

## الافتتاحية

### ما هو السؤال الذي تثيره

#### «الهبّة» الفلسطينية الحالية؟

لقد احتار المعلقون والمحللون الفلسطينيون والعرب والأجانب، إضافة إلى قيادة الجيش الإسرائيلي، ما إذا كانت هذه انتفاضة ثالثة أم لا. غير أن منشأ هذه الحيرة يقوم على افتراض خاطئ، وهو أن أي انتفاضة ثالثة ستكون شبيهة بالأولى أو بالثانية.

غير أن الانتفاضة الأولى اتسمت بوجود جيش الاحتلال داخل المدن والشوارع والأزقة. وكان تجمع الناس للتظاهر يتم بسهولة نسبية. أما الآن، فحتى تتم المواجهات ينبغي الوصول إلى الحواجز خارج المدن، ما عدا الخليل، وهذا يقلل من كثافة المشاركة ويقصرها تقريباً على الشباب.

أما الانتفاضة الثانية، فكانت «مسلحة» على الرغم من الإخلال الواضح في موازين القوى العسكرية. وهذا لن يتكرر في أي انتفاضة ثالثة بوجود السياسة الفلسطينية الحالية. إذاً، كيف سنعرف ما إذا كانت هذه الهبة انتفاضة ثالثة أم لا إن كانت ستختلف بحكم التعريف عن الأولى والثانية؟

غير أن السؤال الأهم هو عن معناها، فلا يكفي القول إنها تعبر عن رفض الاحتلال، أو كرد فعل على اقتحام الحرم القدسي الشريف، وذلك أنها في الواقع بدأت في القدس بعد جريمة حرق محمد أبو خضير في تموز ٢٠١٤، ثم انتقلت إلى باقي الضفة، ولها وتيرة مستمرة منذ ذلك التاريخ، وإن كانت متقطعة.

إن السؤال الأساسي الذي تثيره هذه الهبة أو الانتفاضة هو ما العمل؟ ما هو «المشروع الوطني» الآن، إن كان حل الدولتين قيد الأفول كما يراه الكثيرون، باستمرار الاستيطان، ونهب الأرض، وتهويد القدس، وحشر الفلسطينيين في الضفة الغربية داخل معازل مفصولة عن بعضها البعض وداخل الجدار أيضاً؟

هذا هو السؤال الرئيسي الذي تثيره هذه الهبة أو الانتفاضة. والإجابة عنه مسؤولية جماعية غير مقصورة على طرف دون آخر. ومن الضروري بدء النقاش والحوار المجتمعي حول هذا الموضوع على الأقل، لغرض إخراج الخيارات الممكنة إلى حيز النور، لعلها قد تنير الطريق.



### هبّة أم انتفاضة .. تستمر أم لا تستمر؟! لعبة الكلمات في مواجهة الواقع

صفحة ٢٤



### مؤتمر «مواطن» الحادي والعشرون التشريع في زمن الانقسام: الصالح العام أم الصالح الخاص؟

صفحة ١١



### مشروع قانون الضمان الاجتماعي: اختلافات الرأي لا تقلل أهميته .. ويبقى النقاش مفتوحاً

صفحة ١٨

## في هذا العدد أيضاً:

- حالة انتفاضة شبابية بأدوات جديدة وغياب للفصائل والأهداف والقيادة الموحدة ..... **صفحة ٣٤**
- سيناريوهات القمع الإسرائيلي منوطة بمستوى تطور الحالة الانتفاضية ..... **صفحة ٤٤**
- هل تبقى «الحماية الدولية» حبراً على ورق المعاهدات والقوانين الدولية؟ ..... **صفحة ٥٥**
- المحكمة الجنائية الدولية ساحة اشتباك قانوني يضعفها خطر التباطؤ والتسويق ..... **صفحة ٦٤**
- خيارات فلسطينية «معلّقة» برسم سيناريو الأمل المفقود من المفاوضات ..... **صفحة ٧٤**
- تطبيق توصيات اللجنة السياسية لمنظمة التحرير بانتظار توفر الإرادة السياسية ..... **صفحة ٨٤**
- انعقاد المجلس الوطني .. هل ما زال خياراً مطروحاً؟ ..... **صفحة ٩٤**
- استطلاعات للرأي العام تشير إلى تراجع بالجملة في شعبية مكونات النظام السياسي ..... **صفحة ١٠٤**
- توافق على مشروع قانون الضمان الاجتماعي وتوقعات بإقراره قبل نهاية العام! ..... **صفحة ١١٤**
- زيادة: مشروع قانون الضمان الاجتماعي يعكس تقاطع مصالح الحكومة وأرباب العمل ..... **صفحة ٢٠٤**
- أنظمة ضمان اجتماعي خاصة متطورة في النقابات المهنية .. ونظرة إيجابية لـ «الضمان الاجتماعي الفلسطيني» ..... **صفحة ٢١٤**
- معبّر رفح يعود للواجهة .. شروط مصرية لفتحته وتبادل اتهامات بين «فتح» و«حماس» ..... **صفحة ٢٢٤**
- جدل حول توريد الغاز من سواحل غزة إلى «محطة جنين» ..... **صفحة ٢٣٤**

# هبة أم انتفاضة .. تستمر أم لا تستمر؟! لعبة الكامات في مواجهة الواقع

رحمة حجة

أحداث غير متوقعة، متسارعة، مختلفة، بأوقات غير محسوبة، تتسارع، تتضارب، تنفجر في حين، وتهدأ في حين آخر. بدأت في فلسطين التاريخية في فاتح شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ولا تزال قائمة، البعض أطلق عليها اسم «هبة»، وآخر نعتها بـ«الانتفاضة»، فهل نظل عالقين في التسمية؟ البعض رآها منقوصة دون إحداثيات مماثلة في الانتفاضتين السالفتين، والآخر تفاعل بكسرهما للنمط، وعلقنا مرة ثانية في السؤال: فردية؟ شعبية؟ حزبية؟ أم جميع ما ذكر؟ «آفاق برلمانية» جالت في فكر شخصيات وقيادات سياسية مختلفة المناهج والأطر، وقرأت رؤيتهم للأحداث، وتوقعاتهم واشتراطات ديمومتها إذا كان لا بد من ديمومة.

## التسميات وأبعادها

لماذا يدعوا مصطفى البرغوثي «انتفاضة»، وتتفق زهيرة كمال وسميرة حلايقة على أنها «هبة جماهيرية»، بينما رأى عمر عساف أنها «حالة انتفاضية»، ويعتبر أحمد عساف ويوسف جبارين أن التسمية غير مهمة؟ وماذا يقصد خالد عودة الله حين يقول إن للأسماء استحقاقها من الذين يختارونها؟

يقول النائب مصطفى البرغوثي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، ودون تردد، حسب تعبيره، إن الأحداث الجارية منذ ٥٠ يوماً وأكثر «انتفاضة شعبية» معالماً؛ لأنها تمثل تحولاً في الوعي السياسي بعد إدراك كامل لفشل اتفاق أوسلو باعتراف أصحابه، كما تمثل انتقالاً لحالة نوعية عالية للمقاومة الشعبية أوسع من أي وقت مضى، وكانت المقاومة الشعبية تنمو تدريجياً على مدار ١٢ عاماً، ووصلت ذراها أثناء هبة القدس بعد حرق الطفل محمد أبو خضير، أو خلال المظاهرات الغاضبة خلال العدوان على غزة، وهذه إرهابات لما نراه اليوم. وهي حالة نضال وكفاح ضد الاحتلال، وشعور عميق بضرورة تنظيم النفس في مواجهته.

ورأت زهيرة كمال، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، أنها «هبة جماهيرية لها آفاق لعملية تطور كانتفاضة شعبية، بناء على توفر ثلاثة شروط مهمة، هي: وجود حاضنة سياسية تتمثل بالوحدة الوطنية، وتأكيد القيادة السياسية لشعبنا بأن الأفق السياسي للمفاوضات مسدود، وبأنها جاذبة في مواصلة مسيرتها السياسية على صعيد عقد مؤتمر دولي لإنهاء الاحتلال، وهو السبب المركزي لاندلاع أي انتفاضة، إضافة إلى دعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال».

وتتفق النائب عن كتلة «التغيير والإصلاح- حماس» سميرة حلايقة، مع هذا التصور، بقولها «هي هبة جماهيرية، مرتبطة بمعاناة الناس المستمرة بسبب الاحتلال».

وأكدت حلايقة أنه «من الصعب احتواء هذه الأحداث لأنها تحركات فردية غير مرتبطة بحزب ولا تنتم بشكل تنظيمي، كما أنها غير مرتبطة بحدث آني»، في إشارة منها إلى الحراك الجماهيري الذي رافق حرب تموز/أب ٢٠١٤ على قطاع غزة، وانتهى بانتهائها «المعلن»، غير متفائلة بالتحركات السياسية في المنطقة التي تحاول إجهاض الهبة.

إلى تصوّر آخر غير بعيد، ينقلنا سكرتير اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة عمر عساف، بقوله: هي حالة انتفاضية قابلة للتطور إلى تصعيد، أو انتفاضة، وإلى أي شيء يمكن تخيله. ظروفها الموضوعية قائمة ومتوفرة منذ فترة طويلة بسبب إجراءات الاحتلال وجرائمه وتهديده للأقصى وتهويده للقدس واعتقالاته المستمرة وحرب غزة، وكل هذه عوامل تبعث على الانتفاضة.

ويبدو عساف متفقاً مع البرغوثي على أن الظروف

الموضوعية موجودة دائماً لحدوث المواجهة، مستشهداً بقول كاتب يهودي معادٍ للحركة الصهيونية، وفق إشارته «كتب ديفيد غروسمان في كتابه الزمن الأصفر قبل اندلاع الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ بستة أشهر: لو كنا مكان الفلسطينيين لثرنا كل يوم ألف مرة على هذا الاحتلال».

ومن فلسطين ٤٨، وعبر مكالمة هاتفية، يقول عضو الكنيست عن «القائمة المشتركة»، يوسف جبارين: التسمية الرسمية أقل أهمية، وإذا أردت تسميتها ستكون أقرب إلى هبة متواصلة من انتفاضة، لأن الأخيرة أوسع وأشمل من حيث مشاركة الناس فيها. ومن ناحية القيادة الجماعية والتخطيط لخروج الناس إلى الشوارع للاحتجاج.

ونوه جبارين إلى أن كلمة «انتفاضة» دخلت في قاموس العالم ككلمة عربية تعبر عن «خروج الناس إلى الشوارع بكميات كبيرة واحتجاجهم من أجل التغيير».

ويتفق معه المتحدث باسم حركة فتح أحمد عساف، بقوله: التسمية ليست أولوية؛ فكل جهة أو شخص يطلق الاسم الذي يريد. نحن اختلفنا حتى على الاسم؟ هبة أو غضبة أو ثورة؟ ليس مهماً، فالمهم أن هدف هذه الأحداث وجوهرها أننا شعب ندافع عن أنفسنا بوجه المستوطنين وجرائمهم، الذين وصلت بهم الأمور إلى حرق عائلة دوابشة في قرية دوما قرب نابلس وهم نيام، وبوجه جرائم الاحتلال الإسرائيلي والإعدامات التي تمارس بحق أبناء شعبنا، والأهم من كل ذلك هو الدفاع عن المسجد الأقصى الذي تعرض لانتهاك حرمة وقديسته من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين.

من جانبه، يقول خالد عودة الله، الباحث في دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي: يجب ألا نظل عالقين في التسمية، لأن التسمية في البداية ضرورة لتعريف الحدث.

وأوضح عودة الله استحقاقات التسميات بقوله: الهبة متوقع منها أن تكون ذات طبيعة عابرة، بينما الانتفاضة ومن يصرون على هذه التسمية يعتقدون أنها حدث مستمر وله جذوره في المجتمع، فإذا أراد أحدهم تسميتها هبة، فهذا يحتم عليه العمل لتحويلها إلى انتفاضة، ومن يسميها انتفاضة يحتم عليه تجديدها ومدها بالقوة وتحويلها لحالة أكثر اتساعاً. نحن، وفي مرات كثيرة، نظل واقعين في أسر التسميات والكلمات على حساب العمل السياسي.

## حقيقة «الغياب»

قراءات وتحليلات عدة تفيد أن الأحزاب غائبة عن الأحداث، وأن طابع الأحداث ليس شعبياً، بالتالي لا يُعقّل عليه، لكن ما رأي المتحدثين إلينا في هذا الأمر؟ يقول عودة الله، إن فكرة أن تكون «شعبية» لا تعني مشاركة وانضمام كل فرد من أفراد الشعب إلى الأحداث بنفس المقدار، مضيفاً: المهم أن تتخذ طابعاً عاماً. وإذا كان الأفراد غير مشاركين فيها بشكل مباشر، فيجب على الأقل أن يحتضنوا ويدعموا هذا الفعل.

ويواصل: يجب ألا نتوقع انخراط الجميع في المواجهة بشكل متساوٍ. ومن الطبيعي وجود فئات أكثر اندفاعاً نحو المواجهة وتشكل تاريخياً الخط الأول من المواجهة، وهم جيل الشباب، وهذا الجيل يدفع ويجر باقي مكونات المجتمع خلفه.

عمر عساف يعترف بهذا الغياب، موضحاً: الإشكالية في الحركة الوطنية، أو ما يمكن أن نسميه النظام السياسي الفلسطيني. كنت أتوقع أنه خلال الأسابيع الأولى من الحالة الانتفاضية أن يقوم النظام بنفض الغبار عن نفسه المتراكم عليه منذ ربع قرن بسبب أوسلو، ويمسك بهذه الحالة لأنها حبل إنقاذ ونجاة له سعيده الاعتبار له كمؤسسة وليس كفعاليات. ولكن، وللأسف، أقولها بمرارة، إنه حتى الآن لم يتم ذلك.

ويتابع: لم يستطع النظام تحقيق الحد الأدنى من الوحدة الميدانية لقيادة هذه الحالة، لأن القيادة السياسية الفلسطينية والنظام برمته ليس على استعداد لدفع الاستحقاق الأمني لقيادة حالة نضالية بوجه الاحتلال، إذ أن ثمنها هو الاعتقال والمطردة والسجن والقتل.

ويقول عساف: شعبنا اعتاد على الانخراط في التضحية، وأن يلتحق الناس بالتضحيات، لكن الإشكالية أن الاتحادات والمنظمات النقابية والشعبية والنقابات المهنية، مرتبطة بالنظام، بالتالي إذا أرادت الانخراط ستعود إلى مرجعيتها، والمرجععية ليست جاهزة.

بدوره، يقول البرغوثي: بغض النظر عما سنشدهه من موجات ارتفاع وهبوط في المظاهرات الشعبية، فالجوهر أنها حالة نضالية مستمرة ولن تتوقف لأنها موضوعياً، حاجة، في غياب البدائل. وهدفها المركزي تغيير موازين القوى مع إسرائيل، وجعل الاحتلال خاسراً، وإجباره على وقف الاستيطان، والإعلان عن استعداده للانسحاب من جميع الأراضي المحتلة.

ويشير إلى أنها شعبية لكن ينقصها انضواء فئات أكبر إليها، كما أن الأحزاب «ليست جميعها غائبة عن الميدان والدعم للانتفاضة، إنما عدد منها».

ويبرهن البرغوثي على رأيه بالقول: تجري الاشتباكات داخل المدن عملياً، وهذا ما نراه في بيت لحم، والخليل، والبيرة، والقدس، وكله يعتمد على مواقع الاحتكاك، وقد يمتد، وهذا حصل، إذ شهدنا دخول قرى جديدة مثل بدرس (محافظة رام الله والبيرة)، إلى نطاق المواجهة.

وأكد أن «المبادرة الوطنية تشارك في الانتفاضة منذ اللحظة الأولى، وغياب أحزاب أخرى سببه التردد الناتج من الانقطاع عن الواقع، أو لقلّة التأثير، أو لعدم إدراك ونضوج قناعة كاملة بأن طريق الانتفاضات انتهت بشكل كامل».

وحسب تصريحه لنا، أكد أحمد عساف، أن «حركة فتح تقود الأحداث الجارية الآن، وتشارك فيها بشكل فاعل وقوي، إضافة إلى باقي الفئات والفصائل»، مضيفاً: المطلوب في الحقيقة تصعيد المشاركة بشكل أكبر من الحالي، وهذا بحاجة إلى إجماع وطني وشعبي، وعلى الرغم من تذبذب المشاركة في الفعاليات، سنستمر بالمشاركة والدعوة إلى انخراط أكبر عدد من أفراد الشعب.

وفي التطرق إلى دور الشبيبة الطلابية (امتداد «فتح» في الجامعات)، قال عساف: إنها في مقدمة هذه الأحداث، إذ أصدرت بيانات ودعوات للمشاركة، كما أن عدداً كبيراً من الشهداء الذين سقطوا خلالها هم من شبيبة فتح وآخرهم -حتى وقت إعداد التقرير- الشهيد حسن البو، وهو أحد كوادر الشبيبة في جامعة القدس في أبو ديس، عدا عن تسيير حركة فتح لمظاهرات وحافلات إلى مناطق التماس.

بينما يقول جبارين: لا شك أن تصاعد الأحداث أعاد إلى الخطاب الجماهيري والحيز السياسي القضية الفلسطينية، وبالذات قضية القدس، وكونها جزءاً من الأراضي المحتلة العام ٦٧. وأيضاً دولياً تمت العودة إلى هذا الموضوع في التحركات السياسية والدبلوماسية بعد غياب مقلق لسنوات عدة، بسبب انشغال العالم بقضايا أخرى. الهبة برهنت أنه على الرغم من وجود قضايا أخرى إقليمية ودولية، لا يمكن تغييب الشأن الفلسطيني ما دام الاحتلال مستمراً، وسياسات توسيع المستوطنات وقمع الشعب الفلسطيني مستمرة.

وعن الحراك في أراضي ٤٨، يقول جبارين: هناك تراجع معين على مستوى النشاطات التضامنية، ولكن من المهم التأكيد على أن الفترة الأخيرة شهدت إحدى أكبر المظاهرات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، وجرت في سخنين. وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن حضور الهبة ما زال قوياً، وتأثيراتها مستمرة إلى يومنا

حتى لو لم يتم التعبير عن ذلك بنشاطات متواصلة، وتركت بصمات مهمة على العمل الجماهيري وعلى شريحة واسعة من الشباب الفلسطيني في الداخل، وهذه أهميتها، وسيدوم أثرها على المدى البعيد.

وتقول كمال، إن «المطلوب من جماهير شعبنا أن تساند الهبة بأشكال مختلفة، وإذا كانت الهبة تتوقف من وقت إلى آخر، فإن الآفاق موجودة بأن تشتعل مرة ثانية».

وتنفي غياب الأحزاب عن الميدان بقولها: الذي يدعي ذلك بعيد عن الواقع، لأن الشباب الذين يستشهدون متحرّبون، لكنهم وضعوا برنامجهم الخاص فيهم لهذه الانتفاضة.

وتتابع كمال: المشكلة ليست في غياب الأحزاب، لكن في التنسيق بين أدوارها المختلفة في العمل، ومن يظن أن الأحزاب هي فقط القيادات التاريخية، أنا أقول عن نفسي، ناضلنا في السبعينيات حين كنا قادرين على المواجهة المباشرة، ودورنا مع تقدم السن تغير، ويتمثل بدعمنا للتحركات عبر لقاءاتنا وتصريحاتنا وبياناتنا.

ماذا يحصل في اجتماعات الفصائل؟ تقول كمال: الآراء مختلفة. البعض يقول إننا يجب ألا «نركب الموجة»، والبعض يرى اختلافاً في هذا الحراك الجماهيري عن

سابقه، كما أن شباب اليوم يملكون مهارات تختلف عن جيلنا، ونمط تفكيرهم وأدواتهم مختلفة، وبخاصة أنهم يملكون الآن مساحة كبيرة يستطيعون استغلالها لتطوير حراكهم، وهي وسائل التواصل الاجتماعي. كما يرى البعض أننا يجب أن نتركهم ليفكروا وينظّموا أنفسهم ويتكيفوا مع ظروف المواجهة، ونحن نتركنا زماً لنقود أنفسنا في فترة سابقة، لأنها أيضاً مسؤولة.

من جانبها، تؤكد سميرة حلايقة وجود «التفاف شعبي حول الهبة الجماهيرية، الشيء الذي نلمسه في تشييع الشهداء، وتأزر العشائر التي تفقد شهداء منها كما يحدث في الخليل، كما أن المواجهات لا تقتصر على منطقة دون أخرى، إذ تتعدد مواقعها بين ١٧٠ نقطة تماس من شمال الضفة إلى جنوبها».

وعن دور «الكتلة الإسلامية»، وهي امتداد «حماس» في الجامعات، تقول حلايقة: بشكل عام، لا يوجد عمل حزبي مخطط كالسابق. وهي كغيرها من الكتل الطلابية الأخرى، تشارك في الدعوة إلى المظاهرات بشكل عام، والعمل في الميدان مرتبط بالجماهيرية أكثر من ارتباطه بالكتل الطلابية والأحزاب. لكن كما يقول المثل، فإن الجمر من تحت الرماد، إذ يحدث مثلاً أن يستشهد شاب ونعرف بيننا أن عائلته منتسبة إلى «حماس»، أو أنه اعتقل سابقاً لدى الاحتلال على خلفية ارتباطه بالحركة، وكذلك إن كان الشهيد من «فتح» أو غير ذلك.

يجيب خالد عودة الله عن سؤالنا: ما المميز في هذه الهبة؟ وكيف يمكن أن نبني عليها للأمام؟ بالقول: أهم ما يميزها توقيتها، إذ جاءت في مرحلة حاسمة، حيث وصلنا إلى حالة كأنه لا يمكن الرجوع فيها عن الترتيبات السياسية والأمنية ومشروع التسوية والتصالح مع العدو، وكان الكل يفكر كيف يجد له كرسيًا في قطار التسوية، لتأتي الانتفاضة أو الهبة المباركة وتترك الحسابات عند الجميع، بل من العدو نفسه، وحتى بعض الخطابات في أراضي ٤٨؛ مثل خطاب المواطنة والتميز العنصري، وإعادة القضية إلى أولها وهي قضية شعب ووطن بمساحته التاريخية يواجه حركة استعمارية.

ويتابع: تجذير الحالة وتعميقها هو الدور الوطني للمعرفة، وتوقع الإشكاليات والتحديات التي يمكنها إعاقة الامتداد، وتحويلها إلى انتفاضة شاملة من أجل ديمومة أكثر.

ويختتم عودة الله بقوله: هذه الحالة ستستمر لفترة طويلة جداً، وشكل الاستمرار ليس فيلم «أكشن» طوال الوقت، فالانتفاضة مستمرة بإيقاع مختلف، تشتد تارة وتخبو تارة، وترتحل جغرافياً من منطقة إلى أخرى.





## قراءات في الأهداف والتكتيكات وأشكال النضال

# حالة انتفاضية شبابية بأدوات جديدة وغياب للفصائل والأهداف والقيادة الموحدة

أحمد ملحم

على مواجهتها والتصدي لها، وخلقت حالة رعب لدى المستوطنين، ولا يمكن لأي أحد أن يسيطر عليها أو يوقفها، لأنها نابعة من قرار شخصي وليس تنظيمياً. واعتبر عدنان أن «الذي يحدد أشكال المقاومة وأدواتها هم الشباب التائر على الأرض، لذلك من الخطأ القول إن المقاومة القوية تضر بالهبة الشعبية، لأن في ذلك تجريم للشهداء والأسرى الذين كانوا على رأس المقاومة المسلحة»، مضيفاً «الاحتلال يستخدم القوة المفرطة ضدنا، فلماذا علينا نحن الامتناع عن استخدام القوة؟».

من جانبها، اعتبرت حلايقة أن الهبة الحالية خلقت أساليب جديدة في المقاومة أصابت الاحتلال في حيرة وخوف، إذ أن الشباب هم من يقررون أشكال المقاومة، وهو أمر لم يكن يحدث في السابق حين كانت الفصائل هي من تخطط وتوجه لتنفيذ العمليات، وهو ما أربك الاحتلال الذي بات غير قادر على مواجهة خطة صغيرة وضعها شاب بمفرده لتنفيذ عملية دهنس.

وأضافت: هذه الأشكال الجديدة كعمليات الطعن والدهس ابتدعها الشباب الفلسطيني في ظل غياب السلاح والدعم، وهذا مؤشر قوة وليس ضعفاً للفلسطيني. لكن حرب يختلف مع كل التوجهات السابقة، قائلًا: كل أشكال المقاومة الشعبية مسموحة للشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن عمليات الطعن لم تعد مجدية؛ بل أصبحت مكلفة للفلسطينيين، في حين يجب أن تكون التكلفة عالية على الإسرائيليين». وتابع: هذه العمليات يصبح لها مردود ومفعول إذا كانت في قلب المدن الإسرائيلية، وليس على الحواجز، لأنها في الأولى تخلف قتلى إسرائيلييين، إضافة إلى أن عمليات الطعن قد استنفدت مهمتها وهدفها في تصعيد المواجهة مع الاحتلال.

### غياب القيادة الموحدة

يبقى مستقبل الهبة وقدرتها على التطور لتصبح انتفاضة شعبية شاملة مرهون بمدى قابليتها للاستمرار في ظل غياب قيادة وطنية موحدة على غرار الانتفاضة الأولى، إذ يرى القيادي شحادة أن «ولادة القيادة الوطنية الموحدة يجب أن تكون مرتبطة بالهبة وقدرتها على الإطاحة بكل مشروع التسوية، لذلك فإن قيادة الانتفاضة سوف تتشكل في مجرى مسيرتها عبر استعادة الوحدة الوطنية ووحدة المنظمة، والوصول إلى عقد اجتماعات الإطار القيادي لمنظمة التحرير، الذي قد يكون هو القيادة الوطنية».

وقال منصور أنه يجب ألا ننسخ تجربة الانتفاضة الأولى على هذه الهبة، بل يجب أن يأخذ الشباب في الميدان وطلبة الجامعات دورهم في التنسيق والتخطيط، وأن لا تكتفي الفصائل الفلسطينية بإعلان دعمها للحراك، وإنما الانخراط فيه لتصبح الانتفاضة نمط حياة يوميًا».

أما الكاتب حرب، فأعرب عن اعتقاده أن «المرحلة الحالية تحتاج إلى قيادة ميدانية غير مركزية في كل منطقة بعيداً عن الحزبية والتمثيل الفصائلي، ترتبط مع القيادات الميدانية الأخرى في المناطق بناء على الحاجة والطلب والظروف والمتطلبات وفق المخاطر المحدقة بها».

وحتى تشكيل تلك القيادة الموحدة لقيادة هذه المواجهة، وتطوير أدواتها وأشكالها وأهدافها، أو دخول الفصائل الفلسطينية بشكل أقوى، من خلال العمل العسكري على غرار الانتفاضة الثانية، ستبقى الهبة الحالية ذات طابع شعبي تلقائي فردي قد ينتهي في أي لحظة، دون مكاسب سياسية.

واسع قادر على الضغط على حكومات العالم للضغط على إسرائيل وصولاً إلى حدٍ مقاطعتها.

أما حلايقة، فأكدت ضرورة التركيز على إصلاح البيت الداخلي من أجل الاستعداد لمواجهة إسرائيل إذا تصاعدت هذه الهبة، قائلة: يجب على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها أن تقترب من المواطنين بشكل أكبر، والسعي إلى إنجاز الوحدة للابتعاد عن الفوضى السياسية، من أجل إنجاز خطة وطنية قابلة للتطبيق لمساندة هذه الهبة وتطويرها.

وأضافت: نحن لا نعرف ماذا سيجري مستقبلاً؛ هل سيصعد الاحتلال إجراءاته أم لا؟ وهل ستدخل عناصر جديدة على الهبة الحالية؟ لذلك، يجب أن نكون مستعدين لكل ما قد يحدث، وعلى السلطة رفع سقف خطابها ليكون بحجم ما نشهده من جرائم إسرائيلية.

### أدوات وأشكال النضال

تختلف أدوات النضال والمقاومة التي لجأ إليها الفلسطينيون في هذه الهبة عن الأدوات التي استخدمت في الانتفاضة الثانية، فقد برزت عمليات الطعن والدهس كعنوان عريض لها.

ويبدو أن استخدام الأدوات السابقة، وبخاصة الاشتباكات المسلحة وقتص المستوطنين على الطرق الالتفافية والعمليات الاستشهادية صعبة التكرار بحجمها السابق، بسبب استمرار تمسك السلطة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وتفكيكها الخلايا المسلحة للفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية، ورفض الرئيس محمود عباس اندلاع انتفاضة مسلحة في عهده، واستمرار التنسيق الأمني مع إسرائيل، والانقسام الداخلي.

وقال شحادة: في مجرى النضال الوطني تظهر أشكال نضالية لم يخترعها أحد، بشكل عفوي وتلقائي، وهذا تجلّى في استخدام السكاكين أو الدهس، لكن هذه الأشكال قد تتطور وتتسع، وهي لا تؤثر على بقية أشكال النضال الفلسطيني.

وأضاف: إن تكامل أشكال النضال على المستويات كافة، لقادر على خلق طاقة غير متوقعة، تضع الاحتلال في الزاوية وتفصح حقيقته الإجرامية وتدينه على كل المستويات وتسبب له الضرر، مشيراً إلى أن الظروف الموضوعية الآن تختلف عن الظروف في الانتفاضتين الأولى والثانية، وهي التي تحدد وتقرر الأشكال النضالية التي تظهر وتستخدم.

ويرفض أبو العينين عسكرة الحراك الشعبي في الميادين مع حق الدفاع عن النفس في القرى والبلدات الفلسطينية بكل الطرق والأشكال، قائلًا: هناك فرق شاسع بين الحراك الشعبي في الميدان الذي نرفض عسكرته، وبين حق القرى التي تتعرض لاعتداءات المستوطنين بالدفاع عن نفسها باستخدام كل أساليب المقاومة.

وأضاف أبو العينين: نحن تعلمنا الدروس واستخلصنا العبر من الانتفاضتين السابقتين، لذلك لا نريد عسكرة الحراك الشعبي الذي يجب أن يستمر حتى تحقيق أهدافه السياسية، مع تكثيف باقي أشكال المقاومة في القرى لجعل حياة المستوطنين عبارة عن رعب وخوف بصورة مستمرة.

من جانبه، اعتبر منصور أن الأعمال الفردية تعبر عن حالة غضب كبيرة تعكس الرغبة في الإضرار بالمستوطنين وجيش الاحتلال من خلال عملية طعن أو دهس، وهي عمليات خطيرة ومخيفة لجيش الاحتلال، لأنه غير قادر

عن جعل الاحتلال عبئاً على إسرائيل وباهظ الثمن، وهو الأمر الذي لن يتحقق دون أن تكون هناك مقاومة مستمرة وقادرة على تكبيده خسائر بشرية بالدرجة الأولى، ومن ثم قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية تراكمية، على غرار تجربتي المقاومة في لبنان وغزة.

لكن الهبة بشكلها الحالي وأدواتها تفتقد لكل هذه الصفات، إذ قال القيادي في حزب الشعب خالد منصور لـ«آفاق برلمانية»، إن «الهبة الحالية قد تطول أو تقصر، لكنها تعبر عن حالة الشعب الفلسطيني، الذي لم يعد قادراً على استمرار الأمر الواقع».

وأضاف: لا يمكننا الانتصار على الاحتلال بالضربة القاضية، وإنما بالنقاط ومراكمة الإنجازات، والهبة الحالية تأتي كأحد فصول معركة طويلة الأمد مع الاحتلال، وحين تصبح انتفاضة شاملة وتصل لكل قرى الوطن وتشارك فيها كل فئات المجتمع، يصبح كنس الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هدفاً أقرب إلى التحقيق.

### الشعارات والتكتيكات

ويتفق الكاتب والمحلل السياسي جهاد حرب مع ذلك، قائلًا: لا يوجد هدف معلن ومحدد من قبل الجمهور الفلسطيني لهذه الهبة، لأن هناك غياباً للقيادة، لكن إجراءات إسرائيل المختلفة، وغياب الأفق السياسي أمام الفلسطينيين، أدّى إلى تفجر هذه المواجهة مع الاحتلال. من الصعب اليوم الحديث عن هدف محدد ومعلن لهذه المواجهة، لكن الهدف الرئيسي يبقى إنهاء الاحتلال، لأن الشعب الفلسطيني لم يعد قادراً على العيش في ظله.

وفي ظل عفوية الهبة الحالية وتلقائيتها، فإنه مع غياب الأهداف المحددة المعلنه، هناك أيضاً عفوية في الشعارات المرفوعة، وأدوات المقاومة المستخدمة، في ظل غياب العمل المنظم على صعيد المقاومة المسلحة والشعبية أو قيادة الحراك الشعبي وتوجيهه عبر قيادة موحدة، على الرغم من دخول هذه المواجهة شهرها الثاني.

بدوره، قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خضر عدنان، إن الشباب المنتفض يتطلع إلى الحرية، وليس إلى تحسين شروط المفاوضات، فالهبة انطلقت من أجل القدس، وترفع شعار الحرية والاستقلال ومقاومة الاحتلال. ورأى شحادة أن الشعارات والأهداف التي يجب رفعها يجب أن تنطلق من الأسباب التي فجرتها، وهي الخلاص من اتفاقية أوسلو، والمفاوضات مع إسرائيل بكل التزاماتها السياسية والأمنية والاقتصادية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام، وهي شعارات قد تتحقق في مسار الانتفاضة إذا استمرت.

في المقابل، اعتبر منصور أن التكتيك الأفضل الذي يجب اتباعه لتطوير الهبة إلى انتفاضة، هو حشد الجماهير بالآلاف في المواجهة مع قوات الاحتلال، وفتح نقاط احتكاك جديدة على نقاط التماس وفي القرى والبلدات التي تجاورها المستوطنات وبوابات جدار الفصل العنصري، وتفعيل كل أسلحة المقاومة الشعبية، كقنطرة إسرائيل، وتعزيز صمود المزارعين ودعمهم، وبناء لجان حراسة شعبية تنتقل من رد الفعل في صدا اعتداءات المستوطنين إلى المبادرة والفعل والإضرار بحياة المستوطنين.

ورأى حرب أن التكتيك الذي يجب على الفلسطينيين استخدامه يعتمد على توسيع المشاركة الشعبية وفق ثلاثة معايير، هي: تقليل التكلفة على الفلسطينيين وزيادتها على الاحتلال في أي مواجهة، زيادة الضغط على جنود الاحتلال والمستوطنين، حشد تضامن دولي

تعيش الأراضي الفلسطينية منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر إرهابات انتفاضة جديدة ثالثة، لم تصل حتى اللحظة إلى مستوى المشاركة الشعبية الجماهيرية التي ميزت الانتفاضة الأولى وبداية الانتفاضة الثانية، مع اختلاف أدواتها وأشكالها وتكتيكاتها النضالية، وإن تشابه بعضها مع ما تم استخدامه سابقاً.

وهناك من يعتبر عملية الطعن في القدس التي نفذها الشهيد مهند الحلبي في الثالث من تشرين الأول، بمثابة الشرارة التي فجرت الهبة الحالية، وإن سبقتها بيومين عملية إطلاق نار قرب مستوطنة «إيتمار» قتل خلالها مستوطنان اثنان، ما جعل هذه الهبة أقرب إلى العفوية والفردية من العمل المنظم، وهو ما انعكس على غياب أهداف واضحة ومعلنة لها، على الرغم من أن جميع قادة الفصائل يؤكدون أن الهدف الأساسي لهذا الحراك هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وينعكس غياب الأهداف للهبة واكتفاء الفصائل الفلسطينية بالمشاركة بخجل في بعض الفعاليات، على زخم الحراك والمواجهة التي تعلو حيناً وتهبط حيناً آخر، فالفصائل تكتفي ببيانات الدعم والتأييد لهذه الهبة دون أن تضع تصوراً لطبيعة المواجهة الأنسب للاحتلال، وأدوات النضال، وتكتيكاته التي يجب استخدامها، مع استمرار الفشل في إنهاء الانقسام منذ ٢٠٠٧، ما جعل الشباب يقودون هذه الهبة دون انتظار الفصائل.

### اجتهادات في تحديد الهدف

وقال القيادي في الجبهة الشعبية عمر شحادة لـ«آفاق برلمانية»، إن الحراك القائم بدأ بشكل عفوي وكرد شعبي على انسداد الأفق السياسي، وارتفاع مستوى الاحتقان الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، بسبب إرهاب جيش الاحتلال والمستوطنين، ورفض الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني الداخلي.

وأضاف شحادة «الهدف المباشر والموضوعي لهذا الحراك هو الخلاص من الاحتلال، على الرغم من وجود أهداف أخرى كوقف تقسيم المسجد الأقصى زمنياً ومكانياً، وصدّ تهويد القدس، ومنع تقويضها كعاصمة للدولة الفلسطينية، لكن كل تلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار هدف مباشر وهو الحرية والاستقلال ودحر الاحتلال».

وأكدت النائب عن حركة حماس سميرة الحلايقة أن «ما يجري في الضفة الغربية هبة شبابية ارتجالية، يقودها شيان تروبو في عهد أوسلو، وأدركوا أن مسار المفاوضات مع إسرائيل كان عقيماً، لذلك فإن هدفها هو تغيير الواقع القائم، والعيش بحرية وكرامة».

بينما اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح سلطان أبو العينين، أن «هدف الحراك يكمن بزوال الأسباب التي أدت إليه، وتتمثل بالاحتلال للدولة الفلسطينية، وما يرتكبه من جرائم قتل واستيطان ونهب لكل ما هو فلسطيني».

وأضاف أبو العينين أن «الأهداف يجب أن تكون مترابطة مع مراحل تطور الحراك، وهو ما تسعى إليه القيادة الفلسطينية، للوصول إلى الهدف الأساسي؛ وهو زوال الاحتلال بكل أشكاله، وهذا لن يكون إلا حين يصبح الاحتلال مكلف الثمن لإسرائيل اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وتحول الضفة الغربية إلى ساحة غضب ورعب للمستوطنين».

وفي ظل عدم وجود أهداف واضحة ومحددة للهبة الحالية، وخطة عمل نضالية لتحقيق الهدف الذي أجمع عليه السياسيون؛ وهو إنهاء الاحتلال، يبدو أننا بعيدون



الأولوية لبقاء الوضع القائم بما يخدم استمرار السيطرة وتمير مخططات الاستيطان

## سيناريوهات القمع الإسرائيلي منوطة بمستوى تطور الحالة الانتفاضية

عزيزة نوفل

لم يكن شكل هذه الانتفاضة ما تغير هذه المرة، وإنما الإجراءات الإسرائيلية في التعامل معها وردع القائمين عليها أيضاً، فكانت العقوبات القاسية لمنفذي العمليات وتركيزها في محيطهم، مع محاولات عزل مواقع الاشتباك على الأرض في مناطق محددة في الضفة الغربية والقدس أيضاً.

الإجراءات الإسرائيلية لم تكن مفاجئة، وإن بدت مختلفة، فالواقع القائم على الأرض يضمن لها تنفيذ سياستها الاستيطانية من جهة، والحفاظ على أمن مستوطنيتها من جهة أخرى، مع الحد من «المساس» بالحياة العادية للفلسطينيين الذين لا تزال فئات واسعة منهم، لاسيما داخل عدد من المدن والمخيمات، تعيش بمعزل عن مظاهر هذه الانتفاضة، في محاولة للسيطرة على الحدث على الأرض، وعدم المساهمة في زيادة أعداد «المتضررين» من إجراءات الاحتلال، وتوسيع رقعة المواجهة المباشرة على الأرض.

ففي الخليل والقدس، وشارع في البيرة، وآخر في طولكرم، وحي صغير في قلقيلية، تركزت المواجهات على الأرض، وغابت المخيمات الكبرى كبلطة وجنين، وحتى المدن نابلس وجنين وطولكرم وأريحا عن الفعل المقاوم اليومي وواسع النطاق.

لقد تعاملت إسرائيل مع نقاط الاشتباك بمعالجة كل منطقة بمعزل عن الأخرى، وتجنبت حتى الآن فرض عقوبات جماعية على المدن كإغلاقها أو اجتياح أجزاء واسعة منها، باستثناء المناطق التي يفرض وجود قوات الاحتلال والمستوطنين فيها حالة اشتباك مستمر. وعلى الرغم من العمليات التي وقعت عند الحواجز، وبخاصة الرئيسية منها، لم يغلق أي منها أكثر من ساعة أو أقل في بعض الأحيان.

### إجراءات محدودة

وباستطلاع بسيط حول طبيعة هذه الإجراءات وشكلها وسببها، لا تتباين الآراء كثيراً إزاء رغبة إسرائيل في حصر هذه «الانتفاضة»، وعدم المساهمة بتوسيعها من خلال الضغط على الشارع الفلسطيني بإجراءات عقابية جماعية، إلى جانب ربط البعض هذه الإجراءات بطبيعة الفعل الفلسطيني على الأرض، حيث اتخذت العمليات شكلاً فردياً، وتلاشى العمل المنظم المنسوب للفصائل والقوى التي كانت المحرك الرئيسي للانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧، والثانية العام ٢٠٠٠.

ويقول وسام الرفيدي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيت لحم، والأسير السابق خلال انتفاضة العام ١٩٨٧: هذه الإجراءات لها أهداف سياسية واضحة في عدم الرغبة في زج قطاعات واسعة في هذه الانتفاضة، وعدم إحراج السلطة الفلسطينية، ودفع الأوضاع إلى مدى لا تستطيع إسرائيل ضبطه فيما بعد.

وبحسب الرفيدي، فإن هناك صراعاً بين التكتيك الإسرائيلي وقدرة الشعب الفلسطيني على مواجهته، من خلال زج قطاعات إضافية في المعركة، وفي هذه الحال، وتحديداً في المواقع الجغرافية في الأرياف والمخيمات، سيتعرض هذا التكتيك الإسرائيلي للفشل.

ولكن حتى الآن، كما يرى الرفيدي، لا يوجد أفق لهذا التوسع، والسبب في ذلك عدم ثقة الشارع الفلسطيني بقدرة القيادة على استثمار نتائج هذه الانتفاضة، فالوعي الشعبي يدرك أنه خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، فإن المستوى الرسمي خذل الفعل الشعبي.

الرفيدي ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قال: إن هناك قراءة جيدة لدى إسرائيل لتوجه القيادة السياسية وهدفها أيضاً، فهي تسعى، أي القيادة الفلسطينية، إلى

ضبط العمل ضمن نطاق محدود لخلق ضغط على إسرائيل لتحسين ظروف العودة إلى المفاوضات، وتعامل مع الانتفاضة وفقاً لهذا التوجه.

وحسب جمال حويل، عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح من مخيم جنين، وأحد المشاركين في معركة المخيم في العام ٢٠٠٢، «فرضت ظروف موضوعية على إسرائيل التعامل بهذه الطريقة، ولعل أهمها أن نقاط الاحتكاك التي كانت نقاط الاشتعال الرئيسية، هي مناطق الجدار والمستوطنين، وبالتالي هناك مناطق كاملة مَحْدَدَة في الاشتباك مع الاحتلال، مثل جنين ونابلس وأريحا وسلفيت، وهو ما فرض على إسرائيل أيضاً ممارسة إجراءات في مناطق دون أخرى أيضاً، ما ساعدها بالضرورة على السيطرة على الأوضاع وعدم توسيع الانتفاضة مكانياً».

ويتابع حويل: إسرائيل استخدمت في هذه المرحلة أسلوب التهريب والترغيب؛ التهريب لمنفذي العمليات بشكل فردي من خلال المغالاة بالقتل، على الرغم من أنه في معظم الحالات، كان يمكن فيها اعتقال منفذ العملية، والترغيب من خلال الإبقاء على الحياة العادية دون معوقات للفلسطينيين خارج دائرة هذه العمليات.

ولعل هذا الواقع هو ما جعل حويل يتحفظ على تسميته ما يجري في الانتفاضة، وقال: ما يجري الآن مواجهات ومقاومة زمانية ومكانية، وإسرائيل تحاول تقليل منسوبها من خلال الإجراءات التي تمارسها، أضف إلى ذلك تخلف الفصائل عن تنظيم هذه الموجات واستثمارها لكي تتحول إلى انتفاضة شاملة، وهو ما ساعد إسرائيل على التعامل معها بهذه الطريقة.

### معادلة القمع واستمرار السيطرة

من جانبها، قالت د. هندية غانم، مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، إن الذي يفرض على إسرائيل هذه الإجراءات هو خليط من الظروف الميدانية الموضوعية، ورغبتها في عدم تصعيد الأمور على الأرض، من خلال توسيع العقوبات الجماعية وعمليات القمع، وبالتالي استمرار السيطرة دون خلق ظروف تساعد على التصعيد.

وتضيف غانم: يستند رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في التعامل حالياً مع الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى فكرة عدم طرح حلول دائمة، والإبقاء على الوضع القائم، من خلال السلام الاقتصادي، أي أنه إذا كان الوضع الاقتصادي للفلسطيني مستقرًا، فإن ذلك سيساهم في عدم توسيع رقعة الانتفاضة، من وجهة نظره.

وتتابع: بالتالي، فإن ترجمة هذه الفكرة على الأرض تكون من خلال فتح الحواجز وعدم إغلاقها، وعدم سحب تصاريح العمال، والإبقاء على التعامل التجاري والاقتصادي مع الجانب الفلسطيني.

وتقول غانم: نتنياهو يدرك جيداً أن زيادة العقوبات والإجراءات القمعية تجعل الأمور تتطور نحو التصعيد، وهو غير معني ولا يسعى لذلك، على العكس هدوء في الشارع الفلسطيني بحيث تكون الظروف مواتية لتمير المخططات التي يريدها، على صعيد الاستيطان والسياسية الخارجية.

إلى جانب هذه الرؤية من المستوى السياسي الإسرائيلي، تطرح غانم عاملاً آخر يتحكم في مستوى الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، وهو تقييمات الأجهزة الأمنية التي تقول بصراحة ووضوح، إنه كلما زاد الضغط على

الناس، خلقت ظروف تساعد على مشاركة عدد أكبر في الانتفاضة، وعدم إمكانية حصرها في مناطق ضيقة لضمان السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

وسبب ثالث، بحسب غانم، هو نوعية الفعل الفلسطيني المقاوم على الأرض، حيث تقول: إن عدم توسيع الإجراءات العقابية خلال الانتفاضة

الحالية يعود، أيضاً، إلى الأثر المحدود للعمليات التي تنفذ من حيث الخسائر البشرية مقارنة بالانتفاضة السابقة، حيث كانت العمليات التفجيرية تنفذ في قلب المدن، وتوقع عشرات القتلى والجرحى، وهو ما كان يجعل ردة الفعل قوية جداً، وتتسم بصفة الجماعية لردع الفلسطينيين من جهة، وامتصاص غضب الشارع الإسرائيلي من جهة أخرى.

وتتابع: نرى الآن أن أي عملية تحدث يتم حصرها في الشخص المنفذ، مع مدامات واعتقالات تطال ذويه والمقربين منه، وبالتالي الإجراءات العقابية تقع عليه أو على محيطه من الدرجة الأولى، وبخاصة من خلال هدم منزله، وكل ذلك خشية تحول هذه العمليات إلى ظاهرة، مع استغلال توجه السلطة الفلسطينية المستند إلى عدم رغبتها في تطوير الأحداث على الأرض.

وبرأي غانم، فإن «الحكومة الإسرائيلية تقوم بهذه الإجراءات بكل راحة، وبعيداً عن الضغوط التي كانت تتعرض لها الحكومات السابقة، فهي تمثل أقصى درجات تطرف اليمين الإسرائيلي، وبالتالي لا توجد مزايدات عليها من خارج الحكومة».

بدوره، يقرأ النائب بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، هذه الإجراءات من زاوية أخرى، وهي قدرة الانتفاضة على الاستمرار والتطور، ويقول: إن ما يجب التفكير فيه فلسطينياً هو إعادة تنظيم الانتفاضة، بحيث تلحق إسرائيل بها وليس العكس كما هو حاصل حالياً.

ويضيف الصالحي: على الأحزاب الفلسطينية العمل على احتواء هذه الانتفاضة وعدم تركها «مكشوفة الظهر» على حد وصفه، مردفاً: من المهم أن نقوم بتنظيم هذه الانتفاضة للحفاظ عليها على شكل هبة جماهيرية شعبية، مع توسيع رقعتها، بحيث يشترك فيها كل قطاعات الشعب، وبهدف واضح هو إنهاء الاحتلال وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة الدولة.

وبرأيه، فإن من شأن كل ذلك أن يجبر إسرائيل على التراجع والتخفيف من وطأة إجراءاتها بحق مناطق دون أخرى، أو عمليات الإعدام المتواصلة بحق منفذي العمليات. وهذا الهدف يتم الوصول إليه من خلال بناء قيادات ميدانية موحدة في كل المناطق، وتشكيل لجنة وطنية عليا تدير هذا الحراك الشعبي، وتدفع به إلى مستويات أعلى، وبالتالي تحويلها إلى انتفاضة شعبية واسعة.

### الانتفاضة الشاملة والسيناريوهات الإسرائيلية

لكن ماذا لو تطورت الهبة الانتفاضية الحالية إلى مستوى انتفاضة شعبية شاملة؟ يتفق الجميع على أن ذلك سيتبعه بالضرورة تطور في طبيعة ومستوى رد الفعل الإسرائيلي، من حيث توسيع الإجراءات الرادعة لهذه الانتفاضة، ما يعني أن الإجراءات الحالية ليست ثابتة.

يقول الرفيدي: لا توجد توقعات واضحة، ولكن بتقدير



الشخصي يمكن أن تخرج الأمور عن السيطرة؛ سواء لدى الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، وذلك بسبب بعض الممارسات الإسرائيلية البشعة التي وقعت مؤخراً من هدم بيوت واقتحام مستشفيات، وبالتالي الوصول إلى انفجار الأمور لتأخذ مدى أوسع، بحيث سيكون من الصعب السيطرة عليها.

ويرى حويل أيضاً أن «لا ثابت في العمل على الأرض، فالشباب الفلسطيني أثبت قدرته على مباغته الاحتلال بعمله الميداني، وبالتالي يمكن للأعمال الفردية والمواجهات المقاومة المتناثرة هنا وهناك أن تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تجبر إسرائيل على تغيير إجراءاتها وأساليب قمعها».

وإلى أن تحين هذه اللحظة التي ينفجر فيها الكل الفلسطيني، يصير حويل على أن «إسرائيل ستواصل إجراءات القمع الفردي، والابتعاد عن عمليات العقاب الجماعي قدر الإمكان، ومن ذلك يعني أيضاً المغالاة في عمليات القتل الميداني حتى لمجرد الاشتباه على حاجز أو أي نقطة عسكرية، في حين يبقى الحاجز مفتوحاً، في رسالة لمنفذي العمليات وترهيبهم بأن من يدفع الثمن أنت وحدك، ولن يكون لك حاضنة شعبية. ويحدث كل ذلك بسبب عدم وجود قيادة موحدة لتنظيم العمل المقاوم على الأرض».

من جانبها، تقول غانم: إسرائيل تحاول حتى الآن السيطرة على هذه الانتفاضة والعمليات الفردية هنا وهناك، وما جرى في القدس من خلال عزلها وفرض إجراءات خاصة عليها أدى إلى تحقيق هدف السيطرة على الفعل المقاوم على الأرض إلى حد ما.

ولكن هذا لن يستمر إذا تطورت هذه الانتفاضة، إذ على العكس، تتوقع غانم «تحولاً جذرياً في التعامل الإسرائيلي معها بما يتوافق مع قوة وشمولية الأوضاع على الأرض. فكما هو معروف، فإن رسم السياسات الأمنية الإسرائيلية يتم بناء على الوضع القائم على الأرض، ووفقاً لتوصيات الأجهزة الأمنية التي تقوم بتقييم هذا الواقع».

وتتوقع غانم أيضاً أن تحاول إسرائيل بكل ما تستطيع أن تبقي الوضع القائم على ما هو عليه، وعدم السماح بتدهور الأوضاع لتستمر في مخططاتها الأخرى، وبخاصة الاستفادة من الظروف الدولية الحالية بعد أحداث فرنسا من حيث منحها الشرعية لمواجهة العمليات والانتفاضة بطريقة قاسية وأكثر دموية.

المعطيات على الأرض، كما تقول غانم، تجعل تطور الانتفاضة أيضاً صعباً، ما لم تتوفر عوامل عدة لتنظيمها وتوسيعها. وتضيف: الانتفاضة الحالية تشبه من حيث التركيبة ما يحدث في العالم العربي، فهي أعمال مبعثرة وغير منظمة، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في استمرارها، ولكنها تقدم مؤشرات أيضاً على نهاية السياسة والأحزاب التقليدية في ضوء تراجع قدرتها على لعب دور كبير فيها، وهو ما سيؤدي إلى انحسارها.



## هل تبقى «الحماية الدولية» حبراً على ورق المعاهدات والقوانين الدولية؟

فرح المصري



«الفيديو»، وبالتالي يجب الذهاب إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحت بند الفصل السابع، لاتخاذ قرار بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأردف خالد: نحن نواجه معركة سياسية قاسية، لأن القوى التي يمكن أن توافق على توفير نظام خاص لحماية الشعب الفلسطيني تقف لها الإدارة الأمريكية بالمرصاد، وستستخدم حقها «الفيديو».

### مطلوب نظام حماية وليس مراقبين

أما غسان الشكعة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فقال: إن الجهد الدبلوماسي للحصول على الحماية الدولية موجود، ولكن ليس بالقدر الكافي، فالمطلوب تكثيف الجهد العربي والإسلامي للعمل على الضغط على المجتمع الدولي للحصول على حقنا بالحماية. وأضاف: هناك مسؤولية على الإعلام الفلسطيني الرسمي لتوصيل رسالتنا للعالم أجمع، وعدم اقتصرها محلياً فقط، فالعالم يتعامل ويتأثر بالعواطف، بالتالي يجب العمل على نقل الوجد والالم الفلسطيني للعالم أجمع عن طريق وسائل الإعلام المحلية والدولية، فأحداث باريس الأخيرة، على سبيل المثال، تمكنت من استقطاب تعاطف بلدان العالم أجمع، لقوة الإعلام الفرنسي.

وتابع الشكعة: يجب أن يلتقي الإعلام مع الجهد الرسمي والإقليمي لتكوين رأي عام شعبي ودولي ضاغط على المجتمع الدولي للحصول على الحماية الدولية. ونوه إلى أن «نظام الحماية الدولي الأنسب للحالة الفلسطينية يكمن في إرسال قوات دولية، وليس مراقبين فقط، فقد اعتدنا على وجود المراقبين الدوليين في مدينة الخليل منذ سنوات، وحتى الآن ما زالت الخليل تعاني أكثر من المدن الفلسطينية الأخرى، لذلك لا جدوى من إرسال مراقبين دوليين».

وقال محمود العالول، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: هناك ضرورة كبيرة لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني عن طريق توفير قوات دولية أو إرسال وفد مراقب لتصرفات الاحتلال الهمجية بحق الشعب الفلسطيني.

وتابع: تم الاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على أن يقوم الجانب الفلسطيني بإرسال مذكرة تحمل عدداً من النماذج بعد النظر إلى كل الأنظمة والنماذج السياسية التي سبق تطبيقها سابقاً، ليتم اختيار النظام الأنسب تطبيقه في فلسطين.

ونوه العالول إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد الدبلوماسي عن طريق التوجه إلى الأمم المتحدة، بغض النظر عن إمكانية استخدام الإدارة الأميركية أو غيرها من الدول الأوروبية «الفيديو»، فالحصول على الحماية الدولية هو حق مشروع للشعب الفلسطيني.

عملية على أرض الواقع. لذلك، فإن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الوقت الحالي أمر مستحيل، لأن الإدارة الأمريكية ستستخدم «الفيديو».

وحسب المصري، «يجب أن نلجأ للمؤسسات الدولية باستمرار، ولكن دون أن نراهن على أشياء عملية في هذه المرحلة، لأن هناك انحيازاً أميركياً سافراً لصالح إسرائيل، كما أن المجتمع الدولي يعتمد معايير مزدوجة عند التعامل مع إسرائيل. وبالتالي، من الصعب أن نحقق ما نريد. لذلك علينا أن نغير الواقع الذاتي الفلسطيني تغييراً جذرياً، بحيث ننهي الانقسام، ونعتمد استراتيجية وطنية قادرة على إحداث تغيير في موازين القوى، ونصبح قادرين على الضغط الجدي على المجتمع الدولي».

ويرى المحلل السياسي والأكاديمي د. عبد الستار قاسم أن «المجتمع الدولي لن يقوم بإرسال قواته لحمايتنا من الجيش الإسرائيلي، وإسرائيل لن تسمح بتوفير أي نوع من الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لذلك علينا العمل على تطوير قدراتنا الذاتية حتى نكون قادرين على إحداث توازن بيننا وبين الإسرائيليين».

### تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته

من جانبه، قال تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية: سبق أن تدخلت الأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية لشعوب تقع تحت الاحتلال، ووضعنا لا يختلف كثيراً عن وضع تلك الشعوب التي كانت تتعرض لسياسات القهر والقمع والعقوبات الجماعية والإعدامات الميدانية.

وأضاف: قامت الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية لدولة تيمور الشرقية، على سبيل المثال، التي كانت واقعة تحت الاحتلال الإندونيسي العام ١٩٩١، ولدولة البوسنة والهرسك التي كانت واقعة تحت الاحتلال الصربي، بسبب المجازر التي تعرضت لها.

وتابع: إن الوضع الفلسطيني يتطلب السعي الجاد للحصول على الحماية الدولية، وتأمين ذلك يتم من خلال الجهد الدبلوماسي الذي يبذل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع هيئات الأمم المتحدة.

وشدد خالد على أن «ما يمارس بحق الفلسطينيين ليس نظام إعدامات جماعية وميدانية فحسب، بل أيضاً هناك سياسة تهويد وتطهير عرقي جارية بصمت في القدس والأغوار ومناطق أخرى من الضفة الغربية، وهذا يتطلب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي».

وأضاف: الحماية الدولية بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن، ولكن من المتوقع أن تستخدم الإدارة الأميركية

الممارسات الإسرائيلية بشكل محدود، وتحسين أوضاع المدنيين الفلسطينيين، مشدداً على ضرورة العودة إلى مثل هذه القرارات والمطالبة بتنفيذها لا أكثر.

ويشير إلى أن «قرار إرسال قوات دولية للأراضي الفلسطينية بحاجة لموافقة مجلس الأمن، وبحاجة لتوافق دولي. فمن هي الدول التي ستشارك في وضع جنودها في القوة وإرسالها لمواجهة إسرائيل، الأمر الذي يعيدنا إلى محدودية ما يمكن تحقيقه في هذا الاتجاه». في السياق ذاته، يقول الخبير القانوني د. حنا عيسى: الحماية الدولية تعني تأمين حياة مجموعة من الأشخاص في حال حدوث عدوان أو كوارث طبيعية، وتوفر هذه الحماية دول أخرى، وتكون على شكل تدخلات ثنائية، أو جماعية، أو بقرار من الأمم المتحدة.

ويضيف عيسى: الحماية الدولية التي يطليها الشعب الفلسطيني تتعلق بتوفير الحماية للسكان المدنيين الواقعين تحت بطش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، وهذا يستدعي صدور قرار من مجلس الأمن، لأن إسرائيل كدولة تعتبر الأراضي الفلسطينية متنازلاً عليها، ولن تسمح بقدوم قوات دولية للتواجد على هذه الأراضي.

ويتابع: مجلس الأمن هو صاحب الشأن والاختصاص في توفير الحماية الدولية، ففي العام ١٩٩٤ على سبيل المثال، تم اتخاذ قرار بتوفير وجود دولي مؤقت على شكل مراقبين في الأراضي الفلسطينية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤، ووافقت إسرائيل حينها على القرار، لكنه كان مشروطاً بعدم تسليح المراقبين الدوليين، واقتصر دورهم على كتابة التقارير فقط.

### مجلس الأمن و «الفيديو» وموازن القوى

وشدد عيسى على ضرورة أن لا يقتصر الجهد الفلسطيني على مجلس الأمن، وبخاصة في ظل تهديد الإدارة الأميركية باستخدام «الفيديو». بل «أن يتسع ليشمل الجمعية العمومية ومطالبتها بالاستناد إلى قرار ٣٧٧ كما حدث في كوريا، على سبيل المثال، فالمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة تعطي الحق للأمين العام بأن يقوم بدور مجلس الأمن بدعوة الأعضاء كافة للتصويت على القرارات، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية. وفي هذه الحالة فقط، سنتمكن من الحصول على الحماية الدولية المطلوبة».

بدوره، قال المحلل السياسي هاني المصري: إن التوجه للجمعية العمومية إنجاز جيد، ولكنه لن يحقق إنجازات عملية على أرض الواقع، فهي لن تتمكن من تطبيق الحماية بدون موافقة مجلس الأمن، ولن تغير شيئاً على الأرض، فالقوات الدولية من الصعب جداً أن تأتي من دون موافقة مجلس الأمن.

وأضاف: في حال تم تغيير موازين القوى، عندها فقط سيكون لمطالبنا واقتراحاتنا صدى أكبر، ليس في المؤسسات الدولية فحسب، وإنما أيضاً في إسرائيل، لأنها عندما تخسر من احتلالها ستفكر باتخاذ إجراءات

تنص معظم المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على ضرورة توفير الحماية للمدنيين إبان الحروب والمعارك التي تتعرض لها الدولة الواقعة تحت الاحتلال، إلا أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات ما هي إلا حبر على ورق، ولا تطبق حينما تكون القضية تخص الشعب الفلسطيني.

فالحماية الدولية تعني بحسب المفهوم العالمي لها؛ إلزام الدولة المشكو منها بالمواثيق الدولية والتعهدات التي وقعت عليها، في حين أن التدخل العسكري من قبل الأمم المتحدة يكون آخر المطاف بعد فشل كل المحاولات والضغط.

وفي ظل تزايد سياسات الاحتلال التعسفية التي تمس بشكل مباشر الإنسان الفلسطيني في كل مناحي حياته، سواء عن طريق الإعدامات المركزة أو العشوائية التي ينفذها جيش الاحتلال بحق المدنيين العزل، وهدم بيوت الفلسطينيين، أو تنفيذ عمليات الدهم والاقتحامات المتكررة للمراكز الطبية والمستشفيات والاعتداءات المتتالية على المقدسات الدينية، بات من الضروري تبني سياسات فلسطينية موجهة لتحميل المجتمع الدولي مسؤوليته في الخروج عن صمته، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد القوة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي.

إن توفير الحماية للشعب الفلسطيني هو مطلب صعب تحقيقه في ظل ميزان القوى الحالي، فالولايات المتحدة تهدد باستخدام حق النقض «الفيديو» في حال تم المساس بسيادة حليفها «إسرائيل»، الأمر الذي سيقيد أي عمل من شأنه حماية المدنيين الفلسطينيين، وستبقى القرارات تراوح مكانها بانتظار أن تنفذ.

وأجمع خبراء ومحللون على أن أكثر ما يمكن تحقيقه من قبل الأمم المتحدة إرسال مراقبين مدنيين من موظفيها لمراقبة الوضع وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن لا أكثر، ربما بما يشبه حالة قوات التواجد الدولي المؤقت في الخليل. وإن ساهم هذا في شيء، فإنما يقتصر على التأثير بقدر محدود في لجم الممارسات الإسرائيلية.

واعتبر هؤلاء أن الحماية الدولية التي تطالب بها السلطة الفلسطينية، لن تكون ذات جدوى إن لم تكن هناك حالة مواجهة واسعة تركز على إحداث تغيير في موازين القوى، وتحفز مجلس الأمن على اتخاذ قرار بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين عن طريق إرسال قوات دولية، وليس مراقبين لحماية المدنيين من بطش الاحتلال.

وأكدوا على ضرورة أن يكون هناك اشتراك دولي في دعم أي خطوة على هذا الصعيد، إن قدر لها النجاح، بما يمكن من مشاركة قوى دولية تملك الإرادة على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فالوصول إلى وضع يسمح بتشكيل قوة لحفظ السلام، أو توفير الحماية للمدنيين، بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن، والمسألة مرتبطة إلى حد بعيد - باستعداد الأطراف الأوروبية، على وجه الخصوص، للمشاركة في مثل هذا التحرك.

### قرارات دولية سابقة

حول هذا الموضوع، يقول خبير في شؤون الأمم المتحدة: إن مطلب الحماية الدولية غير قابل للتحقيق في ظل ميزان القوى الحالي، إذا كنا نطالب بنظام حماية فعال، من خلال وجود قوة مراقبة من الأمم المتحدة على الأراضي الفلسطينية.

ويضيف الخبير الذي فضل عدم الكشف عن اسمه: تمكناً في السابق من إصدار قرارات من مجلس الأمن هما القرار ٦٨١ الخاص بتوفير الحماية للمدنيين، والقرار ٩٠٤ الذي دعا إلى وجود دولي مؤقت في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي قد يساهم في لجم



مع تصاعد جرائم الاحتلال والمستوطنين دون رادع

## المحكمة الجنائية الدولية ساحة اشتباك قانوني يضعفها خطر التباطؤ والتسويق

خليل الشيخ



في الخامس والعشرين من شهر حزيران/يونيو الماضي، سلم وزير الشؤون الخارجية د. رياض المالكي، ممثلاً عن دولة فلسطين، بلاغاً، إلى المدعية العامة فادو بنسودا، وأعضاء مكتبها في مقر المحكمة الجنائية الدولية، في العاصمة الهولندية، بوقوع جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها دولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال في حينه: يشرفني أن أقدم، إلى مكتبكم، بلاغاً من دولة فلسطين، نأمل من خلاله أن يساهم في تمكين ودعم جهودكم لتحديد أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تدخل ضمن اختصاص المحكمة، قد ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مضيئاً، إن المعلومات المقدمة من قبل دولة فلسطين تشير إلى أن بدء التحقيق الجنائي الفوري يعتبر قضية ملحة، ويحدونا الأمل في أن يصل مكتبكم إلى النتيجة نفسها، في أقرب وقت ممكن. وكان سبق التقدم للمحكمة، بنحو أربعة أشهر، إصدار مرسوم رئاسي بتشكيل لجنة وطنية عليا، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. صائب عريقات، ومشاركة العديد من الشخصيات السياسية والحقوقية والقانونية، وممثلي عدة وزارات ومؤسسات وأجهزة أمنية، لتكون مسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على تقديم البلاغ للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وارتكاب قوات الاحتلال والمستوطنين مزيداً من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني منذ ذلك التاريخ، تحاول «آفاق برلمانية» تسليط الضوء على آخر المستجدات المتعلقة بالملفات الفلسطينية التي يكرر المسؤولون الفلسطينيون الحديث عن تقديمها للمحكمة، وآفاق متابعة التحقيقات المنوطة بعمل محكمة الجنايات الدولية واختصاصاتها وأسباب التباطؤ في بدء التحقيقات.

### اختصاصات المحكمة

قدم الخبير القانوني صلاح عبد العاطي، مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في قطاع غزة، في حديث لـ «آفاق برلمانية»، رؤية قانونية لعمل محكمة الجنايات الدولية، قائلاً: يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، معاهدة دولية تلزم جميع الدول الأطراف، باعتبارها قاعدة أساسية في الأنظمة القانونية كافة، ويترتب على جميع الدول الأطراف احترام المعاهدات.

وأضاف: استناداً إلى ما سبق يُثار تساؤل، حول إمكانية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت في فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك في ظل رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة الدولية المنشئة لهذه المحكمة. ومن حيث المبدأ، لا تخضع دولة الاحتلال بصفتها دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، للولاية القضائية لهذه المحكمة، تطبيقاً لمبدأ «الأثر النسبي للمعاهدات الدولية» وانطباقها على أطرافها، إلا أن هذا المبدأ تنظمه وتقيده العديد من الاستثناءات المقررة لصالح إعمال العدالة الجنائية الدولية، وعدم إغلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي من العقاب.

وتابع عبد العاطي: إن إعمال الاستثناءات الواردة

على المبدأ، من شأنه أن يؤدي إلى إلزامية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك استناداً إلى كون اختصاص القضاء الجنائي الدولي هو اختصاص كامل لاختصاص القضاء الوطني. وللتوضيح، فإن الاختصاص ينعقد لقضاء دولة إسرائيل بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، من الجنود والمدنيين الذين ارتكبوا جرائم الحرب، حيث إن القانون الدولي الإنساني يلزم إسرائيل باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وقضائية وتنفيذية لضمان المعاقبة على جرائم الحرب، وذلك وفقاً لنص المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة الملزمة لإسرائيل، باعتبارها طرفاً في هذه الاتفاقية، وباعتبارها سلطة احتلال.

وأردف: اختصاص محكمة الجنايات سيكون مكملاً للاختصاص القضائي الوطني، في حال كان النظام القضائي الوطني فاعلاً ونزيهاً وذامداً، ويلتزم بالمعايير الدولية. لذا، نجد أن المحكمة بإمكانها ممارسة اختصاصاتها في حالتين: الأولى عند انهيار النظام القضائي، والثانية عند رفضه أو فشله في القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم. وبالنظر إلى السوابق التاريخية، حسب عبد العاطي، يتبين أن دولة الاحتلال لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الدولية الخاصة بملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت من قبلهم في حق الشعب الفلسطيني، ما يعني أنها غير راغبة في محاكمتهم أو غير قادرة على ذلك لأي سبب من الأسباب، وهنا يأتي دور المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر في هذه الجرائم ومعاقبة المتورطين فيها، بل ويصبح ذلك اختصاصاً إلزامياً.

### انتقادات للجنة العليا

في ضوء ذلك، تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتكون مسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، وحدد المرسوم الرئاسي مهام هذه اللجنة على النحو التالي: إعداد وتحضير الوثائق والملفات التي ستقوم دولة فلسطين بتقديمها وإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، من خلال لجنة فنية تترأسها وزارة الخارجية، ومواصلة المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية ذات الصلة. وكذلك التواصل مع مستشارين قانونيين ومحامين وشركات محاماة للدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة أي دعوى أو انتهاكات أو جرائم ترتكب بحقه، وتقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد من اختصاص اللجنة الوطنية العليا أيضاً، القيام بمهام المتابعة والاتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني، على الصعيدين الإقليمي والدولي، ووضع خطة إعلامية شاملة بخصوص مختلف المهام الملقة على عاتقها.

ووجهت انتقادات لتشكيل اللجنة من حيث عدد أعضائها الكبير، ما يجعل عملها أمراً صعباً، وغلبة الطابع الرسمي والسياسي على تشكيلتها على حساب الكفاءات المتخصصة في القانون الجنائي الدولي أو القانون الدولي، ما يجعلها خاضعة لاعتبارات القيادة السياسية والتزاماتها، ومن ثم جرى توجيه انتقادات للتباطؤ في المتابعة الجدية مع محكمة الجنايات، وقال مدير عام مركز مسارات هاني المصري، في مقال نشره موقع المركز، إن المرسوم الرئاسي بخصوص تشكيل اللجنة غير واضح بما فيه الكفاية لجهة صلاحياتها، وبالتالي يسمح بتفسيرات متعددة، منها: أن القيادة هي التي تقرر متى وكيفما

أرادت متابعة تقديم الدعاوى وملاحقة القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم المستمرة مثل الاستيطان. وأضاف: كما يحرم تشكيل اللجنة من أهم مزايا محكمة الجنايات الدولية، التي تكمن في أنها محكمة للأفراد، يمكن من خلالها لجوء كل فلسطيني أو مؤسسة فلسطينية أو الدولة الفلسطينية إلى محاكمة الأفراد السياسيين والعسكريين الإسرائيليين الذين ارتكبوا أو ساهموا أو أصدروا قرارات بارتكاب كل أنواع الجرائم. وخلص المصري إلى أن تشكيل اللجنة بهذه الطريقة لا يدعو إلى الاطمئنان، ويكسر غياب المؤسسية والمهنية والعمل الجماعي الديمقراطي، وما يقتضيه من شفافية ومساءلة ومراقبة.

### ساحة للاشتباك القانوني

بدوره، قال عصام يونس، مدير عام مركز الميزان لحقوق الإنسان، وأحد أعضاء اللجنة الوطنية، إن محكمة الجنايات الدولية لا تعد أكثر من ساحة جديدة للاشتباك السياسي والقانوني مع دولة الاحتلال، لافتاً إلى أن دور القيادة الفلسطينية هو خلق أدوات جديدة لمواجهة الاحتلال، وهو ما تحقق من خلال انضمام دولة فلسطين لاتفاق روما المؤسس للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية.

واعتبر يونس في حديث لـ «آفاق برلمانية» أن «العدالة لصالح ضحايا العدوان الإسرائيلي لا تتحقق بضربة واحدة، بل هي مجموعة تراكمات على صعيد الأطر القانونية الدولية»، منوهاً إلى أن «الهدف من وراء التقدم للمحكمة الدولية، هو أولاً: محاولة رفع الظلم عن الضحايا وحصولهم على الإنصاف، وثانياً خلق قوة ردع قانونية وسياسية للاحتلال من أجل التوقف عن ممارسة جرائم الحرب بحق الفلسطينيين».

وأضاف: في ظل الحصانة السياسية التي تشعر بها إسرائيل من قبل المجتمع الدولي، وأنها دولة فوق القانون، ستكون عملية حصد الفلسطينيين لنتائج من قبل محكمة الجنايات الدولية عملية معقدة وطويلة الأمد.

وتابع: من شأن التوجه للمحكمة الجنائية الدولية، تصحيح خطأ قائم، كما هو واضح في العملية السلمية التي نالت من تحقيق العدالة والإنصاف لضحايا ثلاث مرات من العدوان منذ العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٤.

ولم يعتبر يونس في معرض حديثه، وجود تباطؤ في إجراءات المحكمة الدولية، «فهي بدأت بالمرحلة التمهيديّة من إجراءاتها، وهي عملية جمع المعلومات عن وقوع جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مشيراً إلى أن «المحكمة هي سيدة نفسها في تحديد موعد لعملية التحقيق ومساءلة من ارتكب هذه الجرائم».

وأوضح أن «المحكمة تجمع معلومات من الأطراف كافة، لتحديد ما إذا وقعت جرائم حرب، وهو ما تؤكده كل الأدلة، لكن ذلك سيكون ضمن عملية طويلة يغلب عليها الطابع الفني والقانوني وليس الطابع السياسي».

ونوه إلى أن الموقف الفلسطيني بهذا الخصوص «موقف جدي ويعمل بطريقة مهنية وجيدة، بداية من التقدم للمحكمة، مروراً بتقديم الملفات كافة وعرض الأدلة، على الرغم من اختفاء بعضها فيما يتعلق بالعدوان على قطاع غزة بعد عملية إزالة الركام»، لافتاً إلى أن عمل اللجنة الوطنية المكلفة من قبل الرئيس عباس هو عمل مكمل لدور القيادة في إبقاء القضية حية في أروقة المحكمة، ويعد قراراً تحصينياً لخطوة التقدم للمحكمة، في حال اختلال المنظور السياسي ومخاوف الاستجابة للضغوط السياسية.

وأكد يونس إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أمام اختبار حقيقي في تحقيق العدالة والإنصاف للضحايا الفلسطينيين، في ظل ما سماه باختلال رؤية النظام الدولي لواقع القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين السياسية والقانونية، مضيئاً: يجب على القيادة السياسية أن لا تبقى الاحتلال في وضع مريح، لا على المستوى القانوني فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي الجرائم، ولا على المستوى السياسي فيما يتعلق بالتنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

### أداء اللجنة

من جانبه، قال عضو اللجنة، القيادي في حركة حماس د. غازي حمد، إن عمل اللجنة الوطنية المكلفة بالمتابعة يسير بشكل جيد، وهناك اجتماعات تجري بمعدل جلسة كل شهر، حيث عقدت اللجنة آخر اجتماعاتها في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مشيراً إلى أن اللجنة تقوم بمتابعة كل ما يتعلق بالعدوة الفلسطينية المرفوعة لمحكمة الجنايات الدولية.

لكن حمد رأى أن ثمة اختلافات بين أعضاء اللجنة بشأن كيفية التعاطي مع المحكمة، ففريق منهم يرى أن يبدأ الطرف الفلسطيني بإحالة الملفات كافة إلى المحكمة، فيما يرى آخرون أن المحكمة هي التي ستبدأ بإجراءات التحقيق. وقال إن المدعية العامة للمحكمة أعربت عن ارتياحها لتعامل الطرف الفلسطيني مع القضية وطبيعة الأداء الفلسطيني بهذا الشكل، إلا أنه «في ظل غياب خطوات مرضية، هناك تخوفات من إجراءات المماثلة والتسويق في البدء بالحصول على نتائج ملموسة، لاسيما في ظل الضغوط التي تمارسها إسرائيل».

وأضاف: ثمة ملفات جاهزة للتقديم إلى محكمة الجنايات، كملف الاستيطان الذي يجب أن يتم التقدم بشأنه من قبل المحكمة، فهو ملف جاهز بكل تبعاته، وشدد حمد على ضرورة زيادة التنسيق بين اللجنة ووزارة الخارجية بصفتها ممثلة الطرف الفلسطيني في المحكمة، وممارسة ضغوط من أجل الإسراع في تبني خطوات فعلية بهذا الشأن.

### مخاوف من الأجنحة السياسية

بدوره، قال المحلل السياسي محسن أبو رمضان، إن خطوة التقدم لمحكمة الجنايات الدولية يجب أن يعقبها إجراءات سريعة لا تضع حق الضحايا في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وحذر مما سماه «السطوة السياسية» للقيادة الفلسطينية على ملف التقدم للمحكمة الجنائية، من حيث الخشية «أن يكون الهدف من وراء التقدم لها هو هدف سياسي يُراد من خلاله تحسين شروط التفاوض، أو تحقيق مكاسب سياسية لا علاقة بها بحقوق الضحايا والشهداء».

ورأى أبو رمضان أنه يجب منح دور كبير لمنظمات حقوق الإنسان ممثلة في مجلس حقوق الإنسان الفلسطيني والمنظمات القانونية في إدارة ملف التقدم للمحكمة، بما يكفل تحقيق العدالة للضحايا، من خلال العمل الجاد الذي تقوم به.

وانتقد عمل اللجنة الوطنية لمتابعة ملف المحكمة من الطرف الفلسطيني، موضحاً أن عمل اللجنة مرتبط بالأجنحة السياسية للقيادة الفلسطينية، وهو ما قد يسبب زيادة في تباطؤ عمل المحكمة في الوقت الذي ستقوم فيه دولة الاحتلال بالمضي في جرائمها والإمعان في الانتهاكات التي تمس حقوق الضحايا، دون رادع.



# خيارات فلسطينية «معلقة» برسم سيناريو الأمل المفقود من المفاوضات

تحرير صوافطة

من القيادات في الحركتين استغلال ذلك لصالح الشعب والقضية الفلسطينية.

بدوره، قال الخبير في القانون الدولي د. حنا عيسى لـ«آفاق برلمانية»، إن «الفلسطينيين سينتظرون حتى إجراء الانتخابات الأميركية، وبعد ذلك انتظار ترتيب الأوراق لنقاش بعض القضايا العالقة كإخراج دفعة من الأسرى، وتسليم بعض الأراضي في المناطق المصنفة (ج) إلى السلطة، وهذا يأتي إن قدر له الحصول في إطار الحد من التوتر الفلسطيني الإسرائيلي، وليس كخطوات عملية لإنهاء الاحتلال».

وأشار عيسى إلى أن «الولايات المتحدة لن تسمح بالذهاب لمجلس الأمن، فالاستيطان مستمر، واللاجئون لن يسمح لهم بالعودة، لإسرائيل تعتبر الضفة الغربية العمق الأمني لها، لذا يتم منح الفلسطينيين سيادة إدارية، في حين تبقى السيادة السياسية في يد حكومة الاحتلال»، مشيراً إلى «ضرورة تفعيل الملفات الخمسة في المحكمة الجنائية الدولية، لاسيما في ظل الدعم العسكري الأميركي للحكومة الإسرائيلية، الذي يزداد عاماً تلو الآخر، والهادف إلى تكثيف التسليح لجيش الاحتلال، وضمان تفوقه العسكري، وإطلاق يده في وجه أجساد الشبان والفتيات الفلسطينيين صغاراً وكباراً، بذريعة منع ما يسمى العنف والإرهاب الفلسطيني الممارس ضد الإسرائيليين».

وأكد عيسى أن البيت الفلسطيني منقسم على ذاته، فالضرورة تستوجب تكاتف الجهود لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني، في خطوة تعتبر ركيزة للوقوف الفلسطيني الموحد ضد إسرائيل وجميع الداعمين لها.

## ماذا ننتظر؟!

كل معطيات القضية تحمل في جعبتها رؤوس أقلام لمواقف ثابتة منذ زمن ليس بالقريب، فلا مجال للحكومة الفلسطينية للرهان على دور أميركي تجاه ما يجري من أحداث، فالدعم العسكري والسياسي من واشنطن، لا تقل وتيرته لإسرائيل مع الهبة الشعبية التي حصدت أرواح العشرات من المدنيين الفلسطينيين.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط، فالعطاءات الاستيطانية تتزايد، وما يزيد الطين بلة مصادقة لجنة المالية في الكنيست الإسرائيلية على رفع الميزانية المخصصة لما يسمى بأمن المستوطنات في القدس بقيمة ٣٣ مليون شيكل إضافي، ما يعني ارتفاعها إلى ٨٣ مليون شيكل في العام، في الوقت الذي تتم فيه مصادرة الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين بحجة البناء دون ترخيص. وما يثير الضحك أن نتنياهو أكد لكرري اتخاذ «خطوات حسن نية»، على حد تعبيره، من قبل إسرائيل، لتقليل العنف على الساحة السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية، ولكن عن أي خطوات يتحدث نتنياهو في ظل موجات التصعيد الميداني؟!

لعل غالبية الأنظار تتجه في الفترة الراهنة صوب هدف منشود، يتلوه في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بالتوصل فعلياً إلى قرار يطبق على أرض الواقع، بإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، لدعم الهبة الجماهيرية التي يقودها حتى اللحظة الشباب الفلسطيني دون وجود قيادة موحدة بمبادئ وأهداف منشودة، ما يضمن تشكيل قيادة للحراك الشعبي الفلسطيني برؤى واضحة المعالم، لتوجيه رسالة للمجتمع الدولي بتوخي الصف الفلسطيني سياسياً وشعبياً لمواجهة ممارسات الاحتلال ضدهم، ولتحقيق هدف مفاده تحريك المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته لاتخاذ قرارات جذية، لاسيما في المحكمة الجنائية الدولية، التي ستنتظر في الملفات الخمسة المقدمة لها من الجانب الفلسطيني. ولكن ما الذي تنتظره الحكومة الفلسطينية لاتخاذ خطوة واحدة في إطار ما يتوفر أمام القيادة الفلسطينية من خيارات قادرة على شق مسار كفاحي جديد؟!



الحالية حكومة خدمات، وليست حكومة قرارات، فلم تستطع حتى الآن إيقاف التنسيق الأمني، والاستيطان، وجرائم قتل الفلسطينيين».

## البوصلة تتجه إلى ..

وأكد أبو يوسف أن الشعب الفلسطيني لا يملك خيارات سوى احتضان الهبة الجماهيرية من كافة الفصائل والقوى والشخصيات لإنهاء الاحتلال والاستيطان على الأراضي الفلسطينية، برفض التعايش مع جرائم الحرب من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال، وتحقيق الوحدة الوطنية على الصعيد الداخلي، وإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي، ومقاطعة الاحتلال بشكل كامل، من خلال إنهاء التنسيق الأمني والاقتصادي، وحتى الاتفاقيات السياسية، كما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثلاثين من أيلول الماضي، وذلك استناداً إلى قرارات المجلس المركزي الصادرة في الخامس من آذار الماضي.

وأشار أبو يوسف إلى أهمية التوجه للمؤسسات الدولية، ومنها مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة مسؤولي الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، والمضي في متابعة الملفات الثلاثة الرئيسية التي قدمت للمحكمة، وهي: ملف الاستيطان، وملف العدوان الأخير على قطاع غزة، وملف الأسرى، إلى جانب ملفين جديدين إضافيين، أحدهما عن المجزرة التي تعرضت لها عائلة دوابشة من حرق من قبل المستوطنين، والآخر ما يجري في الشارع الفلسطيني من تصفيات ميدانية للشباب، مؤكداً أن المحكمة شرعت بتحقيق أولي في خطوة لمحكمة مسؤولي الاحتلال على جرائمهم، وذلك في إطار التنسيق مع الدول العربية.

من جانبه، علق أبو عامر خيوط الأمل على الخيارات الفلسطينية بإحداث التغيير الداخلي من خلال الوحدة الفلسطينية، وتعزيز العلاقات مع القوى الدولية لتخفيف الآثار السلبية للحال الفلسطيني الإسرائيلي.

لكن عساف يرى أن الشعب الفلسطيني يملك خيار البقاء والدفاع عن أرضه، والتوجه السياسي للمؤسسات الدولية لتوفير الحماية للفلسطينيين، من خلال تسريع العمل بمحكمة الجنايات بالملفات الخمسة. أما في إطار مجلس الأمن، فقد تم التوجه له خلال العام الماضي دون تحقيق نتائج، بسبب الضغوط الأميركية لإفشال المطالبات الفلسطينية.

ويبقى ملف المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية الخيار الأبرز لتوخي الشارع الفلسطيني، وفقاً لعساف، مؤكداً رفض «حماس» تسليم المعابر والوزارات وإجراء الانتخابات، «ومع ذلك تبقى اليد مفتوحة لإنهاء الانقسام»، وفيما يتعلق بملف المصالحة، أكدت الحليقة أن الهبة الجماهيرية ساهمت في تخفيف وتيرة الانقسام، وتقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس، ما يتطلب

بحق المواطنين الفلسطينيين من عقاب جماعي، وسياسة التطهير العرقي، والاعتقالات والقتل، ضمن حرب شاملة على الفلسطينيين، والدعم الأميركي في هذه الآونة يعتبر بمثابة ضوء أخضر لإسرائيل لمواصلة انتهاكاتهما.

وأشار أبو يوسف إلى أن اللجنة التنفيذية صادقت على توصيات اللجنة السياسية لمنظمة التحرير بتحديد العلاقة الاقتصادية والأمنية مع الاحتلال، بما فيها الموافقة على رسم الحدود، وتحديد جدول زمني لانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي، وإنهاء الاحتلال، معرباً عن أمله بتطبيق القرار وإنهاء هذه العلاقات خلال فترة قريبة، مع العمل على إعادة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني لأهمية ذلك. وفي محور تحليل صورة الوضع، قال المحلل السياسي د. مأمون أبو عامر لـ«آفاق برلمانية»: «إن الاجتماع الأخير بين أوباما ونتنياهو يعتبر مغايراً عن سابقاته، حيث إن الإدارة الأميركية لم تتطرق إلى موضوع الاستيطان، ولم تتبن أي موقف سياسي تجاه إسرائيل لمطالبها بخطوات سياسية إيجابية تجاه الفلسطينيين، ما يشير إلى توطيد العلاقات الأميركية الإسرائيلية في الفترة الأخيرة لولاية أوباما، ورسالة للسلطة الفلسطينية بعدم انتظار أي تحرك أميركي لصالح القضية الفلسطينية، مقابل الدعم العسكري لإسرائيل، بذريعة تعزيز الأمن».

وحول التوصيات المصادق عليها من قبل اللجنة التنفيذية لتحديد العلاقة مع إسرائيل، أكد أبو عامر أن «هناك فجوة واسعة بين ما يصدر من توصيات وقرارات وما يمارس على أرض الواقع من قبل السلطة الفلسطينية، فالسلطة في يد الرئاسة التي تستند شرعيتها إلى المنظمة التي لا تسمح بإيجاد ضغوط على قيادة السلطة، وتأخذ قراراتها دون الرجوع إلى مجلس وطني فلسطيني منتخب، أو العودة إلى المجلس التشريعي المشلول، مع عدم وجود مرجعيات قانونية قادرة على توضيح آليات عمل السلطة، والوقوف على مدى ما يتم تحقيقه من قرارات صادرة عنها. وعلى المستوى الفصائلي، أشار الناطق باسم حركة فتح أحمد عساف، في حديث لـ«آفاق برلمانية»، إلى أن «نتائج اللقاء لم تؤثر على الصعيد الميداني، في ظل تصاعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية بعد الاجتماع الأميركي الإسرائيلي، بينما سياسياً لم يتم تسلم أي ردّ من واشنطن حول خطط أو تحركات مستقبلية لإنهاء الاحتلال».

وعلى الطرف الآخر، قالت عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس النائبة سميرة الحليقة، لـ«آفاق برلمانية»، إن الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة كانت دائماً تشكل الداعم العسكري الأبرز لحكومة الاحتلال، وكذلك المدافع عنها في المحافل الدولية.

وأفادت الحليقة أن «السلطة لم تستغل وجودها كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، بالشكل المطلوب، لفضح الانتهاكات الإسرائيلية وصدها ضد الفلسطينيين، التي وصلت إلى اقتحام مواقع أمنية فلسطينية ومستشفيات في محافظة الخليل»، مضيفاً أن «الحكومة الفلسطينية

في أعقاب اللقاء الأخير الذي جمع الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، والذي جاء في ظل الهبة الشعبية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر، تم مجدداً التأكيد على عمق العلاقات الاستراتيجية التي تربط الطرفين، ما ساهم في تشجيع نتنياهو على إعادة ترتيب أوراقه وقطع الطريق على أي ضغط قد يمارس على حكومته لوقف سياسة التصعيد والقتل اليومي ضد الفلسطينيين. لقد تمكن نتنياهو خلال جولته في واشنطن من تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية، فالخطوة الأتية خلال لقاء أوباما تمثلت في التركيز على استقطاب المساعدات المالية العسكرية الأميركية لصالح إسرائيل، بما يزيد على خمسين مليار دولار خلال ١٠ سنوات، عبر تجديد الاتفاق بين الطرفين الموقع العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٨، ما يعني تكثيف عمليات التسليح للجيش الإسرائيلي، لمحاربة الفلسطينيين، في ظل تقليص المساعدات للفلسطينيين، إن توفرت، وتهديد الكونغرس المتواصل بتجميدها أو وقفها نهائياً».

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد استطاع نتنياهو الحصول على إدانة من أوباما للجانب الفلسطيني على «العنف» الذي يستهدف المدنيين الإسرائيليين، دون التطرق إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، في إطار التأكيد على حق إسرائيل بالدفاع عن ذاتها عسكرياً ضد ما سماه أوباما «العنف الفلسطيني». وما يزيد عقدة المنشار، أن الاجتماع لم يتطرق إلى نقاط جوهرية في الملف الفلسطيني، والمتعلقة باستئناف المفاوضات، ووقف عجلة الاستيطان، في ظل مصادقة حكومة الاحتلال على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية عشية الاجتماع الأميركي الإسرائيلي، وسلب المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات.

ولكن نتنياهو، وقبل مغادرته واشنطن، اجتمع مع وزير الخارجية جون كيري، لنقاش الوضع الفلسطيني، حيث تم تناول طرق تخفيف مستوى العنف حتى في ظل غياب مفاوضات سياسية، وتحسين ظروف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحث إبقاء «حل الدولتين» على قيد الحياة، بينما ما يجري على أرض الواقع مغاير تماماً. ولعل قرب انتهاء ولاية أوباما وضع «العملية السلمية» على رف السياسة الأميركية التي تراكم عليها الغبار، ما يثبت للقيادة الفلسطينية عدم صحة التعويل على الدور الأميركي لتحقيق السلام، والمباشرة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والبحث في الخيارات والبدائل على الصعيد المحلي والعربي والدولي.

وتندرج زيارة كيري الأخيرة في سياق هذا الدور الأميركي الساعي إلى إدارة الصراع وليس حله. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، د. أحمد مجدلاني، في تصريحات صحافية: «إن زيارة كيري ستحمل رسالة الولايات المتحدة، وهي الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، والتهديء وعدم التصعيد، وهو ما يهيم الإدارة الأميركية بالتحديد، وما يهمننا نحن مناقشة إنهاء الاحتلال مع كيري»، مضيفاً: «بالتالي نحن نعتقد أن ما طرحه أميركا لا يلبّي تطلعات القيادة الفلسطينية، وهي دون المستوى المطلوب فيما يتصل برؤية سياسية واضحة تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي».

## تصاعد ميداني وصمت سياسي

وفي سياق الحدث، ذكر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. واصل أبو يوسف، باللقاء الأخير بين أوباما ونتنياهو، وقال في حديث لـ«آفاق برلمانية» عشية زيارة كيري الأخيرة، إن هذا اللقاء بين أوباما ونتنياهو جاء في إطار الانحياز الأميركي لكيان الاحتلال، لاسيما في ظل الهبة الشعبية الفلسطينية لمقاومة الاعتداءات الإسرائيلية على القدس والمسجد الأقصى، وما يمارس



# تطبيق توصيات اللجنة السياسية لمنظمة التحرير بانتظار توفر الإرادة السياسية

فايز أبو عون



البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي جديدين، بما يتيح تفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية كافة.

كما تضمنت القرارات استمرار بناء مؤسسات الدولة، واتخاذ الخطوات لفرض السيادة والانتقال من السلطة إلى الدولة بخطوات تصبغ من خلالها اللجنة التنفيذية الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، والمجلس الوطني برلمان دولة فلسطين، والرئيس هو رئيس دولة فلسطين، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة.

ومن ضمن القرارات أيضاً، طرح مشاريع قرارات أمام مجلس الأمن حول القدس، والاستيطان، وغيرها من القضايا، وإعلان منظمة التحرير عن استمرار التزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ومرجعيات «عملية السلام» (مؤتمر مدريد، مبادرة السلام العربية، خارطة الطريق)، وبما يضمن تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، إضافة إلى تأكيد حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، وتعزيز مقاومته الشعبية للاحتلال.

وكذلك رفض استمرار الوضع الراهن، ورفض الحلول الانتقالية، وإبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، ورفض مبدأ الدولة بنظامين، أو دولة ذات حدود مؤقتة، والتأكيد على أن لا دولة فلسطينية في قطاع غزة، ولا دولة فلسطينية دون قطاع غزة.

وتضمنت القرارات كذلك أن يطرح المجلس الوطني في جلسته القادمة دراسة إمكانية إعادة النظر في اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، والمطالبة بأن يكون الاعتراف متبادلاً بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل، والقيام بخطوات اقتصادية تشمل منع وتجريم الاستيراد غير المباشر للبضائع والمنتجات الأجنبية من السوق الإسرائيلية، وفرض رسوم مالية وقيود على الاستيراد غير المباشر (إذا لم يتم إلغاؤه)، وسن قانون جديد لتنظيم الاستيراد، والاستمرار في الحملة الوطنية والدولية لضرب اقتصاد المستوطنات في المجالات كافة، بما يشمل منع العمالة الفلسطينية في المستوطنات، والانتقال من المقاطعة الشعبية للمنتجات الإسرائيلية إلى المقاطعة الرسمية الشاملة، وبشكل تدريجي، على أساس المعاملة بالمثل.

وأخيراً، جاء في القرارات أن يقوم الرئيس فوراً بزيارات إلى الأردن ومصر والسعودية، وأن يدعو إلى اجتماع طارئ للجنة مبادرة السلام العربية من أجل الحصول على الدعم، وهو إجراء قد يؤدي إلى رهن مصير قرارات اللجنة التنفيذية بحسابات الوضع العربي المتردي.

## رباح: مرحلة جديدة من المواجهة

القيادي في حركة فتح يحيى رباح اعتبر القرارات الأخيرة للجنة التنفيذية مهمة جداً، وتؤسس لمرحلة جديدة من المواجهة التي تقودها القيادة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومخططاته العدوانية التي قال «إنها باتت مكشوفة ومفضوحة».

وأضاف رباح: إن هذه القرارات تعني استنفار الأوطان الوطنية التي تمثل الكل الفلسطيني، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن حركة حماس التي رفضت حكومة الوفاق الوطني وإجراء انتخابات، راغبة في بقاء الوضع الفلسطيني معلقاً، حتى تنهي اتفاقها مع إسرائيل بشأن التهدئة في قطاع غزة.

وأكد أن ما تقوم به حركة حماس يدفع القيادة الفلسطينية لاستنفار أطرها، قائلاً: هذه الخطوة جعلت «حماس» تصبح خلف الحالة الفلسطينية.

## «أوسلو» بين الإلغاء والتعليق

يُذكر أن ما جعل الشكوك تتسرب إلى بعض المراقبين للشأن الفلسطيني، هو عدم تضمين القرارات إلغاء «اتفاق أوسلو»، بل الاكتفاء بالحديث عن إنهاء المرحلة الانتقالية، وإعلان الانتقال من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة، من خلال اتخاذ القرارات الضرورية نحو الانتقال من السلطة إلى الدولة، استناداً إلى الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما لم يتضح مع ذلك كله أيضاً، هل سيتم وقف أو تعليق كلي لهذه الاتفاقات، أو تعليق العمل بأجزاء منها، وبخاصة التنسيق الأمني، إلى أن تلتزم إسرائيل بها. وهذا ما يجعل تطبيق ما ورد من قرارات وما رُفِع من توصيات في مهب الريح، وبخاصة في حال لم تلتزم إسرائيل بتطبيق بعض هذه القرارات غير الصعبة أو المعقدة، مثل وقف النشاطات الاستيطانية كافة، بما يشمل القدس، والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، وبالتوازي الالتزام بتنفيذ الاتفاقات، والتأكيد على الوحدة الجغرافية، والولاية السياسية والقانونية.

## التنفيذ مرهون بدعم عربي

وكانت قرارات اللجنة التنفيذية تضمنت تزامناً ما سبق مع تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، والاتفاق على الشراكة السياسية من خلال الاتفاقات السابقة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات عامة، ودعوة لجنة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانعقاد ومتابعة التنفيذ، وتحديد موعد لعقد المجلس الوطني من أجل إقرار دستور دولة فلسطين، والإعلان عن

شرطاً في القانون الدولي، وذلك على الرغم من التعاطي غير الصحيح مع فكرة الدولة، طالما أن إسرائيل لم تعترف بها، لاسيما أن أميركا عندما استقلت عن بريطانيا لم تعترف الأخيرة بها».

وقال: إن أي مفاوضات مهما كان نوعها، تجري في ظل اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، هي شر، وبخاصة تحت الرعاية الأميركية، وإذا كانت المفاوضات شراً لا بد منه، يجب أن تكون عن طريق الأمم المتحدة، وأن يكون عنوانها تطبيق قرارات الشرعية الدولية، باعتبار أن أراضي العام ٦٧ هي أرض محتلة.

وشدد على ضرورة التمسك بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة جلاء الاحتلال عن أراضي العام ٦٧ (الدولة الفلسطينية) التي اعترف بها المجتمع الدولي، وغير ذلك يعتبر مضيعة للوقت، ويشمل ذلك قضايا المياه، والحدود، والتنسيق الأمني.

## المصري: القرارات شاملة

الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري قال في مقالة له بعنوان «السياسة الفلسطينية بعد إقرار اللجنة التنفيذية توصيات اللجنة السياسية»، إنه على الرغم من أن القرارات شاملة، وفي حال تطبيقها تنقل الوضع الفلسطيني من حال إلى حال، إلا أن هناك جملة من المسائل تستوجب التوقف عندها، وتبرز أنه لا توجد نية حقيقية لتطبيقها، مضيفاً أن ما يجري من تهديدات وإجراءات من نوع الانضمام إلى المؤسسات الدولية، والتهديد بانتهاء المرحلة الانتقالية وغيرها، ليس إلا مجرد أوراق ضغط تستهدف الحفاظ على بقاء السلطة، وشراء الوقت.

وأضاف المصري: إن القيادة السياسية تراهن من وراء كسب الوقت، على أنه ربما تحدث تطورات جديدة تسمح باستئناف المفاوضات، مثل انتخاب رئيس أميركي جديد، أو مجيء حكومة إسرائيلية جديدة، على الرغم من أن انتظار التغييرات الإسرائيلية والعربية والإقليمية والدولية لا يؤدي إلى حدوثها، وإذا حدث لا تأتي في صالح القضية الفلسطينية، بل يغلب عليها السلبية.

## عوكل: خارج سياق العقل والمنطق

من جانبه، اعتبر المحلل السياسي والكاتب الصحافي طلال عوكل أن ما يجري في الحالة السياسية الفلسطينية «خارج سياق العقل والمنطق والقانون»، مؤكداً ضرورة مناقشة الاستراتيجيات الفلسطينية في دورة جديدة للمجلس الوطني، وقال: من غير المعقول -مثلاً- أن يعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني بعد غياب غير طويل بهذه الطريقة، بهدف معالجة بند واحد، وهو اختيار شواغر في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير».

وقال: إن إحداث تغييرات في اللجنة التنفيذية كان استحقاقاً قائماً منذ سنوات طويلة، وإن فتح هذا الاستحقاق في هذا الوقت بالذات مرتبط بالرئيس الفلسطيني المقبل، وبالتالي نحن أمام إجراء لا يغير في الوضع الفلسطيني، بالمعنى الإيجابي.

وتابع: هذه الإجراءات تزيد الطين بلة، وتعمق حالة الانقسام الفلسطيني، ولا تقدم شيئاً على مستوى المواجهة، لافتاً إلى أن المجلس الوطني عندما ينعقد يجب أن يناقش استراتيجيات، وتقارير وإجراء محاسبات، لا أن يُعقد لبضع ساعات بمن حضر، لاختيار لجنة تنفيذية جديدة.

على الرغم من إقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها الأخير، الذي عُقد في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، العديد من التوصيات التي رفعتها اللجنة السياسية لها، تنفيذاً للتكليف الذي جاء في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الدورة الـ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثلاثين من أيلول/سبتمبر الماضي، وذلك استناداً إلى قرارات المجلس المركزي الصادرة في الخامس من آذار/مارس الماضي، وعلى الرغم كذلك من أن القرارات شاملة، وفي حال تطبيقها تنقل الوضع الفلسطيني من حال إلى حال، فإن هناك جملة من المسائل تستوجب التوقف عندها، وتبرز أنه لا توجد نية حقيقية لتطبيقها، أو على الأقل لا تتوفر الإرادة السياسية للقيام بذلك.

وبتساءل سياسيون ومحللون وأكاديميون عن سبب عدم إعلان اللجنة التنفيذية حتى الآن عن ماهية هذه التوصيات رسمياً، التي باتت بعد مصادقتها عليها قرارات، لاسيما أنّ جوهر ما هو وارد في هذه القرارات، وبعضها حتى فيما يتعلق بالتفاصيل، بدأ يطرح في أروقة القيادة الفلسطينية منذ فشل المفاوضات التي انطلقت بعد «مؤتمر أنابوليس» المنعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وأشار هؤلاء إلى أن ما صدر من تصريحات حول القرارات، وما تناولته وسائل الإعلام نقلاً عن مصادر مطلعة، وبخاصة فيما يتعلق بالقرار المتعلق بقيام الرئيس بإرسال رسائل خطية متطابقة إلى كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، والرئيس الأميركي باراك أوباما، وكذلك الرئيسين الروسي والصيني، والمفوضة السامية للعلاقات الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي، تتضمن طلباً من الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بدولة فلسطين، والموافقة على ترسيم الحدود، وتحديد جدول زمني لانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي، وجدول زمني لانتهاء الانسحاب من أراضي دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغيرها من القرارات - يجعل الكثيرين يشككون في جدية القيادة في تطبيق هذه القرارات، كونها تصرف وكأن لديها فائضاً من الوقت، كما اعتبروها مجرد ذر للرماد في العيون. وأرجع بعضهم هذا التشكيك في جدية القيادة الفلسطينية في تطبيق مثل هذه القرارات، كون القيادة نفسها لديها أولوية ما زالت تسعى إلى المحافظة عليها، ألا وهي الحفاظ على السلطة.

## نشوان: الطلب من إسرائيل لا جدوى منه

الناشط الحقوقي المحامي كارم نشوان أكد أنه فيما يتعلق بالطلب من الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بدولة فلسطين، والموافقة على ترسيم الحدود، وتحديد جدول زمني لانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي، وجدول زمني لانتهاء الانسحاب من أراضي دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أصبح لا جدوى منه على الإطلاق، طالما أن المجتمع الدولي اعترف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وأضاف نشوان أن انتهاء الفترة الانتقالية، التي مدتها خمس سنوات حسب اتفاق أوسلو، كان يجب أن يقود إلى قيام دولة فلسطين المستقلة على حدود العام ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ولكن بعد ٢٠ عاماً مرت، ما زالت فلسطين بموجب القانون الدولي دولة واقعة تحت الاحتلال، وهذا يعني نسف كل ما نتج عن اتفاق أوسلو من ناحية قانونية، وبالتالي على رجال السياسة والقانون التمسك بهذه الرؤية.

وأشار إلى أنه «من منظور القانون الدولي، عدم اعتراف إسرائيل أو أميركا أو أي دولة أخرى، لا يعتبر



## انعقاد المجلس الوطني .. هل ما زال خياراً مطروحاً؟

حسن جبر



تتشغل الساحة الفلسطينية هذه الأيام بنقاش مستمر حول احتمالية عقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني من عدمه قبل نهاية العام الجاري، وبخاصة مع غياب التحضيرات الجدية الكافية لعقد هذا الاجتماع، وتطورات الموجة الانتفاضية المتواصلة.

وعلى الرغم من اتفاق الكثير من السياسيين في الساحة الفلسطينية على أهمية عقد اجتماع المجلس الوطني، وما تمثله منظمة التحرير الفلسطينية من كيان وطني معنوي لجميع الفلسطينيين، فإنهم يختلفون حول سبل تطوير وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير، وبخاصة الجسم الرئيسي فيها؛ وهو المجلس الوطني الذي يعتبر بمثابة البرلمان للمنظمة.

ومع أن القيادة الفلسطينية لم تعلن حتى الآن عن إمكانية تأجيل الدورة القادمة للمجلس الوطني، فإن خيار التأجيل بات يتردد في أروقة السياسيين لبلد مزيد من الجهود لإنجاح عقد الدورة القادمة.

وتدور أحاديث في الخفاء عن إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار بسبب الأوضاع الميدانية والإقليمية، مثل الانتفاضة، والتغيرات الإقليمية، باعتبار أنها لا يمكن أن تساهم في نجاح عقد جلسة توحيدية تضم كافة القوى والفصائل التي يستحيل على عدد منها حضور اجتماعات المجلس في رام الله.

وأدى الاختلاف حول عقد دورة المجلس الوطني إلى خلاف حول أهمية عقد الإطار المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يجمع الرئيس محمود عباس حتى الآن عن دعوته إلى الانعقاد لبحث الكثير من القضايا الحيوية التي تمر بها القضية الفلسطينية، ومن ضمنها عقد دورة عادية للمجلس الوطني.

### مداولات حول مصير دورة المجلس

ويتردد أن مداولات ستجرى قريباً للإعلان عن مصير عقد دورة جديدة للمجلس الوطني، بحسب جميل شحادة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للجنة العربية الفلسطينية.

وأكد شحادة أن اللجنة التحضيرية ستبحث بحضور الرئيس محمود عباس، ورئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، وأعضاء اللجنة التنفيذية، وممثلي الفصائل، الترتيبات الإدارية والتنظيمية والسياسية لعقد المجلس الوطني.

وأكد شحادة أن هذه القضايا ستكون مطروحة أمام اللجنة التحضيرية، التي ستتخذ قراراً بشأن عقد المجلس الوطني أم لا، منوهاً إلى عدم وجود أي قرار حتى الآن بتأجيل عقد المجلس الوطني الذي ما زالت النية تتجه لعقدته قبل نهاية العام الجاري.

وقال: سندرس إمكانية عقده وتحديد موعده أو تأجيله، مؤكداً أن الانتفاضة والتطورات السياسية والموقف الإسرائيلي والتحرك الأميركي، كلها عوامل مساعدة من أجل عقد مجلس وطني فلسطيني لتحديد الخيارات الجديدة في حالة عدم استجابة إسرائيل للمطالب الفلسطينية.

يشار إلى أن الساحة الفلسطينية شهدت خلافاً حاداً قبل نحو شهرين حول عقد اجتماع للمجلس الوطني، الأمر الذي أدى إلى إعلان رئيس المجلس الوطني عن تأجيل عقده حتى نهاية العام الجاري، تاركاً المجال أمام الكل الفلسطيني للتوافق على مكان وزمان عقده.

وبعد قرار التأجيل، لم تشهد الساحة الفلسطينية اتصالات أو تحضيرات جادة لتذليل العقبات أمام عقد دورة عادية للمجلس الوطني.

بدوره، قال طلال أبو ظريف، عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية، إن «هناك بعض الأطراف تبذل جهوداً من أجل عقد المجلس الوطني، إلا أن المستوى السياسي الأول لا يبذل جهوداً كافية، الأمر الذي يجعل إمكانية عقد المجلس غير واضحة»، منوهاً إلى أن حجم التحضيرات لا يدل على إمكانية عقده في موعده.

خارج رام الله، أكد مقبول أن «هذا الحديث سابق لأوانه، لأن الأولى أن يتم الاتفاق على عقد المجلس الوطني، وتحديد هيكله وأعضائه، ثم الحديث عن مكان انعقاده».

وكان واصل أبو يوسف، الأمين العام لجهة التحرير الفلسطينية، قال في وقت سابق إن اجتماعاً سيعقد قريباً للجنة التحضيرية حول الدورة القادمة للمجلس الوطني، منوهاً إلى أن اللجنة السياسية اجتمعت لمتابعة الآليات الخاصة بتوصياتها التي تبنتها اللجنة التنفيذية، وترتبط بالذهاب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والحراك بالتنسيق مع الدول العربية، إضافة إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والإعداد لجلسة المجلس الوطني. وأضاف: تم التأكيد على موضوع المصالحة الوطنية، وأهمية إنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة الجميع، وآليات الذهاب إلى مجلس الأمن، والتشاور مع الدول العربية لوضع نصوص مشاريع القرارات. وتابع أبو يوسف: الآليات التي تم اتخاذها في اللجنة التنفيذية للتخلص من الاتفاقات الأمنية والاقتصادية يجب أن تكون موضع تنفيذ خلال الفترة القريبة القادمة. بدوره، شدد الدكتور خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، على ضرورة تشكيل مجلس وطني جديد مؤقت، يجمع كل قوى المجتمع الفلسطيني، في حال تعذر عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، من أجل قيادة مسيرة العمل الوطني بشكل كامل.

### «حماس» والمجلس الوطني

وطالب الحية الرئيس عباس بتحقيق الوحدة الوطنية، متسائلاً: من غير المعقول أن نتوحد في الميدان، ونحن مختلفون في المجلس الوطني، ومن غير المعقول ترك «حماس» بثقلها الجماهيري خارج المعادلة السياسية، ومن دون تمثيل في المجلس الوطني أو القيادة الفلسطينية.

وكان زياد الظاظا، القيادي في «حماس»، قال إن الحركة لن تشارك في اجتماع المجلس الوطني إذا عقد في مدينة رام الله. وأضاف: من يدعو إلى عقد لقاء المجلس الوطني في رام الله، ويطلب من «حماس» الحضور هو شخص غبي وغير وطني ... من سيأتي؟ خالد مشعل المجاهد! أم رمضان شلح المجاهد! أم المجاهدون سيأتون ليسلموا أنفسهم لسلطات الاحتلال؟!

ونوه إلى أن «حركة حماس ستشارك في المجلس الوطني وبقوة في حالة أقيم في غزة المحررة، أو في أي دولة في العالم عدا رام الله، لأن مصالح الشعب الفلسطيني مقدمة على كل المصالح».

الأيام القادمة ستجيب حتماً عن كثير من الأسئلة المطروحة، وستكون خلالها الساحة الفلسطينية مرشحة لسجلات عديدة بين جميع الأطراف، فهل يتم تأجيل الاجتماع أم الدخول في متاهة جديدة من إطالة أمد الانقسام حول القضايا كافة؟

الفلسطيني الجديد عبر الانتخابات، معرباً عن أسفه الشديد لاستمرار تعطيل عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، «والذي يملك الدعوة لانعقاده الرئيس عباس وليس أحداً آخر».

ودعا مجدلاوي إلى فتح الباب أمام انعقاد الإطار القيادي لبحث سبل استعادة الوحدة الوطنية، محملاً الرئيس مسؤولية عدم انعقاده وتفعيله حتى الآن.

وقال: إن مفتاح المصالحة بيد الرئيس عباس، بدءاً بالدعوة إلى عقد الإطار القيادي المؤقت، ولا مجال أمام الرئيس للتسويق في عقد الإطار المؤقت. ولفت إلى أن هذا الإطار «هو الجامع للفلسطينيين، وليس حكومة الوحدة الوطنية»، مشيراً إلى أن «الحكومة تحتاج إلى مرجعيات، وهي أداة من أدوات المجلس المركزي والإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير».

ووجه مجدلاوي رسالة إلى حركتي فتح وحماس بضرورة إتمام الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام من أجل تعزيز الانتفاضة ودعم صمودها وديمومتها، مطالباً كلتا الحركتين بالرجوع خطوة إلى الوراء من أجل تحقيق المصالحة.

وأوضح أن الخطوة الأولى لتحقيق المصالحة هي بيد الرئيس محمود عباس، من خلال قيامه بدعوة الإطار القيادي المؤقت للاجتماع.

وشدد مجدلاوي على أن الانقسام في المجتمع الفلسطيني يشل طاقة الشعب الفلسطيني في دعم الانتفاضة، وتجسيد الوحدة الميدانية على الأرض.

بدوره، أكد فيصل أبو شهلا، النائب عن حركة فتح، وعضو قيادتها في قطاع غزة، «وجود اتفاقات وتفاهات كثيرة في الساحة الفلسطينية، إلا أن المشكلة الحقيقية ليست في المباحثات، بل كيفية وأهمية إنهاء الانقسام على الأرض».

واتهم أبو شهلا «حماس» بعدم وجود رغبة واضحة لديها لإنهاء الانقسام، وقال: إن أولى خطوات الخروج من الحالة الفلسطينية العقيمة، تكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية تحضر للانتخابات التشريعية والرئاسية، مؤكداً أن الاحتكام لصندوق الاقتراع هو الخيار الصحيح.

وطالب حركة حماس بالتخلي عن الشعارات التي ترددها، «وبخاصة أنها تركت الحكومة ولم تترك الحكم، وكذلك بالنسبة لحكومة الظل، لتثبيت حسن النوايا بشأن تطبيق المصالحة».

وكان أمين مقبول، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، تحدث في تصريح صحفي عن احتمال تأجيل انعقاد جلسة المجلس الوطني أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمر «فتح» السابع، بسبب الظروف التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الآن، وعلى رأسها الهبة الجماهيرية المشتعلة في الضفة الغربية.

ورداً على ما أعلنه قيادي من «حماس» بشأن استعداد الحركة لحضور جلسة المجلس الوطني في حال انعقد

وطالب أبو ظريف بعقد دورة عادية للمجلس الوطني يشارك فيها الجميع من أجل تعزيز الشرعية التوافقية وللتحضير من أجل الشرعية التمثيلية (إجراء الانتخابات).

وقال: عقد اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، يجب أن يسبق عقد المجلس الوطني من أجل التدقيق في العضوية، ووضع آلية لانتخاب اللجان التي ستنبثق عن الدورة القادمة. وشدد أبو ظريف على أهمية بذل الجهود لتوفير المناخات لعقد المجلس الوطني، معرباً عن اعتقاده في إمكانية أن تسمح مجريات الانتفاضة وتطورات الوضع الإقليمي بعقد دورة للمجلس الوطني.

ودعا إلى البحث عن مكان آخر غير رام الله لعقد الدورة، كاشفاً عن تواصل الجبهة الديمقراطية مع الحكومتين التونسية واللبنانية اللتين أبدتا الاستعداد لاستضافة المجلس الوطني، وهو أمر يتوقف في نهاية المطاف على الحالة الفلسطينية. ونوه إلى أهمية عقد اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، الذي سيكون من بين مهامه التحضير لعقد المجلس الوطني.

### ميل للتأجيل وبحث عن مكان

وكانت مصادر مقربة من الجبهة الديمقراطية قالت إن مشاورات تجري على أعلى المستويات، وبين الأطراف المعنية، لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني تتجه نحو تأجيل موعد انعقاد المجلس حتى الربع الأول من العام القادم، بعد أن كانت رئاسة المجلس قد قررت انعقاد الدورة الجديدة قبل نهاية العام الحالي.

وأوضحت المصادر أن مشاورات مكثفة دارت بين الرئيس عباس، والزعنون، ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أكدت ضرورة التحضير الجيد لأعمال المجلس، وأن يتم عقد الدورة الجديدة في مكان يمكن للقوى كافة، بمن فيها منظمنا الصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وحركتا حماس والجهاد، المشاركة دون معوقات.

وأضافت المصادر أن عقد الدورة خارج الأراضي المحتلة يهدف إلى تجاوز تعقيدات إجراءات الاحتلال التي من الممكن أن تعطل حضور بعض الأطراف، ما يؤثر على أجواء العمل والنقاش.

وأوضحت أن حواتمة أجرى مشاورات مع بعض العواصم العربية، في محاولة لاستطلاع استعدادها لاستقبال المجلس الوطني في دورته الجديدة.

وختمت المصادر أن الموعد النهائي ومكان انعقاد المجلس لم يحسم بعد، لكن الاتجاه الغالب هو أن يكون في الربع الأول من العام القادم وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### تعطيل الإطار القيادي المؤقت

بدوره، أكد جميل مجدلاوي، النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى، على ضرورة تشكيل المجلس الوطني



## قراءات في تطلعات المواطن وحسابات السياسيين

# استطلاعات للرأي العام تشير إلى تراجع بالجملة في شعبية مكونات النظام السياسي



ثائر أبو عون

يتفق الكثيرون على أن تحرك الرئيس محمود عباس لاستكمال التوجه لطلب العضوية في منظمات دولية، وتفعيل استخدام أدوات المحاسبة والملاحقة القانونية، لاسيما في المحكمة الجنائية الدولية، هي خطوة بالاتجاه الصحيح نحو الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن العديد من المعاهدات والمواثيق التي صدرت خلال السنوات الأخيرة، تؤكد على أن فلسطين أصبحت تتمتع بصفة الدولة، بعد الحصول على صفة «دولة غير عضو»، فإن طلبات العضوية الجديدة في المنظمات الدولية ستشمل مؤسسات لها طابع تنفيذي وتعتبر مهمة على المستوى الدولي، مثل انضمام فلسطين السابق لمنظمة «اليونسكو».

هذه الخطوات ساهمت في رفع نسبة التأييد للرئيس عباس خلال السنوات الأخيرة، في المقابل رأى الكثيرون أن نسبة التأييد لحركة حماس ارتفعت أيضاً، وبخاصة بعد الحرب على قطاع غزة صيف العام ٢٠١٤، لكن نتائج العديد من استطلاعات الرأي التي صدرت مؤخراً أظهرت مؤشرات مثيرة في أوساط الرأي العام الفلسطيني، تحمل تناقضات ومفاجآت لعل أبرزها، تراجع عام في شعبية القوى والفصائل الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، وبخاصة مع بدء الهبة الشعبية ضد الاحتلال بداية تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

### تراجع ملحوظ

وبحسب مؤشرات استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والبحثية، مؤخراً، تشير نتائج الربع الثالث من العام ٢٠١٥ إلى أن ما نسبته ٦٥٪ من الجمهور الفلسطيني يطالبون باستقالة الرئيس عباس على الرغم من أن هذه النسبة لا تعتقد أن استقالة الرئيس من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حقيقية، كذلك تشير النتائج إلى أن شعبية الرئيس تراجعت بشكل ملحوظ في الضفة الغربية، في المقابل شهدت تحسناً طفيفاً في قطاع غزة. وبخصوص التأييد الشعبي لحركة فتح، أظهرت نتائج الاستطلاع تراجع شعبيتها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاستطلاع بيّن أيضاً أن نسبة التأييد لحركة حماس ارتفعت بشكل ملحوظ في الضفة، وتراجعت قليلاً في قطاع غزة، وكذلك الأمر بالنسبة لنائب رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية.

وأشار المركز في استطلاعه إلى أنه لو جرت انتخابات رئاسية جديدة، وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس وإسماعيل هنية، فإن الأخير سيحصل على نسبة ٤٩٪، وسيحصل عباس على ٤٤٪. لافتاً إلى أنه في قطاع غزة قد يتعادل عباس وهنية (٤٨٪ لكل منهما)، أما في الضفة فسوف يفوز هنية بـ ٤٩٪ مقابل ٤٢٪ لعباس.

كذلك نوه الاستطلاع إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تتمتع بثقة الجمهور الفلسطيني، وربما تظهر الإجابات خطأ بين دور كل من المنظمة والسلطة، حيث أن الأغلبية أو على الأقل النسبة الأعظم تفضل السلطة على المنظمة في اتخاذ كافة القرارات المهمة، حتى لو كان ذلك يتعلق بشؤون التسوية الدائمة مع إسرائيل (التي تعد من اختصاص المنظمة)، موضحاً في الوقت ذاته أن هذا لا يعني أن الثقة بالسلطة الفلسطينية عالية، بل على العكس تشير النتائج إلى أن الأغلبية تعتقد أن السلطة أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، حيث إن الأغلبية تطالب الآن، ولأول مرة، بحل السلطة الفلسطينية!

وتطرق الاستطلاع في نهايته إلى أن السبب في تراجع التأييد لعملية السلام وتراجع شعبية الرئيس و«فتح» ومكانة السلطة وارتفاع نسبة تأييد العمليات المسلحة، قد يعود إلى التوتر الشديد الراهن في القدس والحرم الشريف

ونوه التقرير إلى الأحداث في الضفة الغربية التي تتهز تحت وقع التظاهرات والطعنات اليومية بالسكاكين، التي يقوم بها أفراد من الشباب الفلسطيني على عاتقهم ضد الإسرائيليين، ويتم الرد على المتظاهرين، وبينهم أطفال، برصاص الجيش الإسرائيلي.

وفي تعقيبه على ذلك، أشار الكاتب الأميركي إلى أن «هذا وقت صعب للرئيس محمود عباس لأن يكون زعيماً فلسطينياً» فهو «يكافح من أجل البقاء، في ظل تراجع شعبيته وسخرية الإسرائيليين منه؛ إما لضعفه وإما لأنهم يتهمونه بالتحريض».

ونوه بوث إلى قرار الأمم المتحدة رفع العلم الفلسطيني على مقرها، معلقاً بالقول «كان يجب أن يكون نصراً وإن كان صغيراً، وفي فلسطين لا أحد اهتم». وأشار إلى أن أغلبية الشعب الفلسطيني اعتبرت المناسبة رمزية، ولن تفعّل شيئاً لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لبلادهم.

ولفت إلى أن الرئيس عباس حاول التصرف بحذر، فمن ناحية عبر عن دعمه للمقاومة الشعبية، ودعا من ناحية أخرى إلى عدم Eskرة النزاع واستخدام السلاح، مبيناً أن لدى عباس قوات أمن لكنها ممنوعة من فرض النظام على ٦٠٪ من أراضي الضفة، ويواجه كذلك معارضة من حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

وختم بوث تقريره بالإشارة إلى أن مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خليل الشقاقي، يقول: الناس غاضبون من عباس؛ لأنهم غاضبون من الوضع الذي لم يتغير».

### معايير تؤثر في الشعبية

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر والمحلل السياسي، د. ناجي شراب، أكد أن هذه الاستطلاعات تعبر عن التوجه العام في المجتمع الفلسطيني، معتبراً أن النتائج الأخيرة التي أظهرتها وتتلخص بنسب التأييد للرئيس والسلطة الفلسطينية «جاءت غريبة، وبخاصة بعد خطاب الرئيس في الأمم المتحدة وتصريحاته التي صاحبت الهبة الفلسطينية، ووصلت إلى حد أنه بارك الدم الذي يراق»، مشيراً إلى أن «هذه الخطوات كان من المفترض أن تزيد من نسبة تأييده».

شراب بين أنه في الوقت ذاته هناك العديد من العوامل التي قد تفسر نتيجة هذه الاستطلاعات، كوجود بعض التناقضات في تصريحات عباس الأخيرة، إضافة إلى الخلافات الداخلية داخل حركة فتح، فضلاً عن عامل الامتداد السياسي وفشل المفاوضات وفشل الخيار السلمي مع الاحتلال الذي تبناه الرئيس. وأضاف أنه «كان من المفترض أن تزيد شعبية الرئيس بعد خطابه في الأمم المتحدة، وشن الحكومة الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي حملة شرسة عليه»، لافتاً إلى أنه «بات واضحاً أن هذا الأمر لا يعني المواطن الفلسطيني بقدر ما يعنيه مقدار الإصلاحات والإنجازات الداخلية التي يمكن أن يحققها الرئيس».

ونوه إلى أن عامل الانقسام السياسي في الداخل الفلسطيني يلعب دوراً كبيراً في جعل المواطن الفلسطيني محبطاً من قيادات الفصائل، بشكل عام، لكنه أكد أن انخفاض نسب التأييد للقيادات هي نتاج طبيعي يحدث في الدول كافة، موضحاً أن شعبية الرؤساء والقيادات يمكن أن ترتفع وتنخفض بحسب الإنجازات التي تقدمها هذه القيادات لشعبها، وأن المواطن الفلسطيني يقيس مدى شعبية الرئيس والقيادات والفصائل بما يجري داخل الأراضي الفلسطينية، وبالإنجازات التي يتم تحقيقها.

وبين شراب أن «الخطوات الأخيرة التي اتبعها الرئيس، كالانضمام إلى الأمم المتحدة، ورفع العلم الفلسطيني فوق مقرها، هي خطوات إيجابية، لكنها في الوقت ذاته لم تقدم شيئاً حقيقياً على أرض الواقع، ولا يمكن اعتبارها -بأي حال من الأحوال- إنجازاً بالمعنى الدقيق للكلمة»، منوهاً إلى أن «الإنجاز مرتبط بإصلاحات داخلية تتعلق بالأمن، أو بالاقتصاد، أو بإنهاء حالة الانقسام السياسي، إلا أنه مما يبدو في الوقت الحالي من أداء ضعيف للسلطة والحكومة، إلى جانب قضايا الفساد، فإن هذا لا يمكن أن يخدم الرئاسة، ولا أن يزيد من شعبيتها».

وفيما يتعلق بالنتائج بالنسبة لشعبية حركة حماس، أوضح شراب إلى أنه لا يستغرب أيضاً أن تكون قد انخفضت أيضاً، وبخاصة في قطاع غزة، معتبراً أن هذا الأمر مرتبط بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن إحساس المواطن الفلسطيني في غزة بأن هناك نوعاً من التمييز في التعامل بينه وبين أبناء حركة حماس. لكن في النهاية، فإن حركة حماس تركز على ما يسمى بالقاعدة الصلبة، أي نسبة كبيرة من المؤيدين لها، وبخاصة في القطاع.

الكاتب والمحلل السياسي حسن عبدو، قال: إن الأحاديث التي تدور حول تراجع في شعبية «أبو مازن» في الفترة الأخيرة ربما تتلازم بشكل مباشر مع الواقع، وبخاصة أن مشروع التسوية الذي خاضه الرئيس فشل فشلاً ذريعاً، ولم يجن الشعب الفلسطيني أي ثمار من ورائه، مبيناً أن «هذا خلق حالة كبيرة من الإحباط لدى المواطن الفلسطيني، فضلاً عن الحالة الفلسطينية المتأزمة بتأخر عملية المصالحة، وازدياد هوة الانقسام». ولفت عبدو إلى أن «المواطن يأمل في تغيير الواقع المتأزم الذي يعيشه، وخطوات الرئيس المتعلقة بتوجهه للأمم المتحدة والمنظمات ذات الطابع التنفيذي لا يمكن التقليل من أهميتها، لكنها لم تغير هذا الواقع الذي يعيشه المواطن، ولم تساهم في التخفيف من حدة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، فضلاً عن أنه لم ينتج عنها أي محاكمات للقيادات الإسرائيلية التي ثبتت مسؤوليتها عن جرائم حرب، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية»، مضيفاً أنها لم تساعد أيضاً حتى في اتخاذ خطوات عملية تدعم ما تردده القيادة عن بسط السيادة الفلسطينية على الأرض.



# مؤتمر «مواطن» الحادي والعشرون التشريع في زمن الانقسام: الصالح العام أم الصالح الخاص؟

بدوره، تحدث الباحث الحقوقي، ومدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، عمار دويك، عن «فوضى التشريعات بين السياسة والقانون»، وقال: خلال المؤتمر الماضي، قدمت مداخلة بعنوان «تشريع بدون مشرعين»، وأقترح أن يعكس العنوان إلى «مشرعين بدون تشريع». وأضاف: يدل ذلك على أن هناك مشرعين وتشريعات، ولكن دون ربط بينهما. تاريخياً، مر التشريع بمراحل عدة من الناحية الشكلية، وهي تتوزع على النحو الآتي: المرحلة الأولى ما قبل انتخاب المجلس التشريعي ١٩٩٦. خلال هذه الفترة، تم تعيين ٢٢ وزيراً في حكومة برئاسة ياسر عرفات، وإصدار ٢٢ قانوناً، جزء منها لا يزال ساري المفعول، مثل قانون المطبوعات والاتصالات، إضافة إلى قانون الانتخابات، وقانون تشجيع الاستثمار. وتابع: المرحلة الثانية امتدت منذ انتخاب المجلس التشريعي الأول وحتى الانقسام، وصدر خلالها ٩٠ قانوناً. وأخيراً المرحلة الثالثة، التي بدأت مع الانقسام، وبات المشرع فيها هو السلطة التنفيذية، بموجب المادة ٤٣ من القانون الأساسي الفلسطيني.

وقال دويك: في هذه المراحل، كان هناك تشابه كبير على الرغم من اختلاف جهات التشريع، فالتشابه كان في الاهتمام بالحكم وبناء مؤسسات الدولة، والاقتصاد، والمنشآت الكبرى، والتركيز عليها مقابل الصغيرة، وعدم وجود اهتمام كبير في التشريع الاجتماعي، مثل الأحوال الشخصية، حيث كانت القوانين ذات الصلة بذلك قليلة، مع تجنب الدخول في التشريع المتعلق بمجالات أخرى مثل الأراضي، والعقوبات. والملفت هو الالتزام العجيب باتفاق أوسلو خلال المراحل الثلاث، وللأمر علاقة بالقوى الكامنة وراء التشريعات، التي تتكرر في كل المراحل، سواء القوى الاقتصادية وأصحاب المصالح، والجهاز البيروقراطي للسلطة، والمجتمع الدولي وأجندته.

وأردف: كان هناك ضعف كبير لدور الفصائل السياسية. وبالمقابل، طغى دور المجتمع المدني الذي لعب دوراً أكبر. وإلى جانب ذلك، كان هناك إرث كبير من التشريعات السابقة دون وجود رؤية محددة لإلغائها. هنا تبرز أهمية التشريع؛ ليس في كونه أداة عادية لإحكام السيطرة، وإنما لبناء مراكز قوة.

وقال دويك: أما في مرحلة ما بعد الانقسام وتولي الرئيس محمود عباس صلاحية التشريع، فقد كان

نظمت المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن، مؤتمرها السنوي الحادي والعشرين، تحت عنوان «التشريع في زمن الانقسام: الصالح العام أم الصالح الخاص؟»، يومي الجمعة والسبت ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني بمدينة البيرة. وتناول المؤتمر هذا العام التشريعات الصادرة بقرار بقانون بعد الانقسام، ودور المجلس التشريعي في متابعتها أو عدمه، مع إلقاء نظرة تحليلية على التشريعات التي سنت في قطاع غزة في هذه الفترة.

كما تم خلال المؤتمر عرض نتائج مشروع دراسي تحليلي قامت به مؤسسة مواطن خلال الأشهر الستة الماضية، أسهم فيه خمسة باحثين. وسعت هذه الدراسات للإجابة عن عدد من الأسئلة منها: ما هي أنواع التشريعات التي أعطيت أولوية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ... إلخ)، أي في أي قطاعات؟ ولماذا هذه القطاعات بالذات إن أمكن معرفة ذلك؟ وما إذا كانت تقف وراءها مصالح خاصة أم سنت بوازع خارجي، ونواقصها أو سلبياتها إن وجدت؟ وما هي القطاعات والحاجات التي أهملت؟

## التشريع في زمن الانقسام: الصالح العام أم الصالح الخاص؟



اليوم الأول: الجمعة، ٢ تشرين الأول ٢٠١٥

### الجلسة الافتتاحية

المكان، أين سيكون موقعها في الخارج، هل في تونس مثلاً؟ وهل هناك ضمان بأن لا تصبح مستقلة ومرتهنة للمكان؟ وهل ستنشأ خشية من ظهور قيادة في الداخل مع وجود القيادة في الخارج؟

وأردف: إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي أساس في إنهاء الانقسام، علماً أن تحديد الخيارات ليست مسؤولية فردية، وإنما مجتمعية، تتضمن تحمل نتائج وعواقب، كما هو حال كل عمل نضالي وإن تعددت أشكال النضال. وختم جقمان حديثه بالقول: إن ما يحدث فعلياً هو وجود سلطة سياسية في كل من الضفة والقطاع، تشترع وتسن قوانين وتحكم، في حين أن من له الحق في ذلك، أي «المواطن»، يتساءل من منح السلطة هذا التفويض؟

النيابية تحديداً، ونحن ابتدعنا نموذجاً مشابهاً، ويوجد لدينا معارضون في هذا السياق في مكانين منفصلين في قطاع غزة والضفة الغربية ما بين الانقسام والاحتلال. وتساءل جقمان: لكن هل الانقسام والاحتلال منع المجلس التشريعي من الانعقاد؟ ذلك غير صحيح، وأيضاً منعهم من استيفاء حضور المجلس ١٠٥٠، وعمل المجالس النيابية، وإقرار التشريعات والرقابة على السلطة التنفيذية، وكذلك الدعوة لجلسات الاستماع كما كان في السابق، ومن ضمنها دعوة السلطة التنفيذية للإحجام عن إصدار القوانين والتشريعات؟ السؤال ما الذي يمنع أعضاء المجلس التشريعي من القيام بذلك؟ وتابع: في الحقيقة إن الانقسام أتاح غطاء لذلك، وعلى ذلك تلام السلطة الأولى، أي «فتح»، لكونها الكتلة الكبرى، وربما أنها تتعامل مع الأمر حسب رؤية الرئيس، بأن لا ضرورة للمراقبة من باب الكياسة والحزبية واحترام الرئيس. ولكن هم، أعضاء المجلس التشريعي، يمثلون من انتخبهم وليس السلطة التنفيذية. والأمر سيان في غزة، فممثلو حركة حماس يجتمعون لإقرار قوانين وتشريعات من شأنها خدمة السلطة التنفيذية، وتسمح لها بامتداد أكبر، ولكن يتم التساؤل عن دورها الرقابي، وكيف يمكن للحزب أن يراقب ذاته؟

وقال: لحل الأمر، لا بد من توحيد التشريعات في الضفة والقطاع. إلا أنه في ظل الانسداد السياسي، ماذا نحن فاعلون في سياق ما يحدث من تهويد للقدس، وانقسام، وتوفير مقومات الحياة؟ هذه هي القضية الآن، وهي تتعلق بالسؤال حول الهدف النهائي من إنشاء السلطة. لذلك، هناك مناقشات من هيئات تطالب بإنهاء الانقسام، وما هو مسكوت عنه يكون بالإجابة عن ما العمل في هذا السياق؟ إذ أنه لا يكمن في إنهاء الانقسام، بل بإصلاح المنظمة وتغيير المسار السياسي الحالي، ولكن السؤال هل يكون ذلك بالعودة إلى المقاومة، وهل يمكن لقيادة المنظمة قيادة هذا المسار في ظل بقائها تحت الاحتلال؟ وإن قررت التحرر من قيود

بدأت أعمال المؤتمر في يومه الأول بجلسة افتتاحية أدارها د. ممدوح العكر، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مواطن، واستهلها بكلمة شخّص فيها حالة النظام السياسي الفلسطيني، معتبراً أنها حالة «معقدة ومركبة»، من أبرز أعراضها، أن هناك خللاً في العقل السياسي أولاً تمثل بالدخول في اتفاقات أوسلو، وثانيها هو فقدان الإرادة، فعلى الرغم من أن الدلائل تشير إلى فشل المسار التفاوضي، فإنه ليست هناك إرادة جادة لتغيير المسار، إضافة إلى فقدان الرؤية وبوصلة تحديد الاتجاهات والأولويات. وتمثل ذلك بالانحدار المتسارع نحو الاستبداد، وتغول أجهزة الأمن في مناحي الحياة، وتراجع استقلال القضاء ونزاهته، وتراجع حريات الصحافة.

ثم تحدّث مدير عام مؤسسة مواطن، وأستاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت، د. جورج جقمان، عن «المسكوت عنه في الوضع الفلسطيني الراهن»، وقال إن هناك مستويات عدة للحديث في هذا السياق، الأول الوضع الداخلي؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، والتشريعات والقوانين التي أقرت منذ الانقسام، أما الثاني، وهو أعم وأخص وغير مستقل عن الأول ولكنه مسكوت عنه، فإنه يتسم بدرجة عالية من الخطورة على حياتنا وأولادنا.

وأضاف: المستوى الأول يتصف بانهيار النظام السياسي القائم على فصل السلطات، الذي نجم عن اجتماع السلطات في سلطة واحدة، فبعض الدول في الخارج التي تجمع بين السلطات، تقوم بالمقابل بإنشاء المجالس النيابية، لكونها في غاية من الأهمية للأغلبية







أخرى، مثل تقوية جهاز المخابرات على حساب دور وصلاحيات جهاز الشرطة نتيجة لتخوفات الرئاسة من مخططات داخلية مفترضة.

وقال الشعبي: بالنسبة للحلول المتاحة أمام الرئيس، يجب عليه الانفتاح على حزبه والسعي إلى المصالحة الفعلية، والتركيز على القضايا التي لها علاقة مباشرة بالناس. كذلك ينبغي الدعوة إلى اجتماع الإطار القيادي كمدخل رئيسي لحل المشكلات القائمة، ما سيعيد الثقة بالقيادة وقراراتها الموحدة.

وركزت مداخلات وأسئلة الحضور على تآكل شرعية القيادة والمؤسسات، بما فيها الرئاسة والمجلس التشريعي، وضرورة الاحتكام إلى نصوص القانون الأساسي، حيث دعا البعض إلى إجراء الانتخابات، وليس التركيز على تحقيق المصالحة، وذلك عبر العودة إلى الشعب لكي يقرر من يمثله، في حين طالب البعض الآخر بإيجاد آليات قادرة على التغيير وإجبار حركتي فتح وحماس على قبول هذا التغيير. كما طرحت آراء حول جدوى إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال وتحت سقف اتفاق أوسلو، بما تعنيه من التمديد للسلطة دون تغيير باتت تمليه التطورات في شكلها ودورها ووظائفها، مع التأكيد على أن نقطة الانطلاق في معالجة الخلل في آلية صنع القرار هي دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير إلى الانعقاد.

الخطوات، وهو غير معني بالأحزاب الأخرى. إذن، على ماذا سيعتمد؟ كانت رؤيته تقوم على الاعتماد على المواطن وبناء المؤسسات، بما في ذلك موافقته أيضاً على إعطاء الحكم لحركة حماس كنتيجة للانتخابات. لكن «أبو مازن» تراجع عن رؤيته هذه بعد الانقسام، ومنها بناء مؤسسات السلطة. وهناك أسباب لتراجعها وتغيير رؤيته، تتعلق أولاً بالبيئة الداخلية لحركة فتح، وثانياً القوى والفصائل الأخرى، وعدم إحداثها تغييراً، وأخيراً دور القطاع الخاص، تضاف إليها أسباب خفية تتعلق بإسرائيل ودورها في التأثير على عملية بناء السلطة. أولاً، أولمرت منح الرئيس شعوراً بأنه سيصل إلى اتفاق، لذلك كان الرئيس يؤجل عملية إقرار تغييرات تتعلق بالسلطة لاعتقاده أنه على أبواب اتفاق، وبالتالي رأى أن التشريعات والقوانين تأتي بعد الاتفاق على الحل. ثانياً: في عهد نتنياهو أخذت الأمور منحى مختلفاً، حيث مارس نتياهو ضغطاً كبيراً على الرئيس الذي بات في حالة تخوف شديد لكونه لا يستند إلى حزب قوي، ولديه علاقة غير جيدة مع حماس، وأيضاً لكونه لا يملك شخصية جماهيرية. وأردف: في النتيجة، تم وضع الرئيس في حالة خاصة، أساسها عدم الثقة لديه في عدد من المحيطين به، ما أدى إلى إصدار تشريعات بتأثير أشخاص ومن يزوده بالمعلومات، إضافة إلى عدم وجود نخب يلتقي بها؛ أي أن الانعزال أثر في قراراته، وأدى ذلك إلى إضعاف المؤسسات وتقوية بعضها على حساب

تشريع كامل من أجل إقالة شخص من لجنة ما، أو لخدمة مصالح شخصية، أو لاستخدام ذلك كأداة لخلق امتيازات.

وتناول الخبير المختص في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد، عزمي الشعبي، أثر «القرارات بقانون» الفلسطيني، وقال: إن عنوان المؤتمر يوحي بأنه يمكن أن يناقش كموضوع أكاديمي ربما في إحدى الجامعات، لكونه لا يبدو عنواناً جماهيرياً، وي طرح تساؤلاً حول الأثر الذي سيتركه على المواطنين.

وأضاف الشعبي: إحدى فوائد وجود برلمان تكمن في كونه يأخذ بشكل متوازن مصالح الجميع بغض النظر عن أي شيء آخر، ونحن شهدنا دورين لطرفين اثنين توليا السلطة هما «فتح» و«حماس». وهناك عامل آخر يتعلق بمدى أهمية دور الرئاسة في حالتنا الفلسطينية، وهو يختلف نظراً للتوقعات من الرئيس محمود عباس. المهم أن كل التشريعات استهدفت تعزيز تفرد الجهة الحاكمة، أو خدمة الأيديولوجيا التي تقف خلف الحزب السياسي الحاكم، سواء بالنسبة لحركة حماس في قطاع غزة، أو حركة فتح في الضفة الغربية، فالأساس من كل ذلك هو إحكام السيطرة أو السلطة.

وتابع: في الضفة تم التشريع بناء على صورة متوقعة تصبغ شخصية الرئيس، لكونه الشخص المركزي الذي يسمح أو يمنع. فالتشريع جزء من خدمة السياسة، والرئيس يستخدمه لخدمة سياسته. أما في مرحلة عرفات، قبل انتخاب المجلس التشريعي العام ١٩٩٦، كان لدى الرئيس الراحل رؤية وسياسة معينة، وكان الصراع على خدمة السياسة، ولم تكن تتفق معه في بعض الأحيان، لذلك عطل القانون لكونه يؤثر في هذا السياق، لاسيما أنه كانت هناك ضرورة لاستمرار كل من الشريعة الثورية والشريعة الدستورية.

وقال الشعبي: عندما شكل مجلس الوزراء الأول، أتاحت لي كوزير المشاركة على نطاق أوسع في مناقشة التشريعات في تلك المرحلة، وحينها كان هناك خلاف، فقمنا بتعديل القانون الأساسي بناء على حوار مع الرئيس عرفات، و«أبو مازن» عندما تولى منصب رئيس الوزراء، وكان الأخير مع إدخال تعديلات جوهرية إلى القانون، وأبقينا على صلاحيات قليلة للرئيس كتحديد رئيس الوزراء. وكان «أبو مازن» سابقاً مع هذه التعديلات، لكونها عبرت عن حالة انسجام مع المجريات لحظتها، ولكن بعد تولي الحكم أصبحت رؤيته مختلفة. وأضاف: الرئيس «أبو مازن» لا يعتمد بالكامل على «فتح» في قراره، ولا يعتمد على البنية الحزبية لتحديد

هناك نشاط تشريعي ملحوظ، وإنتاج للتشريعات يفوق ما ينتج عادة خلال ١٠ سنوات. وتم ذلك تحت شعار التشريع في حالة الضرورة الذي يجيز القانون للرئيس اللجوء إليه، وخلافاً لذلك تم إصدار تشريعات حتى ولو لم يكن ذلك ضرورياً، ومثال ذلك قانون الانتخابات الذي شرع ولم ينفذ بعد إقراره، وكذلك قانون تنظيم قطاع الاتصالات العام ٢٠١٠، وقانون الشراء العام؛ بمعنى أنه بدأ كان هناك ضرورة للتشريع، لكن دون تنفيذ!

وأضاف: الرئيس أصدر تشريعات، ولكنها عبارة عن قرارات تتعلق بأشخاص من حيث توسيع نطاق سلطتهم، كأن تصادق على تعيين مدير هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة والحكومات، فهي تسمى قرارات بقوانين ولكنها لأشخاص. في الحقيقة، من ينظر إلى التشريعات يجدها مختلفة، فهناك ضعف وغياب التشاور بخصوص أي قرار، ولكن القوانين التي تم التشاور بشأنها، مثل قانوني العمل والجمعيات، هي أكثر القوانين استفزازاً، لكونه وضعت أولاً، ومن ثم تم التشاور بشأنها!

وتابع: في الحقيقة، القوانين التي حظيت بمشاورات كثيرة لم تقر، مثل حق الحصول على المعلومات، وقانون المحافظين، حيث عقدت مداورات طويلة ولم تصدر القوانين، وذلك لكون التشريعات عندما تعرض تظهر الصراعات، ولا توجد أداة ممثلة في مجلس تشريعي لحسم هذه الصراعات، ما يؤدي إلى شل اتخاذ القرار.

ونوه إلى أن «ما هو لافت ضعف التشاور الداخلي، وتحديدًا مع الجهات الداخلية ذات العلاقة الوثيقة، التي لا تتم مشاورتها بالأمر. مثال على ذلك، مرسوم الشركات غير الربحية الذي صدر دون أن تعرف به وزارة الاقتصاد. وأيضاً لا يوجد تشاور بين الرئاسة والوزارة المعنية، ما يؤدي إلى وجود تشريعات تصدر من الجهتين. يضاف إلى ذلك، عدم الالتزام بالخطة التشريعية، إذ إن هناك ما يقارب ١٠٣ تشريعات وقوانين ليست ضمن الخطة التشريعية.

وقال: أما بخصوص التشريعات الثانوية من السلطة التنفيذية، فهي تنزع لإعطاء الحكومة حقاً بإصدار قوانين تزيد تغول السلطة، وتسحب الحقوق من العام لصالح الخاص، مثل قانون الجمعيات الخيرية؛ أي أن ترك المجال للسلطة التنفيذية يزيد سيطرتها ويتيح ظهور مصالح تخدم هذه السلطة.

وأشار دويك إلى أن «الاستمرار بالانفلات في التشريع دون رقابة، سيؤثر على الحقوق، وما يحدث حالياً هو صراع بيروقراطي في السلطة، كأن يعدل



## الجلسة الثانية: التشريعات في قطاع الحكم

وتابع مصلح: كما جرت تعديلات على قوانين أخرى ذات طابع قضائي، ولكن ليس بشكل دقيق، وبذلك سبب إقرارها مشاكل، مثل قانون التقاضي الحكومي، وذلك على الرغم من أنه حصل اتفاق مع الرئيس على أن تمرر التشريعات منه إلى مجلس الوزراء، إلا أنه لم يتم الالتزام بذلك، علماً بأن جزءاً من التشريعات أحيل للمجلس، وجزءاً آخر أحيل شكلياً، وجزءاً أخيراً لم يصل أصلاً لكون الأمر غير مهم طالما أن التشريع من مهام الرئيس.

ظل عبارة عن مشاريع قوانين وضعت، لكنها لم تصدر. وأضاف: هناك ١٩ مشروع قرار لم تصدر، أي أنها لم تفرق قوانين، وظلت مشاريع قوانين، أي مسودات، وكان يمكن أن تقر، لكن ذلك لم يحدث، على الرغم من أن بعضها كان على قدر كبير من الأهمية، لكونه جاء تلبية لمطلب شعبي كان يضغط باتجاهها، ومع ذلك لم يتم إصدارها، مثل مشروع قانون حق الحصول على المعلومات.

حولها ومدى مواءمتها مع القوانين والقرارات الدولية. وتطرق مصلح إلى كيفية استخدام المادة ٤٣ من القانون الأساسي التي تتعلق بالتشريع في حالة الضرورة، مؤكداً أن القرارات بقوانين، أو التشريعات عموماً، جاءت بسبب تعطل المجلس التشريعي، وشكلت بالتالي أحد مظاهر الانقسام، الأمر الذي ساهم، بدوره، في تعزيز الانقسام. وما حدث هو أنه كان هناك توسع بإقرار القوانين واتخاذ القرارات في الحكومة، وكثير منها

دارت الجلسة الثانية تحت عنوان التشريعات في قطاع الحكم، وأدارتها نجوى ارشيد، حيث قدم خلالها المحاضر في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت أحمد مصلح عرضاً لدراسة حول «القرارات بقوانين في قطاع الحكم ٢٠٠٧-٢٠١٥»، وتم فيها تناول ٢٥ قراراً بشكل معقّف، إضافة إلى تلك التي عدلت على قرارات قديمة أو مسودة قانون أيضاً، والنقاشات التي تمت





النائب عزام الأحمد، قال: إن المرجعية الوحيدة للتشريع منذ الانقسام هي المادة ٤٣ من القانون الأساسي. بشكل عام، هناك أمران يؤثران فينا هما الاحتلال والانقسام. فمثلاً اتفاق أوسلو وتأثيراته لم يمنح لنا فرصة تشريع أي قانون، فعند إصدار تشريع معين بإمكان إسرائيل من خلال «الفيتو» أن تقوم برفضه وإلغائه، وهذا جزء من مأسيتنا.

وأضاف: الانقسام ضربنا في صميم حياتنا، صحيح أن أرثيل شارون خطط للانقسام منذ القدم، وذلك لاستكمال مشروعه الصهيوني الاستيطاني، ومن ضمنه تهويد القدس والضفة الغربية، ولكن التساؤل بعد كل تداعيات هذا المخطط والانقسام الذي حصل والمكانة الجديدة لفلسطين كدولة بصفة مراقب، هو هل نحن في المجلس التشريعي نمثل البرلمان، أم المجلس الوطني؟ المجلس الوطني بكل عاهاته أو أنه شاخ، هو البرلمان وليس المجلس التشريعي، والأساس هو الدولة وليست السلطة، وأغلبية الأعضاء في المجلس الوطني هم من حركة فتح.

وتابع: نصحننا الرئيس بعد الانقسام بعدم ارتكاب أي خطأ قانوني في فترة حكومة الطوارئ، التي مدتها ثلاثة أشهر، لكن الرئيس دعا المجلس التشريعي إلى الاجتماع بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١؛ أي بعد أقل من شهر من تشكيل الحكومة، وقبل نهاية المدة المقررة لحكومة الطوارئ وفق القانون، غير أن أعضاء كتلة التغيير لم يقوموا بتلبية الدعوة لحضور اجتماع المجلس.

وأردف: بخصوص المادة ٤٣ من القانون الأساسي، فإنها استخدمت خطأ من الرئيس والفصائل كافة، والحكومتين، مع ذلك فالانتخابات لن تتم دون مشاركة الفصائل، وستشارك «حماس» رغم أنفها.

واعتبر الأحمد أن «كل قانون كان هدفه بالأساس استحداث الشخص بعينه والتوغل في السلطة، ومنها ما سبب ظهور شخص ما دون قانون كتوغل بالفردية، ونحن اتفقنا مع الرئيس على تشكيل لجنة لمناقشة معظم التشريعات أو مسوداتها، وقد مارسنا دورنا، وفعلياً حدث ذلك مرتين مع موضوع المحكمة الدستورية».

وقال: عندما يعود المجلس التشريعي إلى ممارسة دوره، سيذهب كل شيء متعلق بتشريعات المرحلة السابقة، فربما سيغلق بعضها والآخر يعدل أو يعاد بناؤه. لا شك أن هناك مشكلات عدة، حتى أن منظمة التحرير باتت تصنف بأنها ملحقة بالسلطة، مع أنه جرى الآن تصحيح الوضع من خلال إعادة الصلاحيات التي سحبت منها. أما بخصوص كون «حماس» ترفع أي مسودة تعديل للرئيس، وبعد شهر تقوم بإقراره، فهذا بحاجة إلى تدقيق، ومثال على ذلك هل ينطبق الأمر على الإعدام؟ فلو تم إرسال أي مسودة للرئيس، فإنه فعلياً لن يصدر أي موافقة بخصوص هذا التشريع.

وفي تعقيب لعضو المجلس التشريعي، ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، قيس عبد الكريم، قال: كلتا الممارستين في الضفة والقطاع، مع تباين الأساس القانوني، هما إقرار بحالة الانقسام وتعميق لها، ووضع عراقيل جديدة في طريق الوحدة

أما أبرز الإشكاليات بعد الانقسام، فذكر علاونة أن منها: تعدد جهات الإصدار، وعدم توحيد المنهجيات، وتفصيل «ترزبية» بعضها على مقاسات محددة، وأيضاً ازدواجية إصدارها ما بين الضفة والقطاع. كما تناول المعايير والمنطلقات التي يمكن معالجة الوضع القائم بناء عليها، وسيناريوهات ما بعد إنهاء الانقسام ومعالجة آثاره.

وفي تعقيبه على دراسة الباحث أحمد مصلح حول «القرارات بقوانين في قطاع الحكم ٢٠٠٧ - ٢٠١٥»، قال النائب أيمن دراغمة: أتفق مع الدكتور أحمد على أهمية قطاع الحكم ومدى تأثيره في شتى مناحي الحياة وفي القطاعات كافة، حيث إن الحاكم يمتلك سلطة إمساك جميع الخيوط بيده والتحكم بها كيفما شاء في كثير من الأحيان.

وأضاف: ذكر الباحث في المقدمة أن هذه القرارات جاءت في ظل تعطل المجلس التشريعي، وإنني أرى أنه تم عن قصد تعطيل المجلس التشريعي واستبعاده عن القيام بدوره وممارسة بعض من صلاحياته، فلم يدع الرئيس المجلس التشريعي إلى بدء دورة جديدة بعد توفر الظروف لذلك وفقاً لمواد القانون الأساسي (المادة ٥٢)، ولم تكن هناك جدية في تطبيق اتفاقيات المصالحة لإنهاء الانقسام الذي حال دون عقد المجلس، وقد خالفت السلطة التنفيذية، ممثلة بالرئيس والحكومة، القانون الأساسي عندما تولت سلطة التشريع، التي تعتبر حقاً أصيلاً للمجلس التشريعي.

ونوه إلى أن القانون الأساسي نظم العلاقة بين السلطات الثلاث بشكل يضمن فصل السلطات وسيادة القانون لحفظ حقوق المواطنين، مضيفاً: إنني أرى أن السلطة التنفيذية تعدت على صلاحيات السلطة التشريعية بالاستحواذ الكامل على التشريع، وتعدت على السلطة القضائية من خلال سن القوانين المتعلقة بالقضاء وفق رؤيتها.

وتابع دراغمة: تعطيل المجلس التشريعي نجم عنه إضرار كبير بمصلحة المواطن وحقوقه، حيث تم استبعاد المواطن من المشاركة، من خلال ممثليه في تحمل المسؤوليات التشريعية والرقابية، وأعاق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وألحق ضرراً مبدئياً المساواة وحفظ الحقوق، والتنوع، والاختلاف، وجمّد العملية الديمقراطية.

وقال: عزز العدد الهائل من القرارات بقوانين من سياسة المركزية في الحكم واحتكار السلطات بمفهومه الشمولي، وأبرز مثال على ذلك «مشروع قانون المحافظين»، الذي جاء مخالفاً للقانون الأساسي، وفيه تغول على صلاحيات السلطتين القضائية والتشريعية والهيئات المحلية، والذي ذهب بعيداً في إعطاء المحافظ الحق في حبس أي شخص بحالة الشبهة على ذمة المحافظ.

وختم دراغمة تعقيبه قائلاً: أتفق مع جميع التوصيات المقدمة من الأستاذ أحمد مصلح، مع التأكيد على التوصية بضرورة إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة، وتفعيل المجلس التشريعي.

وفي تعقيب لعضو اللجنة المركزية لحركة فتح

كان مجلس السلطة مسؤول عن سن التشريعات، ومن ثم جاءت فترة المجلس التشريعي، لكن الانقسام السياسي أسهم في تعطيله وانتقال عملية التشريع قسراً للرئاسة. أما في قطاع غزة، فقد تم سن قوانين بحضور كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، كما تم تنظيم نقاشات لها، ما يعني حدوث ازدواجية في القوانين ما بين قطاع غزة والضفة الغربية. وفي النتيجة، أصبح هناك ٥٠ قانوناً في قطاع غزة خلال الفترة الماضية. وفي الضفة كان من أهم التغييرات استحداث الخطة التشريعية. ويضاف إلى ذلك أن هناك قوانين تصدر في غزة، وأخرى في الضفة بوجود ديوان فتوى لكل طرف.

ونوه إلى أنه بالتزامن مع مؤسسة الرئاسة، تم استحداث العمل بالخطة التشريعية للحكومة؛ التي تعد الترجمة التشريعية للسياسة العامة التي تتبناها الحكومة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية. ففي العام ٢٠٠٧، تم إطلاق الخطة التشريعية للحكومة بناء على قرار مجلس الوزراء بشأن إعداد الخطة التشريعية للحكومة، وتكونت من جسم أساسي للحكومة، ومجموعات متخصصة بالشأن الاقتصادي والمالي والإداري والاجتماعي والسياسي وغيرها. وتضمنت الخطة مجموعة من المدخلات المتمثلة بالتشريعات كافة التي ستقوم الحكومة بإعدادها خلال الفترة المرصودة للخطة.

وقال: في العادة تكون هناك في الخطة التشريعية معايير للعمل على التشريعات، إما للتعديل على قوانين دون أن يتم وضع قوانين جديدة، وإما تكون هناك تشريعات ثانوية توضع ضمن الأولويات ضمن الخطة، وهناك تشريعات وقوانين إذا كانت لها أهمية ترفع للرئاسة مباشرة. ما حدث بعد تعطل المجلس التشريعي أنه تم إعطاء الرئيس حق إصدار قوانين ثانوية، أما بالنسبة للكتل البرلمانية خلال الانقسام، فقامت بمحاولة لتفعيل دور المجلس التشريعي من خلال الاجتماعات التي تتم فيها مناقشة مختلف الأمور.

وتابع: بخصوص قطاع غزة، تم الاستناد إلى نصوص القانون الأساسي بأن تم استحداث لجنة فنية للصياغة، واعتمدت توكيلات الأسرى، وتم التغلب على قضية مصادقة الرئاسة على مشاريع القوانين، بإصدار المشاريع إليها والانتظار لمدة شهر، وبعدها إذا تم الرد أو لم يتم، يقر مشروع القانون، ويصبح ساري المفعول. وهناك مبررات عدة سيقف للقيام بذلك تحت شعارات أن الظرف الفلسطيني استثنائي، وأنه يجب عدم السماح لقوات الاحتلال بتعطيل الشرعية الفلسطينية من خلال سياسة اعتقال النواب وحرمانهم من حرية التنقل، وأن القانون الأساسي والنظام الداخلي لم يتضمن أي نص يمنع نظام التوكيلات في حضور الجلسات، فضلاً عن أن الانتخاب يكون للبرنامج وليس للأشخاص؛ وبالتالي يجوز للنواب المعتقلين توكيل نواب من الكتلة نفسها، ما دامت تطبق البرنامج ذاته، كما أن النظام الداخلي واللائحة الداخلية لكتلة التغيير والإصلاح يجيزان ذلك، استناداً إلى نص المادة (٧) من النظام الداخلي، التي بموجبها تم اعتبار فكرة التوكيلات من قبيل التنظيم الداخلي للكتلة في المجلس التشريعي.

وأضاف علاونة: هناك ٦٠٪ من القرارات بقانون تنطبق عليها حالة الضرورة، وكان من المفترض أن تكون هناك ضوابط على إصدار القوانين فيما يتعلق بعدد كبير منها. وهناك ٥٠ قانوناً أصدرت في غزة خلال السنوات الماضية، وهو أمر يحتاج إلى وقفة قانونية لمعالجته.

كما تطرق إلى أهم الإشكاليات التي اعترت التشريعات الثانوية قبل الانقسام، ومنها وجود خلل في تحديد الجهة المختصة، فلا يوجد توجيه، حيث كانت هناك آلية مختلفة في إصدار التشريعات وتنوع في جهات الإصدار، وأيضاً عدم تحديد السياسة التشريعية، ووجود نقل حرفي عن تشريعات أخرى وتم اكتشافها بترجمة «جوجل»، فضلاً عن التناقض ما بين قانون وآخر.



وأردف: لا بد من وجود خطة لكي لا يحدث ارتجال في هذا السياق، فكثير من القرارات بقانون كانت تنطبق عليها حالة الضرورة عندما أقرت، غير أن بعضها جاء في إطار الصراع السياسي بين حركتي حماس وفتح، ومنها على سبيل المثال حظر القوة التنفيذية في قطاع غزة، ورفع الحصانة عن النائب محمد دحلان، وقد صاحب صدورهما انتقادات ومعارضة شديدة.

وقال مصلح: يضاف إلى ذلك أن بعض هذه القرارات بقانون كان يتضمن نوعاً من التعارض مع القانون، ومنها موضوع رفع الحصانة عن نائب، حيث إن المحكمة حكمت بأن المجلس التشريعي هو صاحب الولاية برفع الحصانة عن أي شخص. من جهة أخرى، فإن العديد من القرارات لا بد النظر إليها من زاوية مدى مواءمتها للقانون الدولي، وبخاصة أن فلسطين منذ حصولها على العضوية كدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، أصبحت محاسبة على الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية بعد توقيعها عليها. وهناك قوانين تبين أنها تتضمن ثغرات كبيرة، مثل الأمن الوطني، والجمعيات الخيرية، التي ترتب عليها المزيد من الأعباء المالية، لكونها تستحدث مناصب ومهام جديدة، ما اضطر السلطة إلى تأخير تطبيقها لعدم قدرتها على توفير الالتزام المادي المترتب عليها.

ونوه إلى أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة توضح عدم وجود خط واحد محدد يمكن الإشارة إليه في هذه العملية المتعلقة بإصدار القرارات بقوانين، أو أنها تخدم جهة أو قضية واضحة محددة، الأمر الذي ترتب عليه فوضى وعدم وضوح الهدف، ويعود السبب إلى تعدد الحلقات ذات التأثير على صانع القرار، وتشمل حلقة مجلس الوزراء، والمستشارين، وعدد من الشخصيات المنتفذة.

أما النتيجة الأخرى، حسب مصلح، فهي بروز موضوع الصراع السياسي الذي يمكن رصد في الدوافع وراء صدور العديد من القرارات بقانون، كتلك التي أنشأت مؤسسات جديدة، أو غيرت مرجعية بعض المؤسسات لصالح الجهة الحاكمة، وهذه بدورها عززت مراكز مسؤولين على حساب آخرين، فالقوانين بما قدمته من أحكام عززت السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى، وهي بذلك تنهى مبدأ الديمقراطية، وتمس مبدأ سيادة القانون، وتقدم مبررات غير صحيحة. كما كشفت الدراسة عن وجود ضعف في دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق.

من جانبه، تناول مدير وحدة المساندة التشريعية، محمود علاونة، «التشريعات الثانوية بعد الانقسام: بين الترتيب التشريعية والحاجة المجتمعية»، وقال: لقد مررنا بمراحل عدة من الحكم الأردني في الضفة الغربية، والمصري في قطاع غزة، إلى الاحتلال الإسرائيلي، وأخيراً السلطة الفلسطينية، وفي هذه الفترات كان هناك العديد من مشاريع القوانين والتشريعات التي ما زالت سارية لغاية الآن، ما أدى إلى عدم انسجامها مع متطلبات الفترة الحالية. وأضاف علاونة: خلال فترة السلطة من ١٩٩٤-١٩٩٦،





## اليوم الثاني: السبت ٣ تشرين الأول ٢٠١٥

### الجلسة الثالثة: تشريعات الشأن الاقتصادي

من قرار بقانون. فمثلاً، صدرت مجموعة من التشريعات المعدلة لقانون ضريبة الدخل، وكانت التعديلات غير مفهومة المقصد، كما كانت تلك التشريعات متعارضة بشكل جسيم، والتعديل في كل المرات كان يستهدف النصوص ذاتها، وظهر أن المشرع متخبط في تلك التشريعات، حيث ظهر ذلك جلياً في جانب قوانين تشجيع الاستثمار، إذ أن تغير الحكومة قلب قواعد القانون رأساً على عقب.

ونوه إلى أن التشريعات الصادرة «أظهرت كذلك الصراع فيما بين مؤسسات السلطة، وكان الهدف الرئيس من وراء إصدار تلك التشريعات، يقوم فقط على تنازع صلاحيات، ومن الأمثلة على ذلك، ما ظهر في تعديل ومحاولات تعديل قانون التأمين، فالتعديل الصادر بقرار بقانون كان هدفه فقط استبعاد وكيل وزارة المالية من رئاسة مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي الطرق، ووزارة المالية بالمقابل، لم ترض بتلك التعديلات الصادرة بقرار بقانون، إلا أن محاولات الوزارة لم تنجح ثانية في تعديل القرار بقانون».

وقال: كما بينت بعض التشريعات أن حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون الأساسي كشرط لصدور قرار بقانون، كانت في غير محلها، ولعل من الأمثلة الجلية على ذلك، القرار بقانون الصادر بإنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، إذ صدر قرار بقانون بشأن إنشائها العام ٢٠٠٩، إلا أنها لم تتشكل حتى تاريخه.

وأشار إلى أن بعض التشريع أظهر من جهة أخرى «تعددي السلطات الحكومية على بعض الحقوق الأساسية للأفراد. وقد ظهر ذلك جلياً، في القرار بقانون الصادر بشأن تعديل قانون المصارف، إذ أن هذا القرار قد منح السلطة العامة، وتحديد سلطة النقد، الحق في انتهاك

الكهرباء، والتأمين، والاتصالات، والقطاع المصرفي، لاسيما المصارف، والتأجير التمويلي، والبورصات الأجنبية، وكذلك في مجال الشركات، ومكافحة منتجات المستوطنات، إلى جانب كل من تشجيع الاستثمار وإيرادات الدولة، وبخاصة ضريبة الدخل.

وأوضح أنه «من خلال مراجعة للتشريعات الصادرة في القطاعات المذكورة، ظهرت مجموعة من النتائج التي تشير إلى ضرورة الوقوف أمامها من قبل المجلس التشريعي حال انعقاده مستقبلاً، منوهاً إلى أنه من بين هذه النتائج أن التشريعات الصادرة تركزت على تنظيم قطاعي محدد مع تجاهل قطاعات مهمة، وربما أكثر أهمية. ومن ذلك، تم استحداث مراكز لكبرى الشركات مثلاً، في حين تم تجاهل القطاع الزراعي، ولم يحظ بأي اهتمام تشريعي خلال سبع سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٤)، فيما صدرت مجموعة من التشريعات التي جاءت بأحكام منحت إعفاءات ووهبت امتيازات للشركات الكبرى، كما هو الحال في قوانين تشجيع الاستثمار».

وأضاف: أظهرت التشريعات وجود مخالفات لمبدأ دستورية القوانين، مثلاً ظهرت إشكالية تتصل بنشر القواعد القانونية، فقد تضمنت بعض التشريعات الصادرة ما يفيد بسريان القرارات بقانون قبل نشرها، وفي ذلك مخالفة دستورية لأحكام القانون الأساسي، لاسيما المادة ١١٦ منه. كما ظهرت إشكالية منح صلاحيات لجهات رسمية، بخلاف ما أورده القانون الأساسي، ومن ذلك، ما نصت عليه بعض القرارات بقانون التي منحت رئيس السلطة صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بخلاف ما نص عليه القانون الأساسي، وبخاصة في المادتين ٦٩ و ٧٠ منه.

وتابع القيسي: كما ظهر تخبط تشريعي في أكثر

وعقدت الجلسة الثالثة في اليوم الثاني من أعمال المؤتمر تحت عنوان «تشريعات الشأن الاقتصادي»، وأدارها عميد كلية الآداب في جامعة بيرزيت، مجدي المالكي، حيث استهلته بعرض قدمه أستاذ القانون التجاري في جامعة بيرزيت محمد القيسي، لدراسة بعنوان «القرارات بقانون الصادرة في الشأن الاقتصادي بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٤»، قامت بها مؤسسة مواطن ضمن مشروع «القوانين والحكم الصالح: الحفاظ على الحقوق من قبل المواطنين/الشعب»، وتناولت النشاط التشريعي في القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين، من خلال استعراض أهم الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، ومن ثم استعراض النشاط التشريعي في كل منها، وتبيان أي من القطاعات كانت هدفاً للنشاط التشريعي وفق الخطة التشريعية التي تبنتها الحكومة ما بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وكذلك تبيان الأنشطة الاقتصادية التي لم تشهد أي نشاط تشريعي.

وقال القيسي إن الدراسة استعرضت التشريعات التي صدرت في الشأن الاقتصادي، من خلال إصدار قرارات بقانون من قبل رئيس السلطة التنفيذية سناً لأحكام المادة ٤٣، وتبين أن التشريعات التي صدرت قد غطت قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها. وبالنظر إلى التشريعات الصادرة، يتبين بوضوح أن القطاعات المنظمة كانت تتمحور حول قطاعات خدمية

واستعادتها. أما بخصوص دراسة دويك، فأعتقد أنها وقعت في خطأ منهجي كونها تتحدث عن فترتين، وأن ما تقوم به كتلة التغيير والإصلاح هو استمرار لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأنها لا بد أن تقوم بدورها وفق القانون؛ سواء حضرت «فتح» أم لا عندما يتوفر النصاب.

وأضاف: الخلل بعد الانقسام تجاوز القاعدة، بإحلال جزء من كتلة التغيير والإصلاح مكان المجلس التشريعي، وكان هناك اعتراض من الأخوة في غزة، فاجتمعوا وقرروا عقد المجلس بالطريقة والمبررات التي ذكرت دون نصاب أو أمر قانوني، وهناك تباين واسع، ولا أساس قانونياً للتشريعات التي أصدرت من حيث علاقتها بالنظام القانوني، كما أنه لا علاقة لها بالرئاسة من حيث المصادقة على التشريعات في غزة، فالزكاة مثلاً ليست تشريعاً اقتصادياً، والتكافل كذلك، وهذا يدل على أن الكثير من القوانين التي أشير إليها باعتبارها اقتصادية، تعتبر بعيدة عن ذلك.

وتابع: إن من ضمن الأهداف وراء تشريع هذه القوانين تكريس الحكم وتوطيده ولو على حساب حقوق الإنسان، فقوانين الهيئة المستقلة اعتبرت غير دستورية، وشكلت مع غيرها أدوات لتكريس الحكم. أيضاً محاولة التقدم بقدر الإمكان باتجاه أيديولوجي كان يقوم على أساس تركيز السلطة، ولا شك أن كل ما هو مبني على باطل هو باطل، لكنه مع ذلك يسود، يضاف إلى ذلك صبغ المجتمع كله في قطاع غزة بصبغة أبدية تعمق حالة الانقسام.

ونوه عبد الكريم إلى أن المادة ٤٣ من القانون الأساسي تعطي حق إصدار التشريعات، ولكن لا توجد مقارنة بين استلام واغتصاب السلطة، وبين تفسيرات النص القانوني وطريقة استخدامه، على الرغم من أن السلطة في الضفة أساءت استخدام هذه المادة، أو تضاربت المصالح بين جماعات المصلحة التي تقف خلف الضغط لتحقيقها، وهذا الأمر يشير إلى المزاجية وعدم التشاور مع أصحاب المصلحة الفعلية، ومع المجلس التشريعي أيضاً.

وأوضح أن من بين ذلك قوانين الموازنة العامة، «فهناك ثلاثة قوانين أقرت قدمت تعديلات عليها، وتم رفضها. وهناك خبر إعلامي نشر مؤخراً حول موافقة المجلس التشريعي على الموازنة على الرغم من أنه لم يوافق بالأساس.

وقال: فيما يتعلق بتهميش منظمة التحرير، الأمر لم يتم من الحكومة الحالية فقط، وإنما منذ القدم، وهو استمرار للسياسة القائمة، فالمسألة لا تتعلق بهذه الحكومة أو تلك، حيث إن حالة الانقسام أصبحت تقود إلى توغل السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية تحاول الاستفادة بأقصى حد ممكن من ظروف الانقسام لزيادة هيمنتها، والمجلس التشريعي لم يعد قابلاً للحياة، فهو أداة للانقسام أو بيدق لها، وقد استشهد معه، لذلك فالحل يكمن في التوجه نحو إجراء انتخابات جديدة توقف توغل السلطة التنفيذية على حساب غيرها.

وركزت مداخلات وأسئلة الحضور خلال الجلسة على دور وتأثير كل من الاحتلال والانقسام على مراحل العملية التشريعية من قيام السلطة الفلسطينية. كما تطرق البعض إلى تركيز مزيد من الصلاحيات في يد الرئيس بصفته رئيساً لكل من المنظمة والسلطة، بطريقة تنهي الرقابة على الائتنيين معاً، بما في ذلك عدم وجود رقابة أو مساءلة على مجمل مسار المفاوضات الذي انتهى إلى فشل بعد عقدين من الزمان، وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة على انتهاء الفترة الانتقالية بموجب اتفاق أوسلو، واتضح انسداد الأفق أمام فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.







تنفيذه، فكيف بالأمر الكبرى؟

ونوه الصالحي إلى إشكالية أخرى تكمن في شكل الموازنة التي يحتاجها الشعب أو نوعها، وقال: في العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ حدث نقاش حول إمكانية أن تكون لدينا إيرادات مالية من السلطة تسمح بالاعتماد المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج وإيراداته، واختلفنا مع المنهج لكونه يقلل العبء على إسرائيل والدول المانحة ويزيد العبء على الشعب، وبخاصة أن فلسفة زيادة الإيرادات ذهبت في مسار الليبرالية الجديدة في فلسطين التي اعتمدت، ولكن بشكل غير مباشر.

وتابع: ما هو واضح أن هناك تحسناً لفرص القطاع الخاص، الأمر الذي أحدث نوعاً من التوازن بين السلطة وهذا القطاع. أما في الجانب الاجتماعي، فإن قسماً كبيراً من الشعب لا يحصل على الكثير من الخدمات، وهذا الأمر يحتاج إلى معالجة، ما يدل على أن السياسة الاقتصادية يوجد فيها مشكلة، ما يحتاج إلى نضال اجتماعي واقتصادي وتشريعي لحلها.

ونوه إلى وجود مخالفتات تتعلق ببعض التشريعات، «ومنها موضوع الضريبة ونسبها، وقد تراجعت الحكومة عن هذا التشريع، كما جرى استغلال لقانون الضريبة، وكان من المفترض على التشريعات أن تركز على المنافسة في موضوع الأراضي، وهذا إشكال مهم لكونها لم تتطرق له، وكذلك موضوع زيادة الرسوم وحق التملك الذي مر بمشاكل كثيرة، ولم تؤخذ خطوات فعلية في سياقه، إلى جانب وجود إشكالية كبيرة بخصوص الرسوم التي تجبى دون أساس قانوني.

وأضاف الصالحي: هناك ثلاثة مواضيع يجب التركيز عليها، هي: الأراضي، والكهرباء، والمياه، وأن تكون هناك هيئة تضم نواباً وتشمل القطاع الخاص لتكون جهة مراقبة في حالة ضعف الجانب التشريعي، وذلك للحد من تفاقم المشكلة. ومثال على ذلك المخطط الهيكلي للأراضي، وما أحدثه من مشاكل وجدل، وأيضاً قانون المحافظين. ويمكن القول إنه كانت هناك تواطؤات لتمير قوانين اشترك فيها كثيرون، مثال الخطة التشريعية التي دخل في نقاشها نواب والحكومة وتغيرت بعد ذلك، ودخل فيها أفراد جدد وما زال هناك تواطؤ.

وختم بالقول: لا بد من إعادة بناء النظام السياسي على أساس الفصل بين السلطات، وذلك يحتاج لنضال فعلي مع تأمين الربط الحقيقي بين مؤسسات المجتمع والفئات المتضررة.

وتركزت مداخلات وأسئلة الحضور خلال الجلسة على ضرورة إنهاء الانقسام وتفعيل المجلس التشريعي في سياق عملية جادة لإعادة بناء النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السلطات، وتعزيز قيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

وتطرق بعض الحضور إلى ضرورة إصلاح الخلل في هيكل الموازنة، بما يضمن رفع حصة القطاعات المهمشة، وهو ما يحتاج إلى رؤية اقتصادية جديدة تعزز الاعتماد على الذات، وتخدم الصمود في مواجهة سياسات الاحتلال.

وتابع: في العام ٢٠١٤ كان هناك فرق بين الموازنة وبيانات وزارة المالية؛ أي ظهر في الموازنة وجود فجوات ما بين المخطط والفعلي، أي ما صرف على أرض الواقع وهو ما يعرف بالإنفاق الفعلي، فالخدمات والسفريات والماء تم الحديث عن ترشيدها في الموازنة، لكن نجد أن الإنفاق انحرف بما يقارب ٢٠٪، أي أن الزيادة كانت ٩٦ مليون شيكل. هذه الأموال نحن نحتاجها، ولكن أين تم صرفها؟ حالة الغموض هذه تضرب شفافية الموازنة في صميمها. فالتنمية الوطنية تم تخصيص موازنة لها، ولكن نجد أن موازنة العام ٢٠١٣ لا تختلف عن موازنة العام ٢٠١٤، إذن هل هناك من يحاسب على النفقات والخطة؟

وأوضح أنه «بسبب الانقسام وتعطل المجلس التشريعي، فإن الحسابات الختامية للموازنة العامة والتقرير المدقق، معطلة منذ سنوات عدة، وهذه مخالفة صريحة للقانون، وبخاصة المادة (٦٦) من قانون الموازنة العامة، والمادة (٦٢) من القانون الأساسي الفلسطيني، وهي مظهر من مظاهر غياب الشفافية والمساءلة على حد سواء، فأحر حساب ختامي للموازنة العامة كان في العام ٢٠١٠!»

وختم عفانة حديثه قائلاً: إن بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، فيما يتعلق بالانقسام وتعطل المجلس التشريعي، يندرج بالأسوأ فيما يخص الموازنة العامة وشفافيتها. والانحدار في مستوى شفافية الموازنة العامة يقوّض مقومات الحكم الرشيد، واستحقاقات الدولة المستقلة. كما أن استمرار الانقسام هواستنزاف كبير للموازنة العامة ومواردها. ولنتذكر جميعاً أن «السلطة المطلقة.. مفسدة مطلقة».

وفي تعقيب له خلال الجلسة، قال النائب والأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي: لا أريد إضافة الكثير، فالمؤسسة مشلولة عن القيام بدورها الرقابي والتشريعي، وهذه لم تعد مشكلة خاصة بالنواب، وإنما بالمؤسسة الحاكمة كلها. وفي الحقيقة تجري محاولات لتغطية الجوانب التي لم يستطع المجلس التشريعي شغلها. وبالنتيجة، أهم ضحية للنظام السياسي، وتحديد الانقسام، هو مبدأ الديمقراطية عبر فصل السلطات، إذ أنه بسبب الانقسام تركزت السلطة بيد جهة واحدة. فكيف ستجرى انتخابات جديدة دون إنهاء الانقسام؟ واتفاقات المصالحة كانت تتضمن بنداً يتعلق بتفعيل المجلس التشريعي ولم يتم العمل بالموضوع.

وأضاف: بخصوص الموازنة، فإن المشكلة تكمن بهيكل الموازنة بحد ذاته. من العام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ كانت هناك مشكلة بنوية، وعندما جئنا بحكومة الوحدة الوطنية حاولنا تغييرها، لاسيما أن موازنة الزراعة مهمة، ويجب زيادتها عبر مضاعفة نسبتها، أي رفعها من ١٪ إلى ٢٪. لكن هذا الخيار كان غير متاح أيضاً، إلا بإجراء تغيير في هيكلية الموازنة بأكملها. في الدول المتقدمة لا تصل موازنة قطاع الدفاع والأمن إلى ٢٨٪، ولذلك لا يصبح الأمر هنا متعلقاً بنقاش موازنة، وإنما سياسة. وحتى في آلية العمل بالموازنة من تحضير وتقديم اقتراحات، كانت هناك مشكلة، وكما ذكرت عندما جئنا باقتراح بسيط بخصوص الزراعة، لم نستطع

على ثلاث وثائق من أصل ثمان في مقياس الشفافية. وفي العام ٢٠١٥ توقعنا بأن تكون النتيجة أفضل من سابقتها، ولكن حصلنا على وثيقة واحدة نشرت فقط من أصل ثمان وثائق. الأصل في الوثائق أن تكون معلنة، وفي الحقيقة لم يكن هناك سوى وثيقة واحدة معلنة، وهذا يشير إلى أنه في العام القادم لن تكون هناك أي وثيقة معلنة. فإذا لم يكن لدينا وثائق، كيف لنا أن نتحدث عن الشفافية. أيضاً في العام الماضي، كانت هناك مناقشات عن موازنة الحكومة، وفي اليوم التالي تم الإعلان عنها».

ونوه إلى أن «الانقسام عزّز من مشكلة شفافية الموازنة العامة، التي تتمثل في عدم نشر وزارة المالية للوثائق المتعلقة بالموازنة العامة، وعدم مساءلتها من السلطة التشريعية، وكذلك تراجع مستوى الشفافية عاماً بعد عام. ونتائج تراجع مستوى الشفافية يؤثر تلقائياً بشكل سلبي وكبير على مفهوم المساءلة المجتمعية، كون مؤسسات المجتمع المدني والفريق الأهلي لا يمتلك البيانات المطلوبة للمساءلة. كما يؤثر ذلك على صورة فلسطين أمام دول العالم، وترتيبها على مقياس شفافية الموازنة العامة».

وبخصوص المحور الثاني المتعلق بالالتزام بقانون الموازنة، قال عفانة: وفر الانقسام فرصة لوزارة المالية والحكومة لعدم الالتزام بقانون الموازنة العامة رقم (٧) للعام ١٩٩٨، والقانون الأساسي الفلسطيني فيما يتعلق بالموازنة العامة وشفافيتها، والأحكام القانونية ذات الصلة. فلم يتم التقيد بالأحكام القانونية لإعداد وإقرار مشاريع قوانين الموازنة العامة منذ الانقسام، ولم يتم تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للمجلس التشريعي لإقراره وفق القانون».

وأضاف: من خلال «دراسة حالة» موازنة العام ٢٠١٥، نجد أنه لم يتم التقيد بالمواعيد القانونية لإعداد وإقرار مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٥، ولم يتم تقديم مشروع الموازنة إلى المجلس التشريعي في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤، وفق المادة (٧٣) من قانون تنظيم الموازنة العامة، على الرغم من أن تعطل المجلس التشريعي لا يعفي الحكومة من الالتزام في تقديم الموازنة العامة في موعدها، أي في بداية تشرين الثاني من العام ٢٠١٤. ولم يتم إقرار الموازنة العامة في الموعد المحدد، حيث نصت الأحكام القانونية على أن موعد إقرار الموازنة العامة واعتمادها كقانون هو نهاية العام السابق لعام الموازنة؛ أي في ٢٠١٤/١٢/٣١، أو في الحالة الاستثنائية التي تتيح إقرارها مع نهاية شهر مارس/آذار. وكلا الأجلين انقضى دون إقرار الموازنة العامة».

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بمراقبة الإنفاق الفعلي وتقييمه، قال عفانة «إنه بسبب الانقسام، وتعطل السلطة التشريعية المخولة بالرقابة على الإنفاق الفعلي في الموازنة العامة، فإن هناك خللاً مستمراً في الإنفاق الفعلي ما بين الموازنة المقدرتها وما يتم إنفاقه فعلياً، ولا توجد جهة رسمية تحاسب أو تسائل الحكومة أو وزارة المالية عن تلك الفجوات، أو الخلل في تطبيق الموازنة العامة، أو حالة الغموض المواقبة للتطبيق، وسيتم في هذا المحور عرض «دراسة حالة» للموازنة العام ٢٠١٤ ما بين المخطط والفعلي.

السرية المصرفية، بل والسرية الشخصية، زد على ذلك، تبادل المعلومات الخاصة بعملاء البنك مع جهات لم تحددها التشريعات المذكورة، وكل ذلك في سبيل تفادي مجرد شبهات لها علاقة باحتمالية وجود جرائم لها علاقة بغسيل الأموال».

وأضاف القيسي: يلاحظ أن بعض القرارات بقانون تجاهلت صلاحية المجلس التشريعي بخصوص مراجعة كل القرارات بقانون الصادرة. وظهر ذلك في جانبين: الأول، معظم القرارات بقانون الصادرة تضمنت نصاً خاصاً بأن دور المجلس التشريعي محصور في إقرار القانون، وكان دور المجلس أصبح المصادقة على ما قامت به السلطة التنفيذية، ومن جانب آخر، بعض التشريعات لم ينص حتى على ضرورة عرض القرار بقانون على المجلس مستقبلاً.

وإلى جانب ذلك، أظهرت الدراسة، حسب القيسي، أن بعض القرارات بقانون منحت صلاحيات مطلقة دون مراجعة من أي جهة أخرى. ومن ذلك مثلاً، منح بعض القرارات صلاحيات للوزراء في منح إعفاءات للشركات دون الرجوع والمصادقة من جهة تنفيذية أو تشريعية.

وقال: مراجعة القرارات بقانون، أظهرت أن معظم التشريعات الخاصة بالشركات الكبرى صدر بما يقدم منفعة لها، وبالمقابل فشلت التشريعات التي قد تؤثر على مستوى تفوقها، وظهر ذلك جلياً، في عدم صدور تشريعات مهمة كقانون المنافسة، وعدم تفعيل القرارات بقانون التي تؤثر على مراكز الشركات الكبرى كقانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

من جانبه، عرض مؤيد عفانة، عضو الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، ورقة عمل بعنوان «أثر الانقسام على شفافية الموازنة العامة»، وتطرق إلى أربعة محاور هي شفافية الموازنة العامة، والتدقيق على الموازنة، ومراقبة الإنفاق الفعلي، وأخيراً الالتزام بقانون الموازنة العامة.

وقال عفانة: مما لا شك فيه أن للانقسام تأثيرات سلبية جمة على الشعب الفلسطيني، إن كان ذلك على مستوى القضية الفلسطينية ككل، أو على مستوى النسيج الاجتماعي الفلسطيني، أو على مستوى القضايا السياسية والمعيشية المختلفة. ومن تلك الآثار المباشرة والمهمة أيضاً، أثر الانقسام على شفافية الموازنة العامة في فلسطين، وستناقش ورقة العمل هذه الآثار المباشرة وغير المباشرة للانقسام على شفافية الموازنة العامة، من خلال نقاش أثر ذلك على كل من المحاور الأربعة المذكورة.

وفيما يتعلق بالمحور الأول المتعلق بالشفافية، قال عفانة: من أهم الآثار السلبية للانقسام تراجع مستوى شفافية الموازنة العامة في فلسطين إلى درجات خطيرة، فغياب دور المجلس التشريعي الفلسطيني في مراحل إعداد الموازنة العامة المختلفة، إضافة إلى أن وجود الانقسام أضعف أيضاً مجمل فكرة المساءلة، ألقى بظلال داكنة على مستوى شفافية الموازنة العامة في فلسطين، وبظهر ذلك جلياً من خلال نتائج برنامج شراكة الموازنات الدولية، الذي يقيس الحد الأدنى الواجب توفره من وثائق منشورة خاصة بالموازنة العامة. وأوضح أنه «حسب هذا البرنامج، حصلت فلسطين







## الجلسة الرابعة:

### «المرأة في التشريعات الفلسطينية»

خشية أن يخسروا شعبيتهم في مجتمع حساس تجاه أي تغييرات جذرية على وضع المرأة. وانتقد الوضع السائد من حصر قضايا المرأة في النساء والأطر النسوية وفصلها عن القضايا المجتمعية الأخرى، الأمر الذي كان يضع الأطر النسوية في الزاوية. كما انتقد عدم التفاف الأطر النسوية حول عدد من القضايا، الأمر الذي سهّل كثيراً إعادة الكرة إلى ملعبها من قبل صناع القرار، وبالتالي تبعثر الجهود المبذولة. وتطرق إلى تعامل المؤسسة الدينية التي تتجنب مناقشة قضايا مفصلية كالولاية مثلاً، وتعتبرها من المحظورات. وقال هناك حاجة لكثير من التشريعات في قضايا معينة، وإصدار تشريعات كالخلع، وتعدد الزوجات، وهي قضايا تصب في صلب القانون وليست لمصلحة فئة.

وركزت مداخلات وأسئلة الحضور خلال الجلسة على أسباب تغييب المرأة عن التشريعات الفلسطينية، وضرورة عدم إهمال قضايا المساواة بين الجنسين في الثقافة الشعبية، وتطوير المعتقدات السائدة. كما وجهت انتقادات لدور الهيئات والجمعيات النسائية من حيث تركيز خطابها نحو المجتمع النسوي، إلى جانب مطالبة بعض الأطر النسوية بالخروج من إطار الهيمنة الحزبية، وكذلك خروج الاتحاد العام للمرأة من إطار هيمنة السياسة والسلطة.

كما انتقدت الحديثة في طرح الأيديولوجيا لدى بعض المؤسسات النسوية، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف القضية نفسها، منوهة إلى أن تغيير هذا الواقع يحتاج إلى اعتماد آليات جديدة في العمل والأحزاب، وإلى تغيير الآليات المتبعة.

وقالت القواسمي إن الفلسفات الموجودة بشأن التغيير تعتمد خطاباً راديكالياً أيديولوجياً، ولكن في هذا العصر لم تعد الأيديولوجيات تحرك، لذلك لا بد من وجود رؤية موحدة إزاء ما يقبله المجتمع، وأهم شيء هو ربط قضايا المرأة بالواقع والخصوصية الفلسطينية، ووضع حد لقانون العقوبات وتغييره، فهو يفرض ذكوريته على المرأة.

وفي تعقيب له، قال الباحث القانوني في مؤسسة الحق، أشرف أبو حية، إن موضوع قانون العقوبات مرتبط بقضايا كثيرة ووجهات نظر متعددة، إلا أنه لا يزال يراوح مكانه. وفي حقيقة الأمر، فإن قضية المرأة لم تصل إلى أن تكون أولوية بسبب من يقف خلف التشريعات، حيث لا توجد أولوية لقوانين تتعلق بقضايا المرأة، سواء بقرار رئاسي أم بغيره.

ونوه أبو حية إلى مشكلة عدم جدية صناع القرار في تحديد مكان وموقع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي صادقت عليها السلطة في حزيران ٢٠١٤، ضمن القانون الفلسطيني. وقال: إن صناع القرار يتجنبون تبني مواقف علنية تجاه قضايا المرأة

قوانين العقوبات والحقوق الدستورية وحماية الأسرة والأحوال الشخصية التي تدور ما بين أجندة عامة ومؤسسة سياسية، وتبقى تلف في هذه الدورة.

وأشارت إلى أن دراستها تركز على تغييب النساء في العملية السياسية التي تسبق اتخاذ القرار، مؤكدة أن معظم المطالبات في القضايا النسوية كانت تصل إلى مسار مغلق، وأن المطالب النسوية كثيراً ما دارت في حلقة حلزونية، بحيث لم تصل إلى مرحلة صنع القرار، بل كانت تعود إلى المرحلة الأولى؛ أي الأطر النسوية.

وأردفت: في المرات التي وصلت إلى صنع القرار وحدثت تعديلات، كان ذلك بسبب «محفزات طارئة»، كما حدث في تعديل المادة ٩٨ من قانون العقوبات رقم ١٦ للعام ١٩٦٠، وكان المحفز -آنذاك- مقتل فتاة على خلفية شرف العائلة، معتبرة أن المشكلة في هذه المحفزات أنها «ترقيعية» ولا تتم ضمن استراتيجية واضحة لإنقاذ النساء، بل هي جهود فردية.

وذكرت حبش أن الآليات التي تمنع صدور القرار تأخذ أشكالاً مختلفة، منها تأجيل القضية بحجة الاحتلال، وافترض ضرورة تقديم المرأة تضحيات من أجل العائلة والأسرة والمجتمع، ومحاولات نزع الشرعية عن المطالب النسائية من خلال وصفها بأنها «أجندات غريبة» أو «غريبة عن المجتمع» كما حدث للبرلمان السوري، إضافة إلى تشكيل اللجان.

وقالت: إن قضية المرأة ليست على الأجندة السياسية... وفي حقيقة الأمر، فإن قضية المرأة قضية زائفة، فالمرأة أدخلت أجندة سياسية، لكن لا يعني ذلك أن قضيتها أصبحت فعلية، ولكنها تدخل ومن ثم تصبح منسية، فلو لم تكن زائفة كان من المفترض، في حالة القتل مثلاً، اتخاذ خطوات جديدة.

وتساءلت حبش: كيف سنفتح هذه النافذة؟ منوهة إلى أن الإجابة حسب دراستها تؤكد ضرورة أن تكون هناك سياسات بديلة وتيار سياسي مستعد للتغيير، واهتمام صناع القرار بالأفعال أكثر من الخطابات.

وانتقدت الخطاب النسوي الليبرالي لأنه لا يتعاطى مع التركيبة الاجتماعية والقانونية العثمانية والأردنية والإسرائيلية، ولأنه كثيراً ما يربط التحرك بالتمويل. وعقبت النائب عن كتلة «فتح» البرلمانية، سحر القواسمي، على ورقة حبش، حيث اتفقت معها في أن المؤسسات النسوية لم تنجح في أن تصل إلى القاعدة، ولم تحشد النساء والجمهير تجاه قضايا المرأة.

تناولت الجلسة الرابعة عنوان «المرأة في التشريعات الفلسطينية»، وأدارها أستاذ القانون وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت مصطفى مرعي، وقدمت فيها رئيسة دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت لورد حبش، ورقة بعنوان «تغييب المرأة عن التشريعات الفلسطينية ٢٠٠٧-٢٠١٥، دراسة في الهيمنة الذكورية».

وقالت حبش إنه على الرغم من كثرة التشريعات، فإنه يتبين أن ١٥٪ من القوانين فقط اختصت بالمرأة، ويوجد فيه خلل، منوهة إلى قيامها بإجراء دراسة حول تغييب المرأة عن التشريعات، بما في ذلك عدم وجود قرارات بقانون تختص بها، في ظل تعطل العملية التشريعية، ودخول الرئيس إلى مجال التشريع، ولماذا تم إسكات دور المرأة؟

وأضافت: هناك ٥ حالات قتل لنساء في العام ٢٠٠٤، ارتفعت إلى ١٤ حالة في ٢٠١٥، ولم يتم اتخاذ خطوات فعلية اتجاهاً لمعالجة المشكلة في هذا السياق من جانب قانوني. وعلى الرغم من أنني لست من أنصار الموضوع القانوني، فإن السؤال هو ما الذي يمنع إصدار قوانين للمرأة، وتابعت: تم استخدام مصطلح تعبئة التحيز في الدراسة، وهي عملية تحلل القيم المسيطرة وقواعد اللعبة السياسية التي تمنع تحول مطالب جماعية لكي تصبح قانوناً، وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية، وهو مصطلح تطرقت إليه في الدراسة، ويعبر عن مرحلة تسبق عملية اتخاذ القرار. فهناك مطالب رفعت من المؤسسات وتحولت إلى أجندة عامة، ما يفتح النقاش حول هذه القضايا، على الرغم من أن هناك مطالبة بالحفاظ على الوضع القائم من بعض الأشخاص. ففي العملية التشريعية، هناك العديد من العوائق تحت مسميات مثل الاحتلال، وأن الأولويات الوطنية أهم، والمجتمع الذكوري، والدين. وهذه المطالب تدور بشكل دائم ضمن دائرة من المؤسسة إلى الأجندة العامة، ثم تعود وتطرح وتعطل وهكذا، لكن دون الخروج من هذه الدائرة إلى حيز التنفيذ الفعلي. وينطبق ذلك على







## الجلسة الختامية: «إطلاق اللجنة الأهلية للرقابة على التشريعات»

بصفتها جزءاً من حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومتابعة باقي القضايا المنبثقة عن الحوار، واختتمت الجلسة بتعقيب من د. ياسين ياسين، تلاه نيابة عن الأمين العام لمجلس الوزراء علي أبو دياك، الذي اعتذر عن المشاركة لظروف طارئة.

واعتبر ياسين أن حق الرئيس إصدار قرارات بقانون «لأن هذا الحق مُنح له بموجب المادة ٤٣ لمواجهة حالة الضرورة الناشئة عن الاستعجال»، ولأن استخدام هذا الأسلوب من التشريع المناهض لمبدأ الفصل بين السلطات مرتبط بظروف استثنائية فقط.

وقال: إن عدد القرارات الإجمالي للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥ كان ١٣٧ من ٣٠٠ مشروع قدمتها الحكومة، أي أن هناك ١٦٣ مشروع قانون لم يصدرها الرئيس لأسباب تتعلق بتغييرات ميدانية، أو لتدابير تقشفية تتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية، أو لتكثيف تلك المشاريع وفلترتها وفق معطيات يرى الرئيس ضرورة تأخيرها أو تأجيلها.

ونوه إلى أنه تم التوافق مع مستشار الرئيس على تخصيص فريق عمل للمراجعة وكتابة مشاريع القوانين بالصيغة المناسبة، معرباً عن أمله في الخروج بتوصيات تشكل «خارطة طريق» للتوفيق بين الصالح العام والخاص عبر إشراك مؤسسات المجتمع المدني من أجل موازنة التشريعات مع ما وقعت عليه السلطة من موائيق دولية.

وقال: إن لدى الحكومة الاستعداد للتعاون ليس من منطلق مصلحة القطاع الخاص على أهميته، وإن الحكومة جاهزة للشراكة والتعاون في إطار سياستها التشريعية للوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى حالة الاستقرار القانوني والإداري.

وقال: إن لدى الحكومة الاستعداد للتعاون ليس من منطلق مصلحة القطاع الخاص على أهميته، وإن الحكومة جاهزة للشراكة والتعاون في إطار سياستها التشريعية للوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى حالة الاستقرار القانوني والإداري.



المفاوضات، والرئيس في خطابه أمام الأمم المتحدة وما بعد ذلك لم يتحدث عن إلغاء اتفاق أوسلو، فقد ترك الأمر غامضاً بالحديث عن موضوع الالتزامات المتبادلة بموجب اتفاق أوسلو، والمستشارون المقربون منه أوضحوا الأمر ملمحين إلى أن المقصود هو التحذير بأنه إذا لم تلتزم إسرائيل لن نلتزم نحن!

وأضاف: خطاب الرئيس كان عبارة عن مجرد شراء للوقت، صحيح أنه تحدث بجرأة مقارنة مع الفترة السابقة، ولكن من السابق لأوانه القول إن مرحلة جديدة بدأت. يجب ألا نخدع أنفسنا بأن هناك طريقاً جديداً، على الرغم من رغبتنا بتغيير المسار السابق. وفعلياً ليس هكذا يتم التعامل مع أوسلو، فنحن بحاجة لقناعة بالخروج من هذا المسار، ولو عبر خطوات تدريجية، لكن مثل هذه القناعة غير موجودة، بل وهناك من يحاول أن يبقينا في المربع نفسه.

أما السيناريو الثاني، حسب المصري، فيتمثل في إحداث تحول جذري في التعامل مع الأمور. وللقيام بذلك، لا بد من توفير المتطلبات اللازمة من خلال إنهاء الانقسام، وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس التوافق على برنامج وطني. وهناك إمكانية للاتفاق، وبخاصة مع فشل برنامج المفاوضات وحدها، ومأزق المقاومة وحدها، الأمر الذي يتطلب الجمع ما بين مختلف أشكال النضال والمقاومة والعمل السياسي ضمن برنامج وطني يسعى إلى تحقيق أهداف واضحة.

وتابع: من ضمن السيناريوهات الأخرى خيار وضع السلطة في موقعها الطبيعي، إذ أنها من المفترض أن تكون خاضعة لمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يتطلب العمل على تصحيح وضع السلطة والنظر في كيفية تغيير شكلها ووظائفها لتكون أداة لمنظمة التحرير، على أن تعود السياسة الخارجية للمنظمة، ونقل جزء من مقرها إلى الخارج. لا بد لمركز ثقل صنع القرار أن يعود وينتقل إلى أكثر من مكان يوجد فيه الفلسطينيون في الخارج.

وقال المصري: أخيراً، إلغاء أوسلو ليس مجرد قرار، لأن أوسلو يعني بنية سياسية وإدارية واقتصادية اجتماعية، ولذلك فإن الخروج من مسار أوسلو يتطلب استراتيجية وطنية توفر متطلبات القيام بذلك، وتنطلق من إدراك وجوب الاستعداد لمواجهة إذا أردنا التغيير. ومن المهم أن ننظر إلى الاتفاقات المتعلقة بالمصالحة ومعالجة أوجه القصور والنقص فيها، وعدم القفز عن ضرورة التوافق على برنامج سياسي توافقي، والدعوة إلى انعقاد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير وفق ما جرى الاتفاق عليه في حوارات المصالحة، مع توسيعه ليشمل تمثيل المرأة والشباب والشابات، إضافة إلى معالجة مشكلات قطاع غزة، وكذلك معالجة مشكلة العلاقة بين حركة حماس ومصر، مع حفاظ الحركة على مسافة واضحة من الإخوان المسلمين، والتعامل

على ضرورة عرضها على الكتل على الأقل، لكن للأسف حتى ذلك لم يحدث. كما أن محاولة تعديل بعض القوانين ومساءلة وزراء لم تفلح أيضاً. ونوه إلى أن أكثر القوانين التي تضررت بسبب الانقسام هي تلك المتعلقة بالضمان والصحة والضرائب. ورفض القول إن هناك تقصيراً في فرض نوع من الرقابة، لأن المجلس معطل، ولا يملك سلطة المحاسبة. لذلك، فإن الحل يكمن في إجراء انتخابات فوراً في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، وهذا الأمر يتطلب قيادة وطنية موحدة من خلال منظمة التحرير، وتحدي إسرائيل وكل من يدعمها.

وقال: على الرغم من صدور عدد كبير من القرارات بقانون، فهناك قرار أخذ المجلس التشريعي وهو صندوق الطالب، وتم التوقيع عليه بالإجماع، ولم ينفذ إلى الآن. وتابع: من تجربة المجلس التشريعي لا بد من تعلم درسين: خطيئة عدم التمثيل وفق النظام النسبي الكامل لضمان تعددية سليمة، وعدم تفرد الأطر بالحكم، وأن الشعوب عندما تمنح صوتها لا بد أن تتجنب أمرين هما خطورة التصويت على مبدأ الزبائنية، وخطورة إجراء الانتخابات على مبدأ الاستقطاب.

وأردف البرغوثي: نحن نعيش نهاية مرحلة امتدت ٢١ سنة، ولا أمل أو أفق للمفاوضات، الأمر الذي يتطلب تحولاً استراتيجياً، وهذا لا يمكن القيام به بإجراء تكتيكي، بل يتطلب رداً استراتيجياً من خلال اعتماد استراتيجية جديدة توجه نظرها نحو المقاطعة والكفاح، وإيجاد وسيلة لتشكيل لجان مقاومة شعبية ميدانية، والعمل المتواصل من أجل تغيير ميزان القوى مع إسرائيل.

وحذر البرغوثي من أن «الحل الأسهل هو الدعوة إلى إجراء انتخابات فورية، لكن إجراء انتخابات في الضفة فقط غير ممكن، ومن يقول ذلك غير معني بالوحدة، ولا يوجد مخرج إلا ببناء منظمة موحدة وتحدي إسرائيل». وقدم مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) هاني المصري، مداخلة بعنوان «ما العمل في ضوء التطورات الراهنة»، شخّص فيها الوضع القائم والتحديات والمخاطر التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وقال: إن القضية الأهم أن نعرف أين نقف الآن، وإلى أين نريد أن نصل، وكيف سنصل إلى ما نريد؟ هذا الأمر ليس جهداً فردياً ولا مسؤولية فصيل، بل هو مسؤولية وطنية جماعية، وهو مسألة تقرر بها القيادة والقوى الوطنية، وإذا لم تقم بمسؤوليتها، فإن عدم التغيير يساوي التصفية والحساب العظيم.

وأضاف المصري: هناك سيناريوهات عدة في وضعنا الحالي؛ الأول هو بقاء الوضع على ما هو عليه، أقل أو أكثر، فالمرحلة لم تنته، ويمكن العودة إلى

وعقدت الجلسة الختامية تحت عنوان «إطلاق اللجنة الأهلية للرقابة على التشريعات»، وأدارها مدير مركز القدس للمساعدة القانونية عصام العاروري. واستهلّت بمداخلة للنائب والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، حول «الأثار السلبية لتغيب المجلس التشريعي ودوره»، قال فيها: من المهم رؤية ما يجري وكيف يرتبط بالواقع السياسي، فالآثار التي ترتبت على غياب التشريع والدور الرقابي في مرحلة الانقسام هي أكبر كارثة في ظل محاولات بناء نظام سياسي.

واعتبر أن «من أبرز الآثار السلبية إفساد السياسة والنفور من كل ما يتعلق بها. ولوحظ ذلك بعزوف الجيل الجديد عن العمل السياسي وعدم اهتمامه بهذا السياق أو بتنظيم معين، لكونه لن يعبر عنه، مع تعمق الفجوة بين القيادات والشعب بكل المكونات، الأمر الذي من شأنه المشاركة».

وأضاف البرغوثي: إن اجتماعات الكتل في المجلس التشريعي بعد الانقسام جرت، لكنها فشلت لأن طابعها شكلي واستشاري وليس إلزامياً. وعندما احتجت الكتل البرلمانية على إصدار القوانين اتفقت







ما بين وصفه بـ «الإنجاز الوطني المهم» أو بـ «الفاشل»

## مشروع قانون الضمان الاجتماعي: اختلافات الرأي لا تقلل أهميته .. ويبقى النقاش مفتوحاً

يوسف الشايب

في الثاني من كانون الأول العام ٢٠١٣، أعلن رسمياً عن إطلاق منظومة الضمان الاجتماعي في فلسطين التي أعدها الفريق الوطني الفلسطيني لإعداد النظام، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي وحفل نظمهما مكتب منظمة العمل الدولية في فلسطين، بحضور وزير العمل، آنذاك، د. أحمد مجدلاي، بالإجابة وممثلاً عن رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله، وهو لا يزال يحمل المسمى نفسه، علاوة على كونه مقرراً للفريق الوطني.

مجدلاي، وخلال كلمته في المؤتمر، قال إن موضوع الضمان الاجتماعي يتصدر أولى أولويات أجندة الحوار الوطني الاجتماعي الحالي في فلسطين بجميع مستوياته، ويعتبر من الضمانات الأساسية لتحقيق العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة للعمال وأسره؛ كونه يوفر الأمان والاستقرار الوظيفي للعامل قبل انتهاء علاقة العمل وأثناءها وبعدها.

وأشار إلى أنه من منطلق دور الحكومة ورؤيتها بشأن إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، ومن خلال وزارة العمل، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وبالشراكة مع ممثلي الاتحادات العمالية والنقابية الفلسطينية كافة، وممثلي أصحاب العمل ومؤسسات المجتمع المدني، تم البدء بالخطوات التأسيسية في بلورة نظام ضمان اجتماعي فلسطيني شامل.

وأضاف مجدلاي أنه، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، ومن خلال الفريق الوطني لإعداد النظام، واللجنة التوجيهية ثلاثية التركيب التي انبثقت عنه، وعلى مدار السنتين الماضيتين، تمت بلورة رؤية فلسطينية موحدة للضمان الاجتماعي ومعايير تصميم النظام وتنفيذ تقييم ائتواري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

### بعد ثلاث سنوات

وقامت «آفاق برلمانية» بإجراء ما يشبه استطلاع رأي من أطراف مختلفة حول رأيها في مشروع القانون، مسلطة الضوء على بعض تفاصيله التي لا يعرفها الكثيرون.

وشدد مجدلاي، وهو مقرر الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، وممثل رئيس الوزراء الذي هو رئيس الفريق بحكم منصبه، في حديثه مع «آفاق برلمانية»، على أن «هذا المشروع الحيوي، كغيره من مشاريع الضمان الاجتماعي في العالم، له مهمة أساسية؛ هي الحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي، وتحقيق ولو الحق الأدنى من العدالة.

وبناء على ذلك، استندنا في معالجتنا إلى موضوع الضمان الاجتماعي في فلسطين على أساس تحقيق الحماية الاجتماعية من جهة، وأهميته من الناحية الوطنية والسياسية من جهة أخرى، فكما هو معروف، فإن فلسطين تفتقد لهذه المنظومة (الضمان الاجتماعي)، قبل مسودة هذا القانون، حيث ليس لدينا إلا قانون التقاعد الذي يشمل العاملين في الوظيفة العمومية، والقطاع الحكومي».

وأضاف: في كل الأحوال، مشروع القانون ما هو إلا خطوة، ولبنة أساسية، باتجاه مساعينا إلى تحقيق نظام ضمان اجتماعي شامل، وفعال، ويصب في اتجاه الحماية الاجتماعية لموظفي القطاعين الخاص والأهلي وأسره، وهو ما من شأنه أن يحد من الفقر، ويحقق منافع كبيرة لهم. وأوضح أن «الفريق الوطني للضمان الاجتماعي تشكل في شباط من العام ٢٠١٢، برئاسة رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض، وكنت أقوم بمهامي بالإجابة عنه، كما هو

هذا القانون الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني من دائرة الحق بالحماية اللائقة بكرامتهم، فهذا لا يعكس إلا حالة من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث ألقى كل منهما الآخر من أي مسؤوليات اجتماعية أو وطنية»، حتى إنه وصف القانون بـ «الفاشل».

وأضاف زيادة لـ «آفاق برلمانية»: فلسفة أي قانون للضمان الاجتماعي تقوم على توزيع الثروة والأعباء بين مكونات وفئات وشرائح المجتمع، وهذا ما لم يفعله هذا المشروع، حيث يجسد حالة الاستبعاد الاجتماعي والفقر، ولا يوفر الحماية لهم. حتى أولئك العاملون في القطاعين الخاص والأهلي، والمشمولون في مشروع القانون، ووفق تقديرات منظمة العمل الدولية، لن ينتفعوا من هذا القانون، إذا اعتبرناه قانوناً، قبل العام ٢٠٢٥».

واستهجن أن يتطلب «هذا القانون الإلزامي كل هذا الوقت لتطبيقه فيما يتصل بالعاملين بأجر، دون وجود خطة أو روافع لتطبيقه، فلا محاكم للعمل والضمان الاجتماعي». مضيفاً: هذا يعني أن لا قدرة لتطبيق هذا القانون من الناحية العمالية، وبخاصة في ظل غياب حماية الحريات والحقوق النقابية في فلسطين، بمعنى أن لا صوت للعاملين والفقراء، الذين هم محرومون من الحق في التعبير عن رأيهم.

### تقرير المرصد

وكان مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، في تقرير له حول نظام الضمان الاجتماعي في فلسطين، أثار من جديد قضية أموال العاملات والعمال الفلسطينيين، التي اقتطعتها سلطات الاحتلال خلال أكثر من أربعة عقود متتالية، وتقدر بعض الأوساط النقابية والحكومية مستحقاتهم بما لا يقل عن خمسة مليارات دولار (وهو رقم محافظ حسب تعبير النقابات العمالية)، أي ما يعادل نصف الدخل القومي للفلسطينيين، وهي مبالغ مهمة لانعاش الاقتصاد الفلسطيني إن تم تحويلها، وتشكل انطلاقة مهمة لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني المزمع إنشاؤها قريباً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الأموال، في غالبيتها، هي مستحقة الدفع للعمال ولورثتهم، كما أنه من المشكوك فيه أن تلتزم سلطات الاحتلال بشكل فوري بتحويل تلك الأموال للفلسطينيين وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، حسب «المرصد».

وجاء في التقرير: هذا يثير النقاش من جديد حول الفئات المشمولة في قانون الضمان الاجتماعي المقترح، حيث إنه لا يلبي حاجة الفئات التي هي في أمس الحاجة إلى الضمان الاجتماعي، فالأموال التي يراهن عليها البعض لإطلاق مؤسسة ضمان اجتماعي فلسطيني، هي أموال العمال الذين قضاوا سني شبابهم في ورش البناء، والورش الصناعية، وفي قطاعي الزراعة والخدمات في «إسرائيل»، وهي فئات لا يشملها القانون الجديد، على الرغم من أن القانون المقترح للضمان الاجتماعي يعطي حق الانتساب الاختياري من خلال دفع الاشتراكات المستحقة عليه وعلى صاحب العمل، لتغطية تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين المنصوص عليها في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون، الذي يجري نقاش حوله مع أصحاب العمل والعمال.

وأضاف: لكن هذه المادة على أهميتها لا تراعي بنية الاقتصاد الفلسطيني القائم أساساً على الشكل غير المنظم، أو ما يسمى بالعمل غير الرسمي. هذه قطاعات

ضخمة؛ سواء أكانت في البناء أو سائقي التاكسي والعاملين في المشاغل والورش الصناعية، إضافة إلى قطاع الزراعة وبعض القطاعات الخدمية، ولسوء أحوالها الاقتصادية لن تتمكن من الانتساب الاختياري في الضمان الاجتماعي، ما لم تقم الحكومة بربط الالتحاق الاختياري للعاملين في هذه القطاعات غير الرسمية كسائقي السيارات، على سبيل المثال، وفي باقي القطاعات الخدمية، بمساهمات حكومية محدودة على أمل أن يدفع ذلك العاملين في القطاعات غير المنظمة للالتحاق الاختياري في هذا النظام. وتكمن أهمية المساهمة الحكومية في التشجيع على الانتساب الاختياري من ناحية تخفيف العبء مستقبلاً على وزارة الشؤون الاجتماعية، ما يقلل من الأموال التي تنفقها الحكومة على برامج الإعالة للعائلات الفقيرة، وهذه آلية أفضل لحفظ كرامات الناس.

وأشار «المرصد» إلى أنه من المتوقع أن يأخذ تطبيق القانون المقترح على العاملين في القطاع غير الحكومي مدة ١٠ سنوات، وجاء في التقرير: هناك ما يثير التساؤل حول إهدار ١٠ سنوات لتطبيق قانون الزامي. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين الضمان الاجتماعي وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، فإن التباطؤ والتحايل من قبل بعض مؤسسات القطاع الخاص في تطبيق القانون سيؤخر، ويضر بشكل كبير في نجاح الضمان الاجتماعي، ويقلل من أعداد المنتسبين لهذه المؤسسة، وتصبح الافتراضات حول أعداد المنتسبين وارتفاعها غير منطقية.

وحسب «المرصد»، تلعب العديد من العوامل المرتبطة بشكل الاقتصاد الفلسطيني وبنيته عائقاً أساسياً في القدرة على تطبيق القانون خلال فترة قصيرة من إقراره، وهي واحدة من التحديات التي بدأ الحديث عنها مبكراً. وحسب الدراسة الائتوارية لمنظمة العمل الدولية، «فإنه من المتوقع أن تكون التغطية في ظل هذا النظام تدريجية، وذلك بسبب العدد الكبير للمنشآت الصغيرة في فلسطين (حيث يصعب فرض التغطية)، إضافة إلى وضع قطاع غزة الخاص. وبالتالي، يتوقع أن يزيد عدد المنتسبين من ٨٢,٦٤٦ العام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٣٦,٤٤٠ العام ٢٠٢٥».

### إنجاز مهم

بدوره، يرى شاهر سعد، الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أن قانون الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق العمال الأساسية وفق القوانين الفلسطينية والعربية والدولية، وكان من المفترض تطبيقه منذ قيام السلطة الفلسطينية، و«هذا ما سعت إليه الحركة النقابية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وناضلت من أجله منذ سنوات، وتكللت هذه الجهود بداية بأول قانون للتأمينات الاجتماعية العام ٢٠٠٣، وصدر وفق الأصول وبمرسوم رئاسي من الرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد إقراره من المجلس التشريعي. ولكن، وبعد تدخلات من جهات دولية تصفه بغير المناسب، لم يتم تطبيق القانون، وتم إلغاؤه رسمياً بقرار من الرئيس محمود عباس في العام ٢٠٠٧، ليتم العمل على استصدار قانون جديد، وهو ما توج بعد ثلاث سنوات من العمل المتواصل والجهود المضنية، بالتوصل إلى مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وخرج عن فريق وطني للضمان الاجتماعي».

وأضاف سعد لـ «آفاق برلمانية»: كان للحكومة دور مهم في هذا المشروع، حيث يتزاس الفريق رئيس الوزراء، وكان د. سلام فياض، والآن د. رامي الحمد الله، وناب وينوب

الحال الآن، حيث أقوم بالمهام ذاتها بتفويض من رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله»، مقرأ بأن «بعض المسائل ذات الطبيعة العمالية هي التي أجلت أو أخرت الخروج بمشروع القانون»، من بينها أنه كان لا بد من إجراء دراسة ائتوارية، واستغرق إنجازها قرابة تسعة أشهر، حيث بدأت الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة فور الانتهاء من هذه الدراسة، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

### خلافات تم تذليلها

وأكد مجدلاي أن «قانون الضمان الاجتماعي ليس كأي قانون آخر»، حيث ينبغي أن يكون بالتوافق، وهذا لا يكون إلا بالحوار، وهذا ما تم، لنخرج بمشروع ضمان اجتماعي يراعى معايير العمل على المستويين الدولي والعربي. ولم ينف أن قضايا خلافية عدة رافقت عملية النقاشات قبل الخروج بهذا المشروع «التوافقي» لقانون الضمان الاجتماعي في فلسطين، من بينها الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي، فحسب الدراسة الائتوارية، فإن الحد الأقصى للراتب كي يدخل في منظومة الضمان الاجتماعي هو خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور، وبعد نقاش مع جميع الأطراف الممثلة لأرباب العمل في القطاع الخاص، وللعمال، تم التوصل إلى أن يكون الحد الأقصى للراتب المشمول بالضمان الاجتماعي هو ثمانية أضعاف الحد الأدنى للأجر. والنقطة الخلافية الأخرى، وفق مجدلاي، تعلقت

بقيمة ما يدفعه كل طرف (المعادل)، وخرجت الدراسة بأن يدفع الموظف أو العامل في القطاع الخاص أو الأهلي ما نسبته ٧% من راتبه مقابل ٨% يدفعها صاحب العمل لصالح صندوق الضمان الاجتماعي، فيما يترتب على صاحب العمل زيادة ما نسبته ١٣% كضمان لتعويضات إصابات العمل، و٣ بالألف للأوممة والطفولة، بينما يترتب على العامل زيادة ما نسبته ٢ بالألف للأوممة والطفولة، وبالمحصلة يترتب على صاحب العمل أو المؤسسة دفع ما نسبته ١٠٣% من قيمة أجر العامل لصالح صندوق الضمان الاجتماعي، مقابل ٧٧% يدفعها العامل، والتوافق على ذلك تطلب وقتاً طويلاً.

ونوه إلى أنه كان هناك خلاف حول احتساب نسبة التقاعد على الراتب ما بين ١٥ و٢٠%، فالدراسة الائتوارية أوصت بما نسبته ١٥%، وهو معدل معقول، ودار نقاش مستفيض في هذا الاتجاه، إلى أن تم التوصل إلى أن ترتفع النسبة إلى ١٧%.

وخلص مجدلاي إلى أن «الجهد الذي بذل في السنوات الماضية للخروج بمشروع قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين، جهد كبير و متميز، فعلى الرغم من كل التعب، والنقاشات الصعبة، ومحاولات الحكومة كوسيط بين أصحاب العمل وممثلي العمال من نقابات واتحاد، خرجنا بمشروع قانون يفتح المجال أمام إنشاء منظومة ضمان اجتماعي جيدة وحيوية في فلسطين، والأهم أنها قابلة للتطور في المستقبل».

### رأي مخالف

ولمحمود زيادة، الأمين العام لاتحاد النقابات المستقلة في فلسطين، رأي مغاير، فهو يرى أن هذا المشروع تعبير عن تقاطع مصالح الحكومة والقطاع الخاص، ف«موجب هذا المشروع، هناك إعفاء تام للحكومة من مسؤولياتها ووظيفتها الأساسية في إدارة الشأن العام، وتوفير الحق في الحياة اللائقة بالكرامة الإنسانية لغالبية المجتمع الفلسطيني، فهي لا تساهم بأي شيء ... وعندما يُخرج



تشتت دولة الاحتلال أن يتم تسليم هذه الأموال لمؤسسة خاصة وليست حكومية، وهي صندوق الضمان الاجتماعي.

وعارض أن يشمل الصندوق العمال داخل المستوطنات، قائلاً «لن يشارك عمال المستوطنات في الصندوق ولن يشملهم؛ لأنه لدينا مقاطعة للمستوطنات ومنتجاتها»، في إشارة إلى موقف يعارض العمل الفلسطيني في المستوطنات.

في المقابل، أوضح سعد أن القانون يشمل جميع العمال الذين ينطبق عليهم قانون العمل الفلسطيني، وبخاصة أن القانون يشمل العمال داخل الخط الأخضر، مؤكداً أن «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين متمسك بأن يشمل الصندوق العمال داخل الخط الأخضر».

وبيّن أن الفقرة رقم (٧) من اتفاقية باريس الاقتصادية، تنص على ضرورة أن تذهب مخصصات أموال العمال داخل الخط الأخضر إلى صندوق الضمان الاجتماعي، حتى يتمكنوا من الاستفادة منها.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد العاملين من الضفة الغربية في داخل الخط الأخضر والمستوطنات ارتفع من ١٠٤,٧٠٠ عاملاً في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ١١٠,٣٠٠ عاملاً في الربع الأول من العام ٢٠١٤. وتوزع عدد العاملين في داخل الخط الأخضر والمستوطنات حسب حيازتهم للتصريح في الربع الأول من العام ٢٠١٤ بواقع ٥٥,٥٠٠ عاملاً لديهم تصريح عمل، و٣٨,٦٠٠ عاملاً بدون تصريح عمل، و١٦,٢٠٠ عاملاً يحملون وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، وارتفع عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية من ١٨,٩٠٠ عاملاً في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ٢٣,٢٠٠ عاملاً في الربع الأول من العام ٢٠١٤، بالمقابل، بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ١٨٢,٦ شيكل في الربع الأول من العام ٢٠١٤ مقارنةً بـ ١٨٢,٩ شيكل في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، بينما بلغ معدل ساعات العمل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ٤٣,١ ساعة أسبوعياً في الربع الأول من العام ٢٠١٤، مقارنةً بـ ٤١,٨ ساعة أسبوعياً في الربع الرابع من العام ٢٠١٣. وبلغ معدل أيام العمل الشهرية ١٩,٨ يوم عمل شهرياً مقارنةً بـ ١٩,٧ يوم عمل شهرياً خلال الفترة نفسها.

### تحديات أمام الصندوق

واعتبر سعد أن من بين التحديات التي يمكن أن يواجهها الصندوق، العمال الذين يتقاضون أجوراً متدنية، ولا يستطيعون اقتطاع نسبة ٧,٥٪ من رواتبهم لصالح المشاركة في الصندوق والاستفادة من امتيازاته، لكنه أكد على «ضرورة أن تكون هناك خطوات جريئة من قبل هذه الفئة للمشاركة»، ورأى قطامي أن الوضع السياسي الذي تعيشه فلسطين، والتغيرات الاقتصادية في المنطقة، سوف تكون جزءاً من التحديات التي يواجهها الصندوق.

وأشار إلى أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة دمرت المنشآت الصناعية، الأمر الذي أدى إلى توقف كثير من العمال عن العمل، ما يؤثر على الصندوق واستمرار الالتزام به في حال تكرار العدوان، مضيفاً: لذلك سوف تكون هناك مراجعات بعد تشكيل مجلس الإدارة حسب الظروف المتغيرة. بدوره، اعتبر رزق أن عملية استثمار الأموال التي يتم جمعها من العمال وأرباب العمل، وبخاصة أموال العمال داخل الخط الأخضر، تشكل معضلة كبيرة أمام مجلس إدارة الصندوق، حتى لا يتم تكديسها، وبالتالي تشكل خسارات مادية للصندوق.

### عدد العمال والعاطلين عن العمل

ووفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، فإن عدد القوى العاملة الفلسطينية بلغ حوالي ١,٢٥٣,٦٠٠ شخص خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤، منهم حوالي ٨١٢,٢٠٠ شخص في الضفة الغربية، وحوالي ٤٤١,٤٠٠ شخص في قطاع غزة. وأشارت البيانات إلى أن ٢٢,٩٪ من العاملين يعملون في القطاع الحكومي، بواقع ٤٠,٥٪ في قطاع غزة، و١٥,٩٪ في الضفة الغربية، ما يؤكد أن القطاعات الأخرى، وبخاصة القطاع الخاص، تستوعب النسبة الأكبر من العاملين في فلسطين، وبلغ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر ٩٠,٢ شيكل في الضفة الغربية، مقابل ٦١,٧ شيكل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة. وارتفع عدد العاطلين عن العمل، حسب تعريف منظمة العمل الدولية، من ٣٠١,٢٠٠ في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ٣٢٨,٠٠٠ شخص في الربع الأول من العام ٢٠١٤، حيث ارتفع العدد في قطاع غزة من ١٥٩,٦٠٠ في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ إلى ١٨٠,٢٠٠ في الربع الأول من العام ٢٠١٤، وأيضاً ارتفع العدد في الضفة الغربية من ١٤١,٦٠٠ إلى ١٤٧,٨٠٠ خلال الفترة نفسها.

## توافق على مشروع قانون الضمان الاجتماعي وتوقعات بإقراره قبل نهاية العام

### إبراهيم عنقاوي

توقف محمود مصطفى (٣٥ عاماً) عن العمل لمدة تزيد على ثلاث سنوات جراء إصابته في قدمه خلال عمله في إحدى ورش البناء في رام الله، الأمر الذي أدى إلى تراجع دخله الشهري الذي لم يعد يكفي لتوفير حياة كريمة لعائلته المكونة من ثلاثة أبناء، إضافة إلى زوجته.

مصطفى الذي عمل لسنوات عديدة في البناء، تحمل تكاليف الإصابة التي لا تزال تؤثر على حركته وقيامه بعمله بشكل طبيعي، وهو يرى أن غياب التأمين والقانون حرّمه وعائلته من الاستمرار في الحياة بشكل شبه طبيعي.

يشكل مصطفى واحداً من عشرات العمال الذين تعرضوا للإصابة أثناء عملهم، وتحملوا تكاليف العلاج، بينما يشعر عشرات آلاف العمال بالقلق على مستقبلهم من حيث قدرتهم على الاستمرار في تأمين دخل شهري بعد الوصول إلى سن الشيخوخة، معاناة العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني، وداخل الخط الأخضر، كانت دافعا أساسياً وراء الشروع في مناقشة، وإعداد مسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي بهدف توفير حياة كريمة للعمال. قبل نحو ثلاثة أعوام، بدأ ممثلون عن النقابات العمالية، والقطاع الخاص، والحكومة التي كان يرأسها حين ذلك د. سلام فياض، بإعداد المسودة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي، عقب مطالبات عديدة من النقابات العمالية بضرورة توفير حماية اجتماعية للعمال.

وانتهت الأطراف الثلاثة الرئيسية مؤخراً من إعداد المسودة الأولى لمشروع القانون، وتم تقديمه لمجلس الوزراء لمناقشته وإبداء الملاحظات والتعديلات عليه، قبل إقراره والمصادقة عليه من قبل الرئيس محمود عباس، وإصداره كقانون بقرار، في ظل استمرار تعييب المجلس التشريعي نتيجة للانقسام الداخلي.

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، أحال المجلس مشروع القانون إلى أعضائه لدراسته وإبداء الملاحظات بشأنه، تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني المناسب في جلسة مقبلة، وفق ما ذكر البيان الصادر عن مجلس الوزراء في تاريخ انعقاد الجلسة.

### توافق على مشروع القانون

وأكد وكيل وزارة العمل ناصر قطامي، إن الأطراف الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، والاتحادات والنقابات العمالية)، توافقت بشكل كلي على مشروع القانون، وأن دور مجلس الوزراء سيكون بداية العمل على إقراره ثم المصادقة عليه والمصادقة على القانون قبل نهاية العام، باعتبار أنه يشكل أولوية لدى الحكومة، وبخاصة بعد توافق الأطراف الثلاثة عليه، وفق ما قال. وأوضح أن أسباباً عدة أدت إلى تأخر إقرار القانون لنحو ثلاث سنوات، نظراً لحاجته لفترة طويلة من الحوار بين أطرافه وإبداء الملاحظات والتعديلات على مسودته الأولى، جراء تعارض وجهات النظر في بعض القضايا، وبخاصة بين القطاع الخاص وممثلي العمال، إضافة للتأني في اختيار أفضل النماذج العالمية الخاصة بالصندوق الاجتماعي. كما أن الأوضاع السياسية التي تمر بها فلسطين، وبخاصة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وتغيير الحكومات، كانت أسباباً أخرى في تأخر إنجاز القانون.

### دور المجلس التشريعي

من جانبه، نفى النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، رئيس اللجنة الاجتماعية، عضو اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، أن يكون مجلس الوزراء قد عرض المسودة على لجان المجلس التشريعي حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لكنه أكد أنه من المفترض أن يتم عرضه على المجلس بعد أن تتبناه الحكومة والتوصل إلى المسودة النهائية.

وأوضح أن المجلس التشريعي يقوم بتسجيل التعديلات والتوصيات على مشروع القانون ورفعها للحكومة، أو للرئاسة، ولا يشارك المجلس في إعداد مسودة القانون لأنها جهد حكومي. وأكد أن «التعديلات التي تبديها اللجان الاقتصادية والاجتماعية ليست إجبارية، لأن المجلس غير منعقد، وبالتالي تكون بمثابة رأي استشاري يقرر الرئيس الأخذ به أو عدمه».

عنهما د. أحمد مجدلاوي ... من المقرر أن يتسلم مجلس الوزراء المسودة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي في تشرين الثاني ٢٠١٥، بحيث تعرض هذه المسودة الأولى على كافة الوزارات والنقابات ذات العلاقة لإبداء الملاحظات، على الرغم من أنهم شاركوا في هذا الصياغة بمجملهم، قبل رفعه إلى الرئيس ليخرج بمرسوم له صفة القانون، في ظل غياب المجلس التشريعي وتعطله عن العمل.

وشدد على أن «الإطار العام للقانون تم التوافق عليه من جميع الجهات دون استثناء، وبخاصة أعضاء الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث توافقوا على أن يتم التعامل الآن بثلاثة اتجاهات كخطوة أولى: التقاعد ونهاية الخدمة، إصابات العمل، إجازة الأمومة، التي ستعفى من قبل صندوق الضمان الاجتماعي، ما من شأنه رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث كان يعزف العديد من أرباب العمل عن توظيف النساء بسبب إجازات الأمومة، وغيرها من الإجازات المتعلقة بكونها امرأة، وهذه هي البنود التي تم التوافق عليها من أصل سبعة بنود نص عليها القانون بوضوح، كالبطالة، والحماية الاجتماعية، وغيرها من المنافع التي من المفترض مناقشتها لاحقاً».

وختم سعد قائلاً: على الرغم من أننا كنا نأمل أن يتم تحقيق كافة المنافع دفعة واحدة، وعلى الرغم من بعض التحفظات لدينا على بعض المواضيع، من بينها نسب المساهمة، وغيرها، لكننا ننظر إلى الأمور بواقعية، وبالتالي نرى في هذا القانون أمراً مهماً وحيوياً، مشيراً إلى أن تشكيل مجلس إدارة لهذا المشروع، سيساهم في تطبيق ما نص عليه القانون ولم يتم التوافق عليه حتى اللحظة.

ولم يختلف رأي حيدر إبراهيم، الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين، عن رأي سعد، فهو وجد في المشروع إنجازاً مهماً على الصعيد الوطني، ويصب في مصلحة العمال، لكونه مطلباً تاريخياً بالنسبة لهم، وبخاصة أولئك العاملين في القطاع الخاص والأهلي.

وقال إبراهيم لـ«آفاق برلمانية»: نحن نؤيد هذا المشروع، ونعتبر قانون الضمان الاجتماعي من الركائز الأساسية لبناء الوطن، فهو يصب في إطار محاربة البطالة والفقر، وله الكثير من الإيجابيات، حيث يمكن اعتباره من بين أهم مشاريع القوانين المطروحة الآن للمناقشة ... نحن في الاتحاد العام لعمال فلسطين، ساهمنا في مناقشة بنود هذا المشروع، وقدمنا العديد من الاقتراحات التي تم إقرارها. إنجاز نظام للضمان الاجتماعي في فلسطين أمر في غاية الأهمية، فهو علاوة على ما يشكله من حماية اجتماعية في حالات الشيخوخة، وعند التقاعد، أو العجز، أو الوفاة، فإن استثمارات الصندوق ستساهم في تشغيل المزيد من الأيدي العاملة، ما يخفف من نسبة البطالة في فلسطين.

### .. ويبقى النقاش

وعلى الرغم من رفض مجدلاوي التعقيب على التحفظات والاتهامات التي طالت مشروع القانون، وتأكيداته على أن «حرية التعبير مكفولة للجميع، ولكل رأيه الذي يحترم دون التقليل من الجهود المبذولة على مدار سنوات من قبل أعضاء الفريق الوطني للضمان الاجتماعي»، فقد نوه إلى أن «الدور الحكومي لم يكن إلا توفيقياً، ولجسر الهوة ما بين القطاع الخاص وأرباب العمل من جهة، والعمال عبر ممثليهم من اتحادات ونقابات من جهة أخرى».

وفي وقت يجري الحديث فيه عن تقديم المسودة الأولى لمجلس الوزراء فعلياً لمناقشتها قبل رفعها للمصادقة عليها من قبل الرئيس، وتحويلها إلى قانون ساري المفعول، فإن الحديث عن الإيجابيات والسلبيات يتواصل .. ويبقى النقاش دائراً.



## الأمين العام لاتحاد النقابات المستقلة يفتح النار في أكثر من اتجاه

# زيادة: مشروع قانون الضمان الاجتماعي يعكس تقاطع مصالح الحكومة وأرباب العمل

بدية زيدان



ليس قبل ٢٠٢٥

وأكد زيادة على أن «فلسفة أي قانون للضمان الاجتماعي تقوم على توزيع الثروة والأعباء بين مكونات وفئات وشرائح المجتمع، وهذا ما لم يفعله هذا المشروع، حيث يجسد حالة الاستبعاد الاجتماعي والفقر، ولا يوفر الحماية لهم، حتى أولئك العاملين في القطاعين الخاص والأهلي، والمشمولين في مشروع القانون، ووفق تقديرات منظمة العمل الدولية، لن ينتفعوا من هذا القانون، إذا اعتبرناه قانوناً، قبل العام ٢٠٢٥». مستهجنًا أن يتطلب «هذا القانون الإلزامي كل هذا الوقت لتطبيقه فيما يتصل بالعاملين بأجر، دون وجود خطة أو روافع لتطبيقه، فلا محاكم للعمل والضمان الاجتماعي. هذا يعني أن لا قدرة لتطبيق هذا القانون من الناحية العملية، وبخاصة في ظل غياب حماية الحريات والحقوق النقابية في فلسطين، بمعنى أن لا صوت للعاملين والفقراء، الذين هم محرومون من الحق في التعبير عن رأيهم».

وأضاف: من توافقوا على اعتماد هذه الصيغة لمسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي، تجاهلوا صوت المتعطلين عن العمل، والفقراء، بمعنى أنه غيب كل أصحاب المصلحة حتى من الحق في التعبير، حيث لم يحتمل هؤلاء صوتاً واحداً مثله الاتحاد العام للنقابات المستقلة، وتمثل في مطالبتهم بأن يكون على طاولة الحوار من يمثل ١٢٤ ألفاً ممن يتفاوضون أجوراً دون الحد الأدنى، أو من المتعطلين عن العمل، أو من الأسر المعتمدة.

### خطوات مقبلة

وحول الخطوات المزمع تنفيذها من قبل الاتحاد العام للنقابات المستقلة، وغيرها من النقابات والاتحادات، أجاب زيادة: للأسف، النقابات المهنية ليست شريكاً في هذا المشروع، وليست جزءاً من الفريق الوطني للضمان الاجتماعي. الأجسام النقابية بتقديرنا جزء من عملية التوافق ... ما يخالف الوظائف الرئيسية للنقابات العمالية، التي من المفترض فيها أن تمثل العاملين بكل فئاتهم وشرايحهم، وما وقع يسير في غير مصلحة الغالبية ممن تمثلهم هذه النقابات والاتحادات.

وختتم: نحن فعلنا، وسنواصل الفعل، لجهة توضيح ماهية هذا القانون للرأي العام، وطالبنا وسنواصل المطالبة، وسنقوم من جانبنا، دون اتفاق مع أحد، بنشر هذا المشروع للرأي العام... نحن بصدد الإعلان للجمهور عن الأطراف النقابية التي كانت ممثلة في هذه العملية، وبخاصة أن ما جرى وما يجري حتى هذه اللحظة مخالف للإجراءات والمعايير المتصلة بإقرار القوانين.

ولفت إلى أن «منظمة العمل الدولية شريك في هذا المشروع، على الرغم من أنه مخالف لمعاييرها المتصلة بما تم التوصل إليه في مؤتمرات العمل الدولية فيما يتعلق بضمان الدخل، والحماية من البطالة، وحماية الأمومة والطفولة، وغيرها من المنافع التي نادى بها منظمة العمل الدولية، التي اعتبرت توسيع رقعة الضمان الاجتماعي أحد حقوق الإنسان الأساسية، حيث مارست معايير مزدوجة في الحالة الفلسطينية».

وفي رد على سؤال: لماذا إذا كان المشروع بالأساس؟ أجاب: ما حدث ليس إلا للدعاء بأن لدينا قانوناً للضمان الاجتماعي، وللتغطية وللتضليل بأن في بلادنا مثل هذا القانون، استجابة لمطالب بعض الجهات الدولية من جهة، ولذر الرماد في عيون الناس، الذين ناضل جزء كبير منهم من أجل توفير الحدود الدنيا من احتياجات الأسر الفلسطينية من جهة أخرى.

### التطورات الأخيرة

وقال زيادة: عقد اجتماع للفريق الوطني للضمان الاجتماعي، نهاية تشرين الأول الماضي، أي قبل أسابيع، ورفعنا الصوت مطالبين الحكومة بالالتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني، وبمعايير العمل الدولية ذات الصلة. ونحن نعتقد أن الظروف الاستثنائية المعاشة في بلدنا تحت الاستعمار الإسرائيلي العنصري، يكسب هذا المشروع قيمة مضافة لصالح تعزيز صمود الناس، وتمكينهم من مواصلة الكفاح للتحرر والخلاص من هذا الاستعمار الكولونيالي.

وأضاف: على ما يبدو أن هذا لم يرق للأطراف التي تواطت على «التوافق» باعتبار هذا المشروع على صلة بمعايير العدالة الاجتماعية، وأنه يعزز حالة محاربة الفقر، واللامساواة، والتمييز الحاصل في المجتمع الفلسطيني، لذلك جرى تغييرنا كاتحاد للنقابات المستقلة، وكذلك تغيير الفريق الوطني للضمان الاجتماعي من ممثلي المؤسسات الأهلية. وكما أشرت سابقاً، فإن هذا «التوافق» يعبر عن مصالح مشتركة ما بين الحكومة وأرباب العمل في القطاع الخاص، وهو مخالف حتى لخطة الحكومة في قطاع الحماية الاجتماعية ما بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦.

### مستحقات العاملين في الداخل .. والصندوق

ونوه زيادة إلى ضرورة العمل على استرجاع حقوق العاملين داخل الخط الأخضر، ومستحقاتهم من أرباب العمل الإسرائيليين، وتلك المتصلة بالتأمينات الاجتماعية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، وأضاف: كان هناك توجه لدى القطاع الخاص، من خلال ما يسمى بمشروع التقاعد غير الحكومي، يستهدف إقامة شركة ربحية تتولى إدارة مشروع الضمان الاجتماعي، بغرض الحصول على الاقتطاعات التي تقدر بمليارات الدولارات، حتى إن هناك تقديراً لبعض الخبراء الاقتصاديين بأنها قد تصل إلى ثمانية مليارات دولار، حيث تتم جبايتها لصالح صندوق التقاعد غير الحكومي، الذي سبق تقديمه والاحتجاج عليه.

وأضاف: هذا الملف تم تضمينه في مسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي، الذي يفيد بإنشاء صندوق تكميلي لمشروع الضمان الاجتماعي، حيث إن عين القطاع الخاص على الأموال المستقطعة والمتصدرة لدى الجهات الإسرائيلية المختلفة، من بينها وزارة المالية، وصندوق التأمينات الاجتماعية الإسرائيلي.

وتابع: هذه بكل تأكيد من حق أصحابها، ولكن العين على استثمار هذه الأموال، دون الاتفاق على آلية استثمارها والإشراف عليها، حيث كان المشروع في السابق هو خصخصة قطاع الضمان الاجتماعي، وبموافقة الحكومة. وقد نظمنا سلسلة من الاحتجاجات ضد هذا المشروع، الذي تم الصمت عليه، ولكن تعاد إثارته الآن في إطار ما سمي بالمشروع التكميلي، حيث يسعى القطاع الخاص إلى تحويل هذه الأموال التي هي استحقاق للعاملين في المشاريع الإسرائيلية منذ عقود، لصالح صندوق سيّدار من قبل شركة خاصة، في إطار ما سمي بصندوق النظام التكميلي، الذي هو نسخة مشابهة لمشروع صندوق التقاعد غير الحكومي.

وقال: أعفى مشروع القانون القطاع الخاص من أي مساهمة فعلية، حيث استبدل مكافأة نهاية الخدمة التي هي حق بموجب قانون العمل الفلسطيني، وإجازة الأمومة المكفولة بموجب قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني، بصيغة ما تفيد بأن العمال المستهدفين يتمتعون بحقهم في مكافأة نهاية الخدمة، التي لن تعود حقاً للمستهدفين، بل إن مساهمة أصحاب العمل لا ترقى لتلك المعمول بها في الأردن، والتي تقوم على تقديم أصحاب العمل ضعف المساهمات التي يقدمها العاملون لديهم للضمان الاجتماعي.

### مقارنة

وقارن زيادة بين مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وبين قانون التقاعد المطبق على العاملين في القطاع العام، قائلاً: وفق هذه المقارنة، هناك تمييز واضح، فمعادل الاحتساب في القطاع العام يشكل ما نسبته ٢٪ من الأجر، بينما ما جرى التواطؤ عليه، وأنتج وفق ما يسمى التوافق، يتحدث عما نسبته ١٧٪، ما يعني أن من يعمل لأكثر من ١٥ عاماً لن يتقاضى ما نسبته ٢٢ر٥ إلى ٢٣٪ من أجره الذي كان يتقاضاه، وذلك بعد ١٥ عاماً من دفعه للاشتراكات المستمرة.

وشدد زيادة على أن «مشروع قانون الضمان الاجتماعي بصيغته الحالية، لا يستوعب حتى كل من يرغب في الانضمام إلى هذا النظام، بل يضع قيوداً تعجيزية، ويمكننا التصور إذا ما كانت هذه النسبة الضئيلة من الراتب (٢٣٪) ستوزع على أسرته أو ورثته حال وفاته، أو عليه وأسرته حال تعطله عن العمل، حيث إنه لا يوفر الحدود الدنيا من المتطلبات الأساسية».

### سياق مشروع القانون

وأكد زيادة على أهمية التدقيق في السياق الذي جاء فيه مشروع القانون، وقال: هذا المشروع يأتي في سياق ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين التي تجاوزت ٣٠٪، وغالبية من الشباب، وكل هؤلاء خارج المعادلة، وخارج حسابات هذا المشروع، كما أخرج النساء والأطفال والمسنين من أن يكونوا تحت مظلة.

وأضاف: أما بالنسبة للعاملين أنفسهم، فيمكن القول إن ٨٠٪ من المشمولين بهذا المشروع، وعددهم ٣٦٠ ألف عامل وعاملة، لا يتمتعون بالحدود الدنيا التي كفها لهم قانون العمل الفلسطيني، بمعنى أنهم لا يحصلون على مكافآت نهاية الخدمة، ولا على الإجازات الأسبوعية والمرضية والزيادات السنوية وغيرها، كما أن نسبة ٣٦٪ من العاملين في القطاعين الخاص والأهلي، أي نحو ٢٤ ألفاً، يتفاوضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، ما يضع علامات استفهام كبرى حول الآليات التي سبصار إليها لجهة تطبيق هذا القانون الظالم.

### مشروع وطني

وفي رد على سؤال لـ«آفاق برلمانية»، حول كون مشروع قانون الضمان الاجتماعي مشروعاً وطنياً بامتياز، وما الذي يجبر القطاع الخاص على عدم إبقاء الوضع على ما هو عليه، وما الذي يجبر الحكومة على الدفع قدماً بهذا المشروع باتجاه تحويله إلى قانون نافذ، أجاب زيادة: لا أدري هو مشروع وطني من وجهة نظر من؟! المشروع الوطني هو الذي يحظى بتأييد وارتياح أصحاب الشأن، وعندما يخرج هذا القانون الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني من دائرة الحق بالحماية اللائقة بكرامتهم، فهذا لا يعكس إلا حالة من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث أعفى كل منهما الآخر من أي مسؤوليات اجتماعية أو وطنية.

لمحمود زيادة، الأمين العام لاتحاد النقابات المستقلة، العديد من الملاحظات حول مسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي، التي قال إنها لم تقدم بعد إلى الرئيس للمصادقة عليها وإصدارها، لافتاً إلى أن الخلاف الجوهرى حول المسودة يستند إلى أن الهدف الرئيسي للضمان الاجتماعي هو تحسين العدالة الاجتماعية، إلا أن المسودة -من وجهة نظره- جاءت منذ البداية مخالفة لهذا الهدف، بسبب استثنائها الأغلبية الساحقة من المجتمع، وفي مقدمتهم أكثر الناس حاجة، كما أنها لم توفر الحماية الاجتماعية، واصفاً المسودة بأنها «مشروع فاشل»، وليست «إلا تواطؤاً بين الحكومة والقطاع الخاص».

### من وراء ظهر الفريق الوطني

وقال زيادة لـ«آفاق برلمانية»: لقد توافقت بعض الأطراف، من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص، على مسودة لمشروع قانون الضمان الاجتماعي، ولكن «من وراء ظهر الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، بل من وراء ظهر المجتمع الفلسطيني برمته» ... ما تم التوافق عليه، يشكل حالة من الإنكار التام لحق أساسي في الضمان الاجتماعي لكل الفئات والشرائح المجتمعية، وفي المقدمة منهم من هم بحاجة إلى الحماية الاجتماعية، ويشكلون أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني.

وأضاف: الفريق الوطني للضمان الاجتماعي تشكل في العام ٢٠١٣، ولكننا لم نشارك في إعداد مسودة مشروع هذا القانون، حيث تم استبعاد العديد من الجهات، ومن بينها الاتحاد العام للنقابات المستقلة، من المشاركة في إعداد هذه المسودة، على خلفية تعارض المصالح والمواقف فيما بين ممثلي الأطراف المختلفة، وبالتالي أخرجت هذه المسودة الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني من الحق في هذه الحماية.

وتابع: إذا خرجت المسودة بهذا الشكل، وأقرت، فإن ما ينجم عنها ليس قانوناً للضمان الاجتماعي، فهو يجسد مبدأ التفاوت الاجتماعي، واللامساواة، والتمييز على أكثر من صعيد، ويمكن تلخيص ذلك بمثل شعبي دارج هو «اللي معوش بلزموش»، فهو يقتصر الحق في الحماية الاجتماعية على فئة من العاملين بأجر في القطاعين الخاص والأهلي .. الفئة المستهدفة في هذه المسودة هم العاملون بعقود غير محددة المدة، وهؤلاء لا يشكلون، في أفضل الحالات، أكثر من ١٨٪ من مجموع العاملين في هذين القطاعين.

واعتبر زيادة أن مشروع القانون «أعد في ليل، حيث لم يطرح للتداول والنقاش .. المسودة التي جرى تداولها على مستوى ضيق، حظر تداولها، وهذا يتناقض مع مبدأ المشاركة، وحرية التعبير، وبخاصة من قبل أصحاب الشأن، الذين انتظروا هذا القانون منذ نشوء السلطة الفلسطينية وحتى هذه اللحظة، ما يعني أنه يجسد التفاوت الاجتماعي، ويحرم الناس من الحق الأساس لهم في القدرة على الحياة اللائقة بما يحفظ كرامتهم الإنسانية والوطنية.

### تقاطع مصالح

وأشار زيادة إلى أن حكومة رئيس الوزراء رامي الله الحمد الله، هي من وافقت على مسودة مشروع هذا القانون، الذي هو تعبير عن تقاطع مصالح الحكومة والقطاع الخاص، فيموجب هذا المشروع، هناك إعفاء تام للحكومة من مسؤولياتها ووظيفتها الأساسية في إدارة الشأن العام، وتوفير الحق في الحياة اللائقة بالكرامة الإنسانية للغالبية في المجتمع الفلسطيني، فهي لا تساهم بأي شيء.





هديل زيدان

استثناء نقابات حيوية كـ «المهندسين» و«الأطباء» من نقاشات «فريق الضمان الاجتماعي»

## أنظمة ضمان اجتماعي خاصة متطورة في النقابات المهنية .. ونظرة إيجابية لـ «الضمان الاجتماعي الفلسطيني»

على الرغم من استهجان من تغيب أو استثناء نقابة المهندسين وغيرها من النقابات المهنية عن نقاشات الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، خلال الفترة الماضية، التي توصلت إلى مشروع قانون قدم إلى رئاسة الوزراء لدراسته وإبداء الملاحظات عليه قبل تقديمه للرئيس محمود عباس، فإن نقيب المهندسين مجدي الصالح، تعاطى بإيجابية مع الأمر، وأكد أنه سيخاطب د. أحمد مجدلاوي، مقرر الفريق، وممثل رئيس الوزراء الذي يترأسه، لبحث آفاق التعاون ما بين النقابة والفريق، وبخاصة أن هناك نظاماً خاصاً للضمان الاجتماعي في نقابة المهندسين الفلسطينيين.

### النقابة والضمان الاجتماعي

وقال الصالح لـ «آفاق برلمانية»: لدينا في نقابة المهندسين الفلسطينيين ضمان اجتماعي يغطي قرابة ٨٥٪ من أعضائها، فمن يحمل من الأعضاء الجنسية الأردنية، سواء هو أم والده أم جده، يسجل في الضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية، عبر نقابة المهندسين الأردنيين، الذين لا نزال نعمل وإياهم تحت مظلة واحدة. وهناك من لا تنطبق عليهم شروط العضوية في عمان، ممن لا يحملون الجنسية الأردنية، أو لم يحصلوا على معدل ٨٠٪ في امتحان شهادة الثانوية العامة، على الرغم من أن السلطة الفلسطينية، وعبر وزارة التربية والتعليم العالي، تعترف بشهادات من حصلوا على معدل يفوق الـ ٦٥٪ في امتحان الثانوية العامة، وهؤلاء يتراوح عددهم ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مهندس، باتوا خارج الضمان الاجتماعي الأردني، مع أنهم أعضاء في نقابة المهندسين الفلسطينيين.

وأشار إلى أن «الشروط المالية للضمان الاجتماعي في نقابة المهندسين الفلسطينيين سهلة، وفي متناول الجميع، فالاشتراك السنوي يبلغ ٣٠ ديناراً أردنياً، وإذا تعرض أحد المشمولين بهذا النظام، قبل وصوله إلى سن التقاعد، لا سمح الله، لحالة عجز دائم أو للوفاة، فيتم تعويض أسرته بمبلغ ألفي دينار أردني، وراتباً شهرياً قدره ٦٠ ديناراً، ولكن تم تعديل مبالغ هذه التعويضات قبل عام، لتصبح خمسة آلاف دينار أردني في حالتي العجز والوفاة، وراتب مقداره ١٢٠ ديناراً أردنياً، وهو النظام المتبع في الأردن، ومطبق لدينا، كون نقابتي المهندسين في الأردن وفلسطين لم تنفكا.

وأضاف الصالح: حتى آذار المقبل، سيتم تطبيق هذا النظام لدينا بالنسبة للمهندسين المحليين غير المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي في الأردن، بالتعاون مع إحدى شركات التأمين المحلية، حيث يدفع المشترك ٣٥ ديناراً سنوياً، ويحصل على تعويض مباشر بالقيمة ذاتها المعمول فيها بالأردن في حالتي العجز الدائم والوفاة، ولكن دون راتب شهري، لأسباب عدة، من بينها أن الاتفاق على راتب شهري يتطلب إجراءات معقدة، وبخاصة في ظل الظروف غير الطبيعية، وحالة عدم الاستقرار على مختلف المستويات، التي نعيشها في فلسطين، لكنه يحصل على دفعة مالية بعد مائة شهر، وفق النظام المتبع في الأردن، وما

زلنا بانتظار موافقة الهيئة العامة للنقابة على هذا الاتفاق لإنفاذه، والمتوقع انعقادها في آذار المقبل. وتحدث عن صندوق التكافل في نقابة المهندسين الذي يغطي حالات الوفاة والعجز الدائم وحتى العجز الجزئي، وانضم إليه حوالي ألفي مهندس من أعضاء النقابة، وقال: يدفع كل عضو ٢٠ ديناراً لمرة واحدة، حيث تحصل أسرته في حالة الوفاة، على مبلغ قدره ١٥ ديناراً من كل عضو، أي ٣٠ ألف دينار أردني كتعويض من صندوق التكافل في النقابة، إذ يضع كل عضو في الصندوق مبلغاً تأمينياً قدره ١٥٠ ديناراً أردنياً، وفي حالة وفاة أي زميل، يخصم مبلغ الخمسة عشر ديناراً منها، ويتم تعويضها حال نفاذ مبلغ التأمين من قبل الأعضاء.

وكشف الصالح عن نية نقابة المهندسين الفلسطينيين تطوير نظام العمل في صندوق التكافل في النقابة، قائلاً: تلقينا عرضاً من أحد البنوك في فلسطين، باستثمار أموال الصندوق، ما يساهم في زيادة روافده المالية، مع تأكيدنا على عدم حصول النقابة على أي فوائد، كون الصندوق يتعامل وفق أصول الشريعة الإسلامية، وهو ما يجري العمل على نقاشه داخل النقابة، لاسيما أنه في حال مر الاتفاق مع البنك، فإن مبلغ التعويض قد يتضاعف، مشدداً على أنه يحق للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي في الأردن من أعضاء نقابة المهندسين الفلسطينيين الانضمام له أيضاً، والاستفادة من ميزات، كونه صندوقاً تكافلياً بالأساس، يقوم على أسس إنسانية.

وطالب الصالح المهندسين من أعضاء النقابة بالالتفات إلى هذا الصندوق، لعل عضويته تتوسع، ما يعود على الجميع بالفائدة، فأعضاؤه كانوا قرابة ١٨٠٠ مهندس حين كان أعضاء النقابة أربعة آلاف مهندس، وهم الآن قرابة الألفين مع أن عدد أعضاء النقابة ارتفع إلى قرابة العشرين ألفاً، وبخاصة جيل الشباب منهم، لاسيما أن رسوم الاشتراك رمزية للغاية، وهناك حالات حققت فوائد مهمة من هذا الصندوق، أحدهم مهندس كهرباء توفي خلال ممارسته عمله، فغطى لأسرته الضمان الاجتماعي في الأردن خمسة آلاف دينار، وراتباً شهرياً لها عبارة عن ١٢٠ ديناراً، وكونه كان عضواً في صندوق التكافل، فقد تم تعويض أسرته بمبلغ يقترب من الثلاثين ألف دينار، ما ساهم في ضمان عيشة لائقة لأسرته، ولو لسنوات عدة على أقل تقدير.

### استعداد للتعاون والشراكة

وعبر عن استهجان من تغيب نقابة المهندسين عن نقاشات، وحتى عضوية، الفريق الوطني للضمان الاجتماعي، معبراً عن استعداد النقابة للانضمام فوراً عبر العديد من أعضائها للاستفادة من هذا القانون عند إقراره، «وبخاصة أننا يمكن أن نفيد بتجربتنا في هذا المجال، فلدينا صندوق توفير نقتطع فيه ١٪ من راتب المهندس، فيما تقدم النقابة ٢٪ لصالحه في صندوق التوفير، أو صندوق الادخار، لاسيما أنه لا يوجد نظام تقاعد للمهندسين العاملين في القطاعين الخاص والأهلي. كما أن استثمارنا في أموال صندوق التوفير ناجحة، والأرباح تضاف لصالح المهندسين».

وشدد على أن «نقابة المهندسين الفلسطينيين

ستدعم مشروع الضمان الاجتماعي في فلسطين حال وجوده، وبخاصة أن أصحاب المكاتب الهندسية يمكنهم الاستفادة أيضاً من هذا المشروع، حيث تسعى النقابة إلى إيجاد نظام تقاعد أو ضمان اجتماعي خاص بهم، وقد قمنا برصد أموال، وبدء العمل على تشكيل صندوق خاص بهم، ووجود مشروع ضمان اجتماعي أو نظام ضمان اجتماعي في فلسطين، سيحل مشاكلهم بشكل كبير، لاسيما أننا لم نقطع شوطاً كبيراً بشأن هذا الصندوق، الذي هو بحاجة لدراسات اكتوارية، وآليات لإدارته وتطويره، وهي عملية ليست سهلة على الإطلاق، فالأموال المرصودة قد تنفذ بعد سنوات، وما لم يتم بحث آليات لضمان استمرارية صندوق كهذا، فإن أمر إنشائه سيبقى بحاجة إلى دراسات ونقاشات معمقة، ونظام الضمان الاجتماعي في فلسطين كفيل بحل هذه الإشكالية لضمان حياة كريمة لأصحاب المكاتب الهندسية والعاملين فيها، بعد وصولهم إلى سن التقاعد».

وختم الصالح حديثه بالقول: لن ننتظر أن يعرض علينا الانضمام لنظام الضمان الاجتماعي، بل سنبادر للتواصل معها، والبحث في آليات التعاون والشراكة، حيث لدينا ٢٠ ألف مهندس أعضاء في النقابة، غالبتهم لا يعملون في المؤسسات الحكومية أو الرسمية، وبالتالي لا يشملهم قانون التقاعد الذي يقتصر على العاملين في الوظيفة العمومية.

### نقابات أخرى

وهناك نقابات أخرى لديها أنظمة ضمان اجتماعي خاصة بها، من بينها نقابة الأطباء الفلسطينيين المرتبطة، كما نقابة المهندسين، بنقابة الأطباء الأردنيين، وتعمل في إطار هذا الضمان ضمن المعايير المتبعة في الأردن.

ويشير قانون نقابة الأطباء الأردنية، ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء وتعديلاته، والدستور الطبي، والنظام الداخلي لنقابة الأطباء الأردنية، وفيما يتعلق بالتقاعد ونظام الضمان الاجتماعي، بأنه ينشأ في النقابة صندوق للتقاعد والضمان الاجتماعي له ميزانية مستقلة عن ميزانية النقابة، ويمثله النقيب في علاقته مع الغير، وله أن يوكل أي محام في الإجراءات القانونية أو القضائية المتعلقة بالصندوق، الذي يهدف إلى تأمين دفع رواتب تقاعدية للطبيب أو عائلته، وتأمين الضمان الاجتماعي للطبيب أو عائلته في حال عجزه عن العمل.

وتتشكل هيئة لإدارة الصندوق تتولي إدارته والإشراف على أعماله، ومن مهامه: إدارة الشؤون المالية للصندوق، وتحصيل أمواله، وحفظها، واستثمارها، وإقرار صرف النفقات اللازمة، وتنسيب إحالة الطبيب على التقاعد، وتحديد مقدار راتبه التقاعدي، وصرفه، وإيقافه، وفق أحكام النظام، وكذلك تنسيب دفع المبالغ المستحقة للطبيب، أو أصحاب الحقوق المستفيدين من الضمان، وصرفها وإيقافها، وتقرير دفع الرواتب التقاعدية المتحققة في حالات العجز عن العمل أو الوفاة، وتحديد مقدار النفقات العلاجية لأصحاب الحقوق، وتنسيب تعيين موظفي الصندوق، وإنهاء خدماتهم، وتقرير رواتبهم وزيادتها، على أن تودع أموال الصندوق في بنك أو أكثر بقرار من الهيئة.

وحول شروط التسجيل في الصندوق، أشارت القوانين والنظم سابقة الذكر، إلى أنه يحق للطبيب خلال السنوات الأربع الأولى من تسجيله الدائم، عدم الاشتراك في الصندوق لأغراض التقاعد، ولكنه ملزم بدفع عائدات الضمان، ويمنح حق إضافة تلك المدة لسنوات خدمته الخاضعة للتقاعد خلال السنة الخامسة، على أن يسد عائدات التقاعد المستحقة عنها خلال تلك السنة، فيما لا يحق للطبيب الذي يسجل في النقابة لأول مرة، وتجاوز عمره الخمسين، الاشتراك في الصندوق لأغراض التقاعد. أما من تجاوز عمره الأربعين ولم يبلغ الخمسين، فله حق الاشتراك في الصندوق على أن يدفع مرة ونصف العائدات المقررة للضمان.

وحول التعويضات، فإنه في حال توفي الطبيب المشترك في الصندوق، قبل بلوغه السن التي تجيز له طلب الإحالة على التقاعد، فيحسب له راتب تقاعدي كامل حسب معدل اشتراكاته في الشرائح من تاريخ الوفاة، يوزع بالتساوي على المستحقين من المعالين، فيما يقسم الراتب التقاعدي لشريحتين الأولى ١٨٠ ديناراً شهرياً، والثانية ٣٠٠ ديناراً شهرياً، ويحق للطبيب أن ينتقل من شريحة إلى أخرى، ويستحق المتوسط الحسابي للشريحتين، حسب المدة التي اشترك فيها لكل شريحة، وفق عملية حسابية معتمدة في نظام التقاعد والضمان الاجتماعي لنقابة الأطباء الأردنيين، وهو ما ينطبق على العديد من أعضاء نقابة الأطباء الفلسطينيين.

وتدفع عند وفاة الطبيب مساعدة عاجلة مقدارها خمسة آلاف دينار لعائلته، أو لمن يسميه منها حال حياته، ويشترط في ذلك أن تتم التسمية بموجب تصريح خطي موقع من الطبيب أمام النقيب أو من ينتدبه لهذه الغاية، وفي حال عدم التصريح توزع المساعدة على المستحقين من المعالين بموجب أحكام هذا النظام، وتدفع هذه المساعدة سواء أكان الطبيب المتوفي «مقيماً في المملكة أم خارجها».

وبينما ينظر أعضاء نقابتي المهندسين والأطباء بإيجابية إلى نظام الضمان الاجتماعي في فلسطين، وينتظرون المباشرة في تطبيقه، ينتظر آخرون تشكيل نقابات مستقلة للمهندسين والأطباء في فلسطين، تجمع شملهم في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي نظام ضمان اجتماعي يخص هذه النقابات، بحيث يكون متطوراً ويضمن حياة كريمة لأعضاء هذه النقابات، وغيرها، مع توافق القائمين عليها على أهمية وجود نظام للضمان الاجتماعي في فلسطين، يفيد شريحة كبيرة من المهندسين والأطباء وغيرهم، وبخاصة غير المشمولين بأي نظام للتقاعد والضمان الاجتماعي.



## تطورات دراماتيكية مفاجئة واتفاقية تنتظر التنفيذ

## معبر رفح يعود للواجهة .. شروط مصرية لفتحه وتبادل اتهامات بين «فتح» و«حماس»

محمد الجمال

بعد تراجع الحديث عنه، عاد معبر رفح إلى الواجهة من جديد، وكثير تناول قضيته في مختلف وسائل الإعلام، مصحوباً بشائعات وتصريحات حول إمكانية تسلمه من قبل السلطة، وتلبية للشرط المصري الثابت، بعدم فتحه بصورة دائمة دون وجود حكومة التوافق فيه.

لكن الأمر لا يبدو بتلك السهولة، وبخاصة مع ربط حركة حماس ملف تسليم المعبر بباقي ملفات المصالحة العالقة، ووجود نزاع واضح من قبل الحكومة والسلطة بتسليمه، وتعتبر الحوارات والتفاهات التي من الممكن أن تقود إلى ذلك.

## أفق مسدود

من جانبه، أكد الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، أن «مشكلة المعبر من أعقد وأصعب المشاكل، ولا نتوقع حلها في القريب العاجل كما يأمل البعض، فمن الواضح أن حركة حماس، لا تريد تسليم المعبر للسلطة بسهولة، وهي تسعى لأن يكون هذا مقابل أمور هي تريدها».

وأوضح عوكل في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أنه شارك في لقاء عقد، مؤخراً، مع أحد أبرز قادة حركة حماس في قطاع غزة، وبدا واضحاً من خلال حديثه تمسك الحركة بمعبر رفح، وتعاملها معه كموقع سيادة في قطاع غزة، وإصرارها على أن يكون لها دور في إدارته، وأن لا يحل هذا الملف بمعزل عن باقي قضايا وملفات المصالحة».

وأشار إلى أنه «في مقابل موقف حركة حماس المتعنت بشأن المعبر، هناك إصرار من قبل السلطة ومصر على أن يتم تسليم المعبر بالكامل لتديره السلطة، وهذا يعكس مدى الهوة بين الجانبين، ويظهر صعوبة حل تلك المعضلة، التي تمس بشكل مباشر بنحو مليوني فلسطيني يعيشون في سجن كبير، منهم مرضى وعالقون». وفيما يتعلق بما تردد مؤخراً حول إمكانية مقايضة تسليم المعبر بحل مشكلة رواتب موظفي حكومة حماس السابقة، أكد عوكل أن «مثل هذا العرض المغربي في حال كان جدياً، وقدم إلى حركة حماس، فمن الممكن أن تلتقطه الحركة، وتدرسه جيداً، وقد يدفعها بالفعل لتسليم المعبر، أو الاتفاق على إدارته بطريقة ترضي مصر». واستبعد عودة المراقبين الأوربيين للمعبر كجزء من حل ما، «فعودة هؤلاء المراقبين تحتاج إلى وجود فلسطينيين معهم، والسؤال المطروح من هم الفلسطينيون الذين سيرضى بهم الأوروبيون ومصر؟ وهذا سيعيدنا إلى النقطة نفسها والمربع الأول نفسه».

وذكر عوكل أن موضوع معبر رفح لا يقتصر على الخلاف ما بين «حماس» والسلطة، ومن يسيطر عليه، فالأوضاع المتوترة في سيناء، والاشتباكات والهجمات وعمليات الجيش المصري، تؤثر على فتح وإغلاق المعبر. وأعرب عن اعتقاده بأن حركة حماس، غير متعجلة بفتح معبر رفح في ظل الظروف الحالية، وبخاصة أنه في حال فتح لن يسمح لقياداتها وعناصرها بالسفر من خلاله، في ظل تركيبة الحكم الحالية في مصر، والعلاقات المعقدة مع الحركة.

## الحل تسليم المعبر

وحسب نافذ غنيم، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، فإن الحزب ومعظم الفصائل الفلسطينية لا ترى حلاً لقضية المعبر سوى تسليمه للسلطة، كي تديره وفق الاتفاقات الموقعة، بما يضمن استمرار فتحه، وتسهيل حياة الناس، وإنهاء معاناة المرضى والعالقين المتواصلة جراء استمرار إغلاقه، وبخاصة أن مصر تضع شرطاً أساسياً لإعادة تشغيله بعودة السلطة إليه.

وشدد غنيم لـ«آفاق برلمانية»، على أنه لا يرى مبرراً لاستمرار تمسك «حماس» بالمعبر، «وهي تعلم أن حل مشكلته يكمن في تسليمه، وإعادته للسلطة، فهناك حكومة وفاق تمثل كل فئات الشعب الفلسطيني، هي من يفترض أن تدير المعبر».

وأشار إلى أنه يدرك أن المصالحة معطلة، و«حماس» تريد حل كل الأمور بشكل متزامن، لكن موضوع المعبر تحديداً هو الأكثر إلحاحاً، ولم يعد يحتمل التأجيل، «لذلك يجب أن تشكل هذه القضية أولوية لدى كل فلسطيني غيور، حريص على مصلحة شعبه، ويريد إنهاء معاناة الناس، لا أن تتحول لقضية ابتزاز سياسي».

وأكد على أن دفع عجلة المصالحة المتعثرة هي أمنية كل فلسطيني، مطالباً الفصيلين المتخاصمين بإبداء مرونة وليونة في كل القضايا العالقة، والعمل على حلها، بما يتيح بسط الحكومة سيطرتها ونفوذها على قطاع غزة، بمعابره ووزاراته، كي تنفك العزلة القائمة على القطاع، وتحسن حياة الناس فيه، وتسحب ذرائع الاحتلال بحصاره، مؤكداً استعداد كل القوى والفصائل، وعلى رأسها حزب الشعب الفلسطيني، للعب دور الوسيط، وتسهيل تنفيذ تفاهات المصالحة المعطلة.

## بوابة أمن

بدوره، قال الدكتور مأمون عامر، المحلل السياسي المقرب من حركة حماس: إن مشكلة معبر رفح معقدة، ولها تفاصيل كثيرة، وكل من الطرفين المتخاصمين له وجهة نظره الخاصة، فعلى سبيل المثال «فتح» أو السلطة في رام الله، تعتبر أن الحكومة هي المسؤولة عن المعابر، وبالتالي يجب أن تتسلمها، بينما ترفض حركة حماس، مبدأ الإزاحة والإحلال، من خلال ترك الموظفين الحاليين المعبر بصورة كاملة، وتسليمه لموظفين آخرين، دون أن يكون للحركة أي وجود فيه.

وأكد عامر، أن المصالحة أنجزت على قاعدة الشراكة، لذلك فحركة حماس متمسكة بإدارة المعبر ضمن هذا الإطار، ولا تريد أن تتفرد به جهة واحدة.

ونوه إلى أن «حماس» تعتبر المعبر «بمثابة بوابة أمن حساسة لقطاع غزة برمته، يجب أن يكون لها تواجد فيه، فهي ومن وجهة نظر الحركة، حققت إنجازات أمنية كبيرة، سواء على صعيد حفظ الأمن وإنهاء الفلتان الأمني في قطاع غزة، أو تطوير قدرات المقاومة، وتحقيق انتصارات مهمة، وترك المعبر من الممكن أن يضعف هذه الإنجازات، أو يعرض المقاومة للخطر كما تعتقد الحركة».

وأوضح أن «إصرار السلطة على حل مشكلة المعبر بشكل منفصل، وتسليمه، وتجاهل باقي القضايا، مثل رواتب موظفي حكومة غزة السابقة، يخلق توجساً لدى حركة حماس، فيجب أن تقدم السلطة بواحد حسن نية في قضية الموظفين على سبيل المثال، حتى يحدث تجاوب مع باقي القضايا، وفي مقدمتها المعبر».

واقترح عامر إبرام اتفاق أو تفاهات شاملة لكل القضايا العالقة، على أن يبدأ تنفيذها بشكل تدريجي متزامن ومتتابع، حسب الأولويات، شريطة الالتزام بالتنفيذ، وتتم كل فترة مراجعة إنجازات الفترة الماضية، لتصويب الأخطاء، وضمان نجاح مراحل التنفيذ.

واستبعد فرضية تلك «حماس» في حل قضية المعبر؛ كون كوادرها لن تستطيع السفر من خلاله حالياً، مؤكداً أن الحركة وبصفتها المسؤولة عن قطاع غزة، معنية بتخفيف الضغط عن الناس، وفتح بوابة مصر أمامهم، ليتمكنوا من السفر للعلاج أو خلافه.

## قضية واضحة

أما النائب عن كتلة «فتح» البرلمانية، وعضو وفدها في حوارات المصالحة، أشرف جمعة، فاكد أن «العقدة الأساسية في عدم تسليم المعبر هي حركة حماس، التي لا تزال متمسك به، وترفض تسليمه، وترتبط حل قضيته بحل مشكلة موظفيها التي لا تزال عالقة».

ونوه جمعة إلى أن «حكومة التوافق لديها مشكلة في التعامل مع قطاع غزة، فمن المفترض أن تعالج الحكومة كل المشاكل العالقة، بما في ذلك مشكلة الموظفين، وتجد لهم حلاً خلافاً ومناسباً، بما يضمن فتح آفاق حوار تنهي كل المشاكل العالقة، بما في ذلك المعبر».

وأكد أن «مشكلة المعبر قد يظنها البعض صعبة»، لكنه يرى عكس ذلك، «فشروط مصر لفتحه واضحة، إذ أنها تريد أن تتولى حكومة التوافق المسؤولية عنه، وهي تدفع في اتجاه حوار فلسطيني- فلسطيني، يفضي إلى تفاهات بتولي حرس الرئيس الأمور في المعبر، لذلك يجب على الطرفين الجلوس لمائدة الحوار، والتوصل إلى صيغ ترضي مصر، وفي الوقت نفسه تكون توافقية».

وشدد على ضرورة أن يتم تغليب مصالح الناس على المصالح الحزبية، وبخاصة في ملف المعبر بالذات، فلا يعقل أن تستمر معاناة نحو مليوني فلسطيني في قطاع غزة، ويظل المرضى والعالقون يعانون، فثمة أولوية قصوى لفتح المعبر وفق الشروط المصرية.

ونوه جمعة إلى أن هناك محاولات عديدة بذلت من أجل حل هذه المعضلة، لكن في كل مرة كانت تحدث عراقيل، والأمر بحاجة إلى جدية ونوايا صادقة، متمنياً حدوث ذلك في أسرع وقت ممكن.

## نوايا غير جدية

بدوره، أكد القيادي في حركة حماس د. غازي حمد، أن المعبر هو جزء من اتفاقات وتفاهات المصالحة، وكان من المفترض أن تتسلمه حكومة التوافق ضمن تولي مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، لكن كان واضحاً أن هناك حالة قصور واضحة وتلكؤاً في وصول الحكومة للقطاع، وتسلم مهامها.

وأعرب عن اعتقاده بأن «الأمور ليست معقدة كما يظن البعض، فقد عقدت العديد من اللقاءات مع مسؤولين في حكومة التوافق خلال زيارتهم إلى غزة، من بينهم رئيس الوزراء نفسه د. رامي الحمد الله، وتمت صياغة ووضع تفاهات لمختلف القضايا، بما فيها معبر رفح، وكان هذا يمكن أن يشكل انطلاقة لحل خلافات كثيرة، من بينها قضيتا المعابر والموظفين وغيرهما».

وقال حمد: للأسف! لم يكن هناك تجاوب حقيقي مع ما تم طرحه وصياغته، وفي كل مرة كنا نخطو فيها خطوة إلى الأمام كانت الأمور تعود إلى نقطة الصفر.

وبرأيه، فإن «الحكومة وحركة فتح تستخدمان في كل مرة لغة فضفاضة فيما يتعلق بتسليم المعابر. فما هو مفهوم تسلم المعابر؟ وكيف ستتم إدارتها؟ ومن هم الموظفون الذين سيتولون ذلك؟ وكيف سيتم دمج الموظفين؟ كل هذا كان بحاجة إلى حوارات على قاعدة الشراكة لا الإحلال».

وشدد حمد على أن حركة حماس حريصة على حل قضية المعبر وباقي القضايا، وأن تتولي الحكومة

مسؤولياتها الكاملة في قطاع غزة، كحكومة للشعب الفلسطيني، معرباً عن أمله بأن تكون هناك نوايا جدية من الطرف الآخر للتوصل إلى حلول.

## تطورات جديدة

وحدثت في الفترة الماضية تطورات دراماتيكية مفاجئة على ملف المعبر، بعد أن أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس وفد الحركة إلى حوارات المصالحة، عزام الأحمد، أنه من المرجح أن يتم في أي لحظة تنفيذ تفاهات فلسطيني- مصري حول معبر رفح.

وأوضح الأحمد أنه سيتم وفقاً لهذا التفاهات الذي تم التوصل إليه خلال الفترة الماضية، تشغيل المعبر أمام حركة الأفراد والبضائع بإشراف حكومة الحمد الله، ووزاراتها المعنية من الجانب الفلسطيني مع الجهات المختصة في الجانب المصري.

وعن تفاصيل التوصل إلى هذه التفاهات، قال الأحمد: في لقاء الرئيس محمود عباس والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في نيويورك في أيلول الماضي، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي، على أن يتم بحث إجراءات عملية للتخفيف من معاناة أبناء شعبنا في قطاع غزة في ضوء تدمير الأنفاق وإغلاقها.

وتابع أن وفد مكلفاً من قبل الرئيس عباس توجه مؤخراً إلى القاهرة برفقة الرئيس، وضم الوفد، إضافة إلى الأحمد، اللواء ماجد فرج، رئيس المخابرات العامة، وصخر بسيسو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وشاركوا جميعاً في اللقاء الذي عقد في العاصمة المصرية مع الرئيس السيسي، ونوه إلى أنه جرى التأكيد مجدداً في هذا اللقاء الموسع على ضرورة الاتفاق على إجراءات عملية تتعلق بتنقل الأفراد والبضائع من مصر إلى غزة والعكس، على الرغم من حالة الانقسام القائمة، وعدم وجود أجهزة السلطة الشرعية وحكومة الوفاق الوطني على المعبر.

أما حركة حماس، فقد عقبته على تصريحات الأحمد مؤكدة حرصها على فتح معبر رفح البري بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية، وضمان حق الفلسطينيين في التنقل بحرية ودون أي قيود.

وأشار الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري، في تصريحات صحافية، أنه سبق وأن قدمت الحركة أطروحات مرنة، وأبدت استعدادها للتعاطي مع أي مقترح إيجابي يهدف إلى فتح معبر رفح بشكل طبيعي، مشدداً على أن «حماس» لا تزال حريصة على فتح المعبر، وتعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

وأضاف: هناك إصرار من البعض على التفرد وتجاوز اتفاق المصالحة، وصياغة اتفاق بعيداً عن معطيات الواقع، بطريقة تجعل من الصعب إنفاذه وتطبيقه.

ومن الواضح أن «حماس» تعتبر المعبر أحد رموز سيادتها في غزة، ولا تريد حله بمعزل عن باقي القضايا، كما ترفض فكرة خروج موظفيها بالكامل منه، واستبدالهم بموظفين يتبعون السلطة برام الله، بينما تصر الحكومة على أن تسلم حركة حماس المعابر، وتتهمها بالتسكك بمعبر رفح. وبين الموظفين، والإصرار المصري على عدم فتحه إلا بتسليمه للسلطة، يبقى سكان قطاع غزة ينتظرون بأمل وألم أن تحل معجزة من السماء، تحدث انفراجة في ملف المعبر.





## في ظل معاناة قطاع غزة من انقطاع التيار الكهربائي

# جدل حول توريد الغاز من سواحل غزة إلى «محطة جنين»

عيسى سعد الله



يشكل شراؤه عبئاً كبيراً على موازنة السلطة والمواطن، وكذلك فإن استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء كفيلاً بخفض كلفة الكهرباء بشكل كبير.

### فك الارتهان للاقتصاد الإسرائيلي

وأكد مجلس إدارة شركة فلسطين لتوليد الطاقة، في بيان صحافي عقب توقيع مذكرة التفاهم، أن توفير الغاز اللازم لتشغيل المحطة يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق وإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، بعد أن تم إعداد الدراسات الفنية وتأهيل مجموعة من الشركات العالمية لتطوير المشروع.

وشدد المجلس على أن هذا المشروع يشكل لبنة أساسية لتحقيق أمن الطاقة، وتوفير البنية التحتية الملائمة لتمكين الاقتصاد الوطني ليستقل بذاته، وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي، وهو بذلك يشكل أولوية وطنية، وسيؤسس إلى إعادة الهيكلة الحقيقية للعلاقة الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي.

وأشار محمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يساهم بنسبة ٤٠٪ من رأسمال الشركة، إلى أن توقيع هذه المذكرة يأتي انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي لمجلس إدارة شركة فلسطين لتوليد الطاقة باعتماد الغاز الطبيعي الفلسطيني مصدراً لوقود المحطة المعتمز إنشاؤها، على الرغم من العقبات والعراقيل التي تواجه تطوير هذا المصدر الحيوي منذ الإعلان عن اكتشافه نهاية العام ٢٠٠٠.

وأضاف مصطفى في تصريحات صحافية: نسعى لتحقيق أعلى درجة ممكنة من أمن الطاقة في دولة فلسطين على الرغم من كل المعوقات والصعوبات، حيث أن واردات فلسطين من الطاقة تزيد على مليار دولار أميركي سنوياً، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان توفير الطاقة من ثرواتنا الطبيعية وجهود القطاع الخاص الفلسطيني.

وقال شعبان في مقال له مؤخراً: يتوجب التأكيد هنا أن موارد فلسطين الطبيعية والبشرية هي من حق كل فلسطين بغض النظر عن موقع وجودها أو اكتشافها، بل إن الحالة الفلسطينية تستوجب تعزيز الترابط الاقتصادي بين محافظات الوطن جميعاً، وتعزيز التبادل التجاري والثقافي بينها، بما يساهم في تعزيز الشعور الوطني. كذلك نؤكد أن توظيف الموارد الطبيعية في فلسطين لمصلحة شعبها واقتصادها هو محمود جداً لتقليل الاعتماد المتزايد على الدول المانحة، وتعزيز السيادة الوطنية، لكن يجب أن يتم ذلك بشفاافية تامة، بما يحقق المصلحة العليا لكل الفلسطيني.

ويشير شعبان إلى وجود العديد من العيوب القانونية وغير القانونية التي تشوب العقد، ما يجعله غير قانوني ويتوجب فسحه، استناداً إلى أن بعض الشركات ذات العلاقة تمتلك حصة كبيرة في حقول الغاز، وهي كذلك التي حصلت على عقد إنشاء وتشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية، «ما يعني أنهم يبيعون لأنفسهم، كما أن العقد لم يعلن للعموم، ولم تتم مناقشة بنوده مع المجتمع، ولم يتم عرضه على المجلس التشريعي المتعطل منذ ثماني سنوات».

وأضاف شعبان: إن تزويد جنين بالغاز الفلسطيني في البحر المتوسط خطوة إيجابية ووطنية جداً على الرغم من الشك أن ذلك سيقبض في صالح المواطن البسيط، لكن قطاع غزة الذي يعاني منذ سنوات طويلة كارثة انقطاع الكهرباء وتأثيراتها المدمرة على جميع جوانب الحياة حالياً ومستقبلاً، من حقه أيضاً أن يكون على سلم أولويات الحكومة وصندوق الاستثمار الفلسطيني والنظام السياسي برمته، وبخاصة أن محطة التوليد التي شغلت العام ٢٠٠٠ تم تصميمها كي تعمل بالغاز الطبيعي لاحقاً بدلاً من السولار الصناعي المستورد من إسرائيل، الذي

كما استبعد سلامة توريد الغاز إلى أي مكان «قبل أن يستفيد منه قطاع غزة»، ملمحاً إلى أن «غزة ستمنع بكل الطرق أي احتكار من قبل أي جهة كانت للغاز».

ووفقاً لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فإن حقول الغاز الواقع في أعماق ساحل القطاع سيكون كافياً لتلبية احتياجات الفلسطينيين لمدة ١٥ عاماً، وسيساعد على تأسيس شركتي كهرباء في الضفة الغربية، وتوفير ملايين الدولارات التي تدفع سنوياً لشراء الكهرباء من إسرائيل، وسيكفل توفير احتياجات محطة الكهرباء الوحيدة في غزة وتشغيلها بكامل قدرتها الإنتاجية.

وتحول السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المياه الإقليمية دون قيام المطورين بتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية، إذ تتطلب عملية التطوير وبناء أنابيب النقل عدة إجراءات وموافقات من الجانب الإسرائيلي.

### التنفيذ مرهون بموافقة إسرائيلية

من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، د. معين رجب: إن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية على أرض الواقع مرهون بموافقة الجانب الإسرائيلي الذي يتحكم بالسيادة على الموارد والأرض.

ولم يستبعد رجب في حديثه لـ«آفاق برلمانية» أن تكون هناك مباحثات سرية عقدت بين السلطة وإسرائيل حول هذا الأمر منذ فترة، «وربما هذا ما دفع السلطة ممثلة بصندوق الاستثمار لتوقيع اتفاقية لتزويد محطة جنين بالغاز من سواحل غزة».

وعلمت «آفاق برلمانية» من مصدر مطلع في شركة اتحاد المقاولين فضل عدم الإشارة إلى اسمه، أن مجمل ما تمتلكه شركة توليد الطاقة يشكل ٤٠٪ من نسبة الـ ٥٠٪ التي تمتلكها شركة اتحاد المقاولين.

واستبعد المصدر نفسه تنفيذ هذه الاتفاقية بسبب جملة من العوامل المؤثرة في الأوضاع الفلسطينية، وسيطرة الجانب الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص تحكمه غير المبرر بحقول الغاز المملوك للسلطة.

وقل من أهمية الانتقادات التي وجهت للاتفاقية وكأنها باتت «في طور التنفيذ»، مؤكداً أن شركته تضع في أولوياتها مصلحة الشعب وتنمية موارده، وليس استغلالها كما يروج البعض.

وانتقد رجب «إيلاء الأهمية لمحطة جنين وتجاهل محطة غزة، التي هي بأهمس الحاجة للغاز بالنظر إلى المعاناة الشديدة التي يعانيها القطاع جراء أزمة الكهرباء».

وقال: غزة أحوج من أي مكان آخر لهذا الغاز الذي يبعد عن سواحلها ثلاثين كيلومتراً فقط.

وأكد رجب أن «هناك حالة من الغموض والسرية غير المبررة حول اتفاقية جنين لعدم عرضها على المجلس التشريعي أو الرأي العام»، معتبراً أن «إسرائيل عمدت إلى فرض السرية الكاملة على أي أنباء يتم تناقلها حول حقول الغاز التي اكتشفت منذ نهاية القرن الماضي».

وأوضح أن الفترة القريبة القادمة «قد تكشف عن شيء ما بخصوص اتفاق ما بين السلطة وإسرائيل حول آلية أو شروط السماح بنقل الغاز من بحر تمارا إلى الضفة الغربية».

### عيوب قانونية

برأي شعبان، فإن تداعيات هذا العقد خطيرة على أكثر من صعيد، «ليس فقط من حيث استنزاف الموارد الطبيعية وتعميق حالة الاحتكار والهوة بين الأثرياء وغالبية الشعب الفلسطيني، بل يتعداه إلى ما هو أخطر، وهو أن قطاع غزة ومشاكله ومستقبله ليس ضمن حسابات النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة في ضوء احتياجات قطاع غزة الذي ينمو سكانياً بشكل كبير وتتضخم مشاكله، ما يهدد بأن يصبح غير قابل للحياة خلال سنوات عدة، حسب ما أكدته تقارير ودراسات صدرت عن مؤسسات أممية».

أثار إعلان شركة فلسطين لتوليد الطاقة عن توقيع مذكرة تفاهم مع مطوري حقول الغاز الطبيعي الفلسطيني مقابل ساحل غزة، من أجل الدخول في مفاوضات لشراء الغاز الطبيعي الفلسطيني لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية، في بداية الشهر الجاري، موجة من الانتقادات من قبل عدد من المراقبين والمحليلين والمشرعين في قطاع غزة تحديداً، وبخاصة فيما يخص طريقة الاتفاق، والسرية التي تحيط به، وعدم توفر المزيد من المعلومات عن طبيعته من ناحية قيمته المالية، وكيفية إيصال الغاز بعد استخراجها والضمانات، ولماذا لم تكن الأولوية لتزويد محطة توليد الكهرباء في غزة، التي يعاني سكانها من نقص خطير في إمدادات التيار الكهربائي، والارتفاع الجنوني في سعر المحروقات التي تدخل في توليد الكهرباء؟

لم توضح مذكرة التفاهم أي تفاصيل إضافية ذات قيمة، فليس واضحاً كيف سيتم ضخ الغاز من غزة إلى جنين، أو قيمة العقد، أو مدته، وهل سيتم تزويد قطاع غزة بالغاز؟ ومتى سيتم التنفيذ؟ وغيرها من التفاصيل المهمة.

ويعود اكتشاف حقول الغاز إلى نهاية العام ١٩٩٩، حيث اكتشف حقول الغاز الطبيعي قبالة سواحل قطاع غزة، ومنحت السلطة الوطنية الفلسطينية الحق الحصري لصندوق الاستثمار الفلسطيني ومجموعة من الشركاء في التنقيب عن الغاز قبالة شواطئ غزة، وتضم المجموعة شركتي BG British Gas Group واتحاد المقاولين (CCC)، وبموجب الاتفاق مع السلطة، يملك صندوق الاستثمار الفلسطيني ١٠٪ من المشروع، وتملك شركة (BG) ما نسبته ٦٠٪، في حين تملك شركة (CCC) ما نسبته ٣٠٪. ومع بداية الشهر الجاري، ظهر صندوق الاستثمار الفلسطيني من جديد بصفته الوصي على حقول الغاز الفلسطيني في قطاع غزة بعد إبرامه عقداً مع تجمع من شركات القطاع الخاص الكبرى، منها إلى جانب صندوق الاستثمار الفلسطيني، شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، ومجموعة البنك العربي، وشركة اتحاد المقاولين العالمية (CCC) وغيرها، لتوريد الغاز الفلسطيني من سواحل قطاع غزة إلى محطة جنين.

### مذكرة تفاهم محطة جنين

وبالرجوع إلى اتفاقية جنين الجديدة، بحسب المحلل الاقتصادي عمر شعبان، فإن العقد لم يعلن للعموم، ولم تتم مناقشة بنوده مع المجتمع المدني، ولم يتم عرضه على المجلس التشريعي المتعطل منذ ثماني سنوات.

ويرى شعبان أن العقد يثير مجدداً النقاش حول السياسة المتبعة إزاء عقود الامتياز، لاسيما أنه يعزز حالة من الاحتكار لمقدرات الشعب تمارسها بعض الشركات الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، ما يجعله أسيراً لها.

وفي موقف عيّر عن حالة الاحتقان في أوساط حركة حماس التي تحكم القطاع فعلياً، توعد النائب في المجلس التشريعي عن الحركة الدكتور سالم سلامة وبنبرة شديد اللهجة «أن هذه الاتفاقية لن ترى النور، طالما لم تعرض على المجلس التشريعي أو على الأطر السياسية، لأن هذا ملف يشمل الجميع».

وأوضح سلامة في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أن غزة تمتلك القوة والقدرة البشرية اللازمة للتحكم بالغاز والاستفادة منه قبل أي طرف آخر، على الرغم من تقديره لأهمية تزويد محطات الضفة الغربية بالغاز.

وقال سلامة: حتى اللحظة، لم تعرض على المجلس التشريعي أي خطة أو اتفاقية بهذا الشأن، مستبعداً في هذا السياق تنفيذ الاتفاق المذكور على أرض الواقع بسبب سيطرة وتحكم سلطات الاحتلال بقطاع غزة وموارده.





## من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥

صدر حديثاً

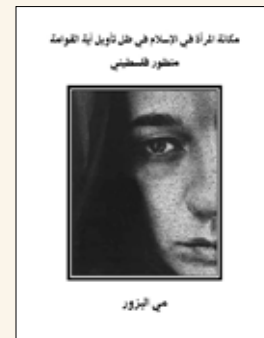
### سلسلة دراسات وأبحاث الثورات والانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأوروبا الشرقية

د. أحمد مصلح  
د. عبدالرحمن الحاج إبراهيم  
د. مراد شاهين  
د. لورد بطرس حبش



هل تحمل الحركات/ الثورات العربية سمات الفعل الديمقراطي؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر السهل، لاعتبارات كثيرة، ليس أقلها أولاً، حداثة الحركات/ الثورات العربية وقصر أمدها الزمني، فممازالت التجربة العربية في مسألة التغيير تجربة حديثة وغمضة العود، ولم تبلغ سن الرشد. ربما هناك مؤشرات إيجابية في مسألة الديمقراطية (كحالة تونس مثلاً) لكن يبقى من الصعب البناء عليها، فهذه المؤشرات والأزمات جنينية، وتبقى عرضة للارتداد إلى اتجاهات مغايرة، فكما نعلم، التجارب الديمقراطية (والعريقة منها على وجه الخصوص كالأمريكية والإنجليزية والفرنسية) استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تعزز وتستقر، كما أودت بحياة ملايين من البشر، وزجت بملايين آخرين في أتون الفقر أو التمييز أو الاستغلال قبل بلوغها سن الرشد.

### سلسلة رسائل الماجستير مكانة المرأة في الإسلام في ظل تأويل آية القوامة «منظور فلسطيني» مي البرور



إن البحث في نص قرآني جاء قبل حوالي أربعة عشر قرناً، لا يأتي عبر إخراج من السياق الاجتماعي الثقافي الاقتصادي الذي جاء فيه، وهذا استلزم إجراء بحث حول مكانة المرأة في الدين الإسلامي، من خلال تتبع تاريخي للتغيرات البنوية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع نشأة الإسلام.

تم تقديم مقارنة تاريخية سوسيولوجية نقدية بين العديد من التحليلات النسوية المتباينة التي صاغها مفكرون ومفكرات نسويون/ات عرب عن مكانة المرأة في الدين الإسلامي، وعن المفاهيم التي وردت في النصوص الإسلامية القرآنية، من خلال رصد واقع المرأة العربية قبل نشأة الدعوة الإسلامية وبعدها في كل من مدينتي مكة ويثرب في شبه الجزيرة العربية، ويأتي القسم الثاني من هذا الكتاب لرصد المواقف المجتمعية في الضفة الغربية لدى البعض من النساء ورجال الدين من إجازة ضرب الزوجات الوارد في النص القرآني لآية القوامة.

### سلسلة رسائل الماجستير تمثيلات السلطة والمعرفة في الخطاب النسوي الليبرالي أشجان عجور



تحلل هذه الدراسة تمثيلات السلطة والمعرفة في خطاب المنظمات النسوية الفلسطينية، والكيفية والمسارات التي تطورت فيها خطاباتها بحيث باتت تشرعن السلطات المركبة للخطاب الليبرالي، المتمثلة بالسلطة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي، وسلطة المؤسسة المحلية الوسيطة وتحالفها معاً لإقصاء أي منظمة ثقافية خارج النمط الليبرالي الحدائي.

تعمل الدراسة على تفكيك وتحليل الكيفية التي تتعاون فيها هذه السلطات، وفقاً لنظام الخطاب الذي يخفي الرغبات والأهداف السياسية بغطاء من المعرفة يشعرون السلطة بملء الحقوق والمساواة التي تنادي بها، وتبين أن الخطاب الليبرالي محكوم بقواعد واستراتيجيات لتعزز السيطرة الاستعمارية والإخضاع للنسوية الفلسطينية، والنساء الفلسطينيات عامة، ضمن قواعد استعمارية تفرض المفاهيم الليبرالية الغربية كعيار أعلى، وتؤكد ضمناً دونية الثقافة المحلية.

صدر حديثاً

### سلسلة مداخلات وأوراق نقدية قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة

رجا الخالدي



تحتوي هذه المجموعة على عدد من المقالات العلمية نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، وفي مجلة «جدلية» الإلكترونية، وسلسلة من مقالات «الرأي» الاقتصادي حول قضايا الساعة، نشرت في صفح تستهدف الجمهور العام الفلسطيني والعربي، تتناول نقد النماذج والمناهج الفكرية المهيمنة لدى صناع القرار والنخب الاقتصادية الفلسطينية ومتابعة أمور السياسات التجارية والتنموية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وإخفاقاتها وانسداد رؤيتها المتراكمة، ثم عدد من المجالات الجديدة التي خارج سياق السياسات الحالية وباتجاه استكشاف أبعاد جديدة للجهود التنموية الفلسطينية.

### سلسلة تقارير دورية الخصخصة ومنح الامتياز في فلسطين



يأتي هذا الجهد من مؤسسة مواطن في إطار المساهمة في بلورة سياسة عامة تتعلق بالخصخصة ومنح الامتياز، بعد أن قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنذ وقت مبكر، بالتوجه لخصخصة عدد من القطاعات في ظل غياب سياسة عامة معتمدة، وإطار تشريعي واضح في هذا المجال، ودون دراسات اقتصادية معقمة أو استراتيجيات شاملة للتعامل مع القطاعات الحيوية التي تمسها واحتياجاتها التنموية، الأمر الذي نتج عنه العديد من الإشكاليات، تمثلت في بروز بعض الاحتكارات، وحرمان الخزينة العامة من الكثير من الموارد التي تمت خصصتها، إضافة إلى حالة الفوضى التي سادت في التعامل مع هذا الموضوع، وإضعاف قدرة السلطة الوطنية على التحكم في العديد من القطاعات التي تمت خصصتها، كما أضعف من تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للسلطة في هذه القطاعات.

### سلسلة التجربة الفلسطينية التطهير العرقي في القدس سياسات إسرائيل تجاه المدينة ومواطنيها نزار أيوب



التطهير العرقي في فلسطين التاريخية حقيقة راسخة، وهو بمثابة سياسة تمارس ضد الفلسطينيين بشكل منهجي منذ العام ١٩٤٨، حينما أقدم القادة الصهاينة على إعطاء أوامر واضحة تقضي بتطهير المناطق التي كانت قواتهم تستولي عليها من العرب، لإيجاد تجانس عرقي يقتصر على اليهود. ولا يخفي القادة الصهاينة حدوث هذه الأفعال في فلسطين، فقد صرح موشيه دايان في خطابه أمام طلبة التخنيون (المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا) في حيفا العام ١٩٦٩، بأنه تم تشييد القرى اليهودية على أنقاض القرى العربية، وقال مخاطباً الطلبة: «إنكم لا تستطيعون حتى معرفة أسماء هذه القرى، وأنا لا أؤمكم، لأن كتب الجغرافيا لم تعد موجودة، ليس الكتب لم تعد موجودة فحسب، بل إن القرى العربية ليست قائمة أيضاً» (نشر في جريدة «هآرتس» الصادرة يوم ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٩).

وفي سنة ١٩٤٨ تعرضت مدينة القدس والقرى والمدن المحيطة بها إلى عملية تطهير عرقي واسعة النطاق، إذ أنه من بين ٤٠ قرية في القدس والقضاء التابع لها، التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية الهدنة العام ١٩٤٩، تم تهجير سكان ٣٨ من هذه القرى.

وبعد عدوان ١٩٦٧ تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهداف التواجد الفلسطيني في القدس المحتلة، إذ تنتهج سياسة تطهير عرقي مدعومة بجملة من الإجراءات الهادفة لإجبار أكبر عدد ممكن من مواطنيها الفلسطينيين على الهجرة إلى خارجها، نتيجة للحظر المفروض على لم شمل العائلات الفلسطينية، والاستيلاء على الأرض، وبناء المستوطنات، وعزل المدينة عن الأرض الفلسطينية المحتلة، والتضييق على المقدسين في قضايا البناء، وجعله شبه مستحيل، وهمد المنازل، والحد من حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة، بما في ذلك داخل القدس المحتلة، وإنشاء جدار الضم والتوسع. هذه السياسات، وما يرتبط بها من إجراءات، تحول دون تمكن أي فلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الإقامة والعيش داخل القدس، وترغم الكثيرين من مواطنيها الفلسطينيين على الهجرة القسرية.

### سلسلة تقارير دورية الحكم المحلي في فلسطين واقع ورؤية مستقبلية

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدد من القضايا والمشاكل التي يعاني منها الحكم المحلي، وتقديم اقتراحات وتوصيات لإصلاح الوضع الحالي، حتى تتمكن البلديات والمجالس القروية من تقديم خدمات أفضل للجمهور، وجعلها أقرب إلى المسألة والمحاسبة مما هو عليه الحال الآن.

ويحتل دور البلديات والمجالس المحلية مكانة خاصة في الدول التي تطمح لأن تكون ديمقراطية، نظراً للتماس المباشر مع المواطن في أمور حياتية يومية، حتى لو أن دور السلطة المركزية يبقى الأبرز في القضايا الوطنية العامة. وفي الحالة الفلسطينية، يوجد نوعان من الإشكاليات الملزمة للعلاقة بين الحكم المحلي والسلطة المركزية، الأول يتعلق بازدياد الصلاحيات وتداخلها بين البلديات والمجالس القروية من جهة، وصلاحيات المحافظين من جهة أخرى، وهذا واضح وبيّن في قانون المحافظين مقارنة مع القانون الناظم لعمل البلديات، والنوع الثاني من الإشكاليات يتعلق بمحدودية الدور المناط بالبلديات والمجالس المحلية من ناحية فعالية، والقيود المالية الموجودة بفعل عدم انتظام الموارد المتاحة لها نظرياً.

وتوصي هذه الدراسة بمجموعة خطوات وتعديلات على الوضع القائم حالياً، سواء أكان من حيث الممارسة أم من ناحية الحاجة لإصلاح القوانين واللوائح الناظمة لعمل المحافظات والحكم المحلي أيضاً.

### سلسلة دراسات وأبحاث «قانون» التشريع و«قانون» الحرية هل الديمقراطية بديل عن حكم القانون؟ عاصم خليل



«الشعب يريد...» هذا هو الشعار الذي صدحت به حناجر الملايين ممن تجمعوا في ساحات المدن العربية المختلفة، لقد حققت «الثورات العربية» بعضاً مما أراد الشعب، من خلال إسقاط رموز أنظمة طاغية وغير ممثلة للشعب ومحاکمتهم، كما أثارت اهتماماً واسعاً على المستويين الإقليمي والعالمية.

وبغض النظر عن أسباب هذه الثورات، وعن العوامل التي أدت إلى قيامها في دول دون أخرى، وعن وتيرتها، وأسباب نجاح بعضها وفشل غيرها، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وعن النتائج التي حققتها، يعني هذا البحث بنقاش الخطر الذي يواجه الثورات العربية، وبخاصة في ظل هيمنة بعض المبادئ، مثل السيادة الشعبية، أو السيادة الوطنية. الخطر هنا هو الاهتمام بالحرية السياسية، وإعطائها المركزية على حساب أي اعتبارات أخرى، وهو ما سيؤدي إلى اختزال الحرية السياسية لباقى الحريات، بحيث تطغى تدريجياً على الحريات الفردية، باعتبار أن مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي، وبالتالي مشاركتهم في صقل «الإرادة العامة»، تمنح السلطة الوطنية الحق في تجاوز الأفراد في خدمة الجماعة (أو على الأقل الأكثرية الحاكمة)، وتجاوز المصالح الخاصة لخدمة المصلحة العامة، فيما أن الشعب هو الذي يقرر الآن، وبما أن إرادة الدولة هي إرادة الشعب، فكيف يمكن تقييد إرادته؟ وكيف يمكن ترويض قوته وبطشه؟ وكيف يمكن القبول بغير إرادة الشعب الواحدة؟ وكيف يمكن تبرير أو قبول الخروج عن الصف من قبل أقلية أو أفراد يرفضون فكر الشعب المهيمن؟ وكيف نتعامل مع المختلفين عن الأكثرية، بسبب العرق، أو الدين، أو اللغة، أو الثقافة، كيف نتعامل مع توجهات فردية دينية وفكرية وجنسية، في حال كانت مستهجنة أو مرفوضة بالنسبة للأغلبية العظمى؟

هذه وغيرها من الأسئلة، ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، من خلال اقتراح مفهوم مرتبط بالديمقراطية (constitutionalism) لا يوجد له رديف متفق عليه بالعربية، ويعبر عن مجموع القيم العليا التي يجب على الدستور أن يحتويها، لكي يكون منسجماً معها؛ مع ذلك الإطار المعياري، الذي يبرر تبني الدستور المكتوب في الأساس والتمسك به.